

بُورِ الْحِكْمَةِ مِنْ شَاوِيهِ الْحَقِّ قَدْ خُورَا

الحمد لمن زيننا بهذه النطق والكلام وهدانا الى السبل تقريبا لمرام على طبع

ابن حجر الشافعي  
الطباطبائي مولانا الحاج محمد عبد الحليم بن خلد الله في الاسلام مرة ثانية

فِي الْمَطْبَعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِمَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الحمد لله الذي هدانا لهذا



بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد لله الذي جعل لنا في الدنيا ما نعيش فيه وما في الآخرة ما نعمل فيه  
عليه وعلى آله الصلوة والسلام فان قلت لا يتبادر الى ذهنك في كل من الدنيا والآخرة  
كيفية التوفيق قلت لا يتبادر الى ذهنك في الدنيا والآخرة كيفية التوفيق  
الانساني او على العرفي وفي كليهما على العرفي وخمسة التبادر بالانسان على العرفي لا يتبادر  
بعبارة كان غير او الله علم على الاصح لذات الواجب لوجوده جميع صفات الكمال  
الانسان الاستجماع مصادر الكلام في قوله ان يقال لا يتبادر الى ذهنك في كل من الدنيا والآخرة  
صفات الكمال من حيث هو كمال فكان لا بد من ان يتبادر الى ذهنك في كل من الدنيا والآخرة  
لذي هذا الهداية قيل في الدلالة على الصلة الى الاصل ان يقال ان المطلوب قيل في ادعاء الطريق  
يتم الوصول الى المطلوب بين الفرقين ان الاول يستلزم الوصول الى المطلوب بخلاف الثاني  
ان الدلالة على الوصول الى المطلوب لا يترتب ان يكون موصلة الى ما يوصل وكيف لا يحصل الى المطلوب  
الاول ١٣ اي الطريق ١٤ اي الطريق ١٥

[illegible]



ہلے

لا مرسد ۱۲

[illegible]

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script.

هو كذا هتد ارجح نورا بكا فتد ايليق وعلى اله واصحابه الذي يسعد و  
منابع الصديق بالتصديق مصدر وفي معارج الحق بالتحقيق وبعد فصل

على ذي الحال مبالغة في تعديل قوله هو بان هتد مصدر مبدئي للفعل أي بان هتد  
والجمله صفة لقوله هو اي يكونان حالين مترادفين أو شبهة ايليق من اجل الاستيذان لافاقس  
على قوله نور مع الكلمة الثانية قوله يتعلق بالاقدير ايليق فان اقدير غايه عليه السلام  
انما يلحق بها الاقاربه كمال لها لانه روح تقديم الطرف لقصده لا لشاره الى ان طرقة باسخره  
لعل سائر الاقارب واما الاقارب او بالانتماء فيقال انه اقدير حقيقة او يقال المحر افاضني بالنيتل  
سائر الانبياء عليهم السلام فهو له على الامسلا بل دليل اسيل خص استماله في الاشهر والالهيته  
المعصومون قوله هو اصحابهم المؤمنون الذين ادركوا وصيته النبي عليه السلام مع الايمان قوله في منابع  
جمع منهج وهو الطريق الواضح هو له الصدق والخبر والاعتقاد اذا طابق الواقع كان كوا مع ايضا  
سائر الكلام الحشر ١٢

مطابقا له فان المفاصلة من الطرفين فيمن حيث انه مطابق كذا وقع بالكسبي صدقاً حيث  
انه مطابق لما افصح لسي حقا وقد يطلق الصدق والحق على نفس المطابقة ايضاً قوله بالتصديق  
يتعلق بقوله يسعد والى سبب التصديق والايان بما جاز به النبي عليه السلام قوله صدق  
بمعارج الحق ليعني يلحقه انصافاً بآل الحق فان الصدق على جميع مراتبه يستلزم ذلك قوله بالتحقيق  
ظرف لكونه مطابق للصدق والامار او مستخرج خبره من محذوف اي هذا الحكم يتلبدن بالتحقيق اي تحقيق قوله  
وبعد من الغايات ولها حالات ثلث لانها اما ان يذكر معها المعاني الاول او الثاني اما  
ان يكون نسبياً او متوفاً على الاولين معروفاً وعلى الثالث بمنية على القسم قوله هذا الفاء اما على  
نوعها بالافاظ المخصوصة او تلك الافاظ الذاتية على المعاني المخصوصة سواء كان وضع اللفظ  
قبل التخصيص او بعده اذ لا وجود للافاظ المخصوصة ولا للمعاني المخصوصة في اللفظ  
فالمراد بالكلام الكلام اللفظي وان كانت الى المعاني فالمراد به الكلام النفسي الذي يدل على الكلام اللفظي  
قوله في قوله تعالى تنبيه الكلام ١٢

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the discussion in Arabic script.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, continuing the discussion in Arabic script.



والله التوكل هو التمسك بالحق والالتصاع بالخلق الخلة ثم لولا اعتدله وبيد التشديد التمسك

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script.

القسم الاول في المنطق **محل** من العلم ان كان افعالا

للمنطق فصل في

قوله القسم الاول من العلم منقول في تحرير المنطق والكلام ان كتابا على قسمين لم ينجح الى التصريح  
بهذا فصحت تعريف القسم الاول بالعلم كونه معهودا وضمانا وبانها من المقدمة فانها لم يعلم وجودها  
سابقا فكل من معهوده فلا نكرها او قال مقدمة قوله في المنطق فان قيل ليس القسم الاول لا المسائل  
المنطقية فما الوجوبية النظرية قلت يجوز ان يراد بالقسم الاول الالفاظ والعبارات بالمنطق المعاني  
فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني او في احتمال وجوبها او حواجزها في القسم الاول عبارة  
عن هذه المعاني المستعملة بالالفاظ والمعاني او النقوش او المركب من الاثنين او الثلاثة والمنطق عبارة عن احد  
معاني خمسة اما الملك او العلم او جميع المسائل او بالقدرة المتعبد بالذي يحصل في العظمة والنفس المسائل جميعا  
او نفس التعبد بحصولها من الالفاظ المستعملة في خمسة وثلاثون احتمالا لا يقدر في بعضها البيان  
بعضها التحصيل في بعضها الحصول حيثما وجد العقل السلس ساقوله مقدمة اي هذه مقدمة  
في بيان موضوعه ثم لم يشر الى بيان الحاجة اليه موضوعه في الاخذة من مقدمة الجنس المراد منها  
هنا ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات طائفة من الكلام قدمت امام المقصود لا يتناول  
المقصود بها وتعميمها في مكان عبارة عن المعاني فالمراد من المقدمة طائفة من المعاني لوجوبها  
الاطلاع عليها بصيرة في الشروع وتجويز الاحتمالات الاخرى في الكتاب سيدي جوازها في المقدمة

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the discussion in Arabic script.



التي هي جزءه لكن القوم لم يزدوا على الالفاظ والمعاني في هذا الباب **قوله** العلم  
بشيء على علم الاستعداد او العلم بالمقدوم او العلم بالجزء من العلم  
الحاصلة من الشيء عند العقل والمصنف لم يعرض لتعريفه اما لا للتقيد بالتصو  
ر بوجوه في مقام التقسيم واما لان تعريف العلم مشهور مستفيض واما لان العلم كجدي  
التصور على ما قيل قوله ان كان ذعانا للنسبة اي اعتقاد النسبة الجزئية الثبوتية  
كالاذعان بان زيدا قائم او اسلية كالاختفاء وانه ليس بقائم فقد اختار هذا الحكماء  
حينما جعل التعريف نفس الاذعان في الكلام لان جميع الحكماء ومن اصول الطرفين في العلم

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, written in Arabic script.



والافتقار يقتضيان بالضرورة الضرورة والاكتساب بالنظر وهو ملة  
المعقول لتحصي المجهول وقد يقع فيه الخطأ

واختارنا هذا لما جرت مجرى متعلق لاوعان الحكم الذي هو جزاء القسمة النسبة الجزئية  
من التكميل لا من النسبة الشبوتية القسمة بزاوية ثلثت بجزء القسمة  
الشبوتية لا من النسبة الشبوتية القسمة بزاوية ثلثت بجزء القسمة  
في مباحث القضاة لا من النسبة الشبوتية القسمة بزاوية ثلثت بجزء القسمة  
النسبة لتصور زيادة وهو اوسع نسبة غير مائة كنسبة ثلاثين لثلاثين  
مدركة بادر كنسبة غير مائة كنسبة ثلاثين لثلاثين  
القسمة على ما في الاساس من القسمة والتقدير كلاس من صفى الضرورة الى  
بلا نظر والاكتساب الى حصول الخط في اخذ النسبة قسم من الضرورة فيصير ضروريا وقسم من  
الاكتساب فيصير سببا وكذا الحال في التصديق فالمدكور في هذه العبارة صريحا بل هو قسم  
الضرورة والاكتساب ولعلم انقسام كل من التصديق والتقدير الى الضروري والاكتساب  
وكنايته فتمت ما بلغ وحسن من التبرير فوالله الموفق الى ما يشاء من الخير والبر  
الى تشييد الاستدلال كما انكبه القوم وذلك لاننا اذا وجدنا ما وجدنا من القصورات  
ما هو حاصل من النظر لتصور الحرارة والبرودة ومنها ما حصل من النظر والفكر كغيره من الحقائق  
والجوهري من التصديقات ما حصل من النظر والتصديق بان الشمس مشرقة والنار حارة ومنها ما حصل  
بالنظر والتصديق بان العالم حادث والاصناف موجودة وهو قوله بنونا فخطه الحقول الى النظر توجبه  
المنشئ الامر بالعلوم لتحصيل مرغبه معلوم وفي كماله عن لفظ العلوم الى المعقول فوالله الموفق  
المتحرر عن سعال اللفظ المشبك في التعريف ومنها التمتع على الفكر انما يجري في المعقولات  
اي الامور الكائنة في العقول فان العالم حادث في الفكر كايكون سببا ولاكتسابا مستند عاين السج فوالله  
فيه الخطا ليرى ان الفكر قد انتهى الى نتيجة محدثة للعالم وقد انتهى الى القسمة كقد تم العالم فالفكر كخط



Handwritten marginal notes in Arabic script are present throughout the page, primarily along the left and right margins. These notes provide commentary, corrections, or additional examples related to the main text's philosophical and logical arguments. Some notes are written in a more cursive style, while others are more formal. The text is dense and covers a wide range of topics related to logic, epistemology, and metaphysics.

[illegible]

ما دامنا المتنا الصغار والذين

*[The page contains dense handwritten Arabic script in two columns. A central diamond-shaped stamp is visible, containing the number '٣' (3). The handwriting is highly stylized and cursive.]*



[illegible]

١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١

[illegible]

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script, likely providing commentary or additional examples related to the main text.

وأكس الموضوع ان قصد خبره الدلالة على جزم معناه فربما كان خبرا وان شاء  
واما ان قص يقيد كزعمه ولا يفرد وهو ان يستقل في ذلك لا يثبت على امره الثالثة  
سواء كانت تلك الدلالة على المسحوق حقيقة بالظن واللفظ ويراد به المسمى وليفهم منه الخبر واللام  
بالتيقن او مقدره كما اذا اشترى اللفظ في الخبر او اللام فالدلالة على الموضوع او انه يتحقق  
هناك بالفعل لا انما وقعت تقديره بمعنى ان لهذا اللفظ معنى لو قصد من اللفظ مكان الدلالة  
عليه مطابقة والى هذا اشار بقوله لو تقديره قوله لا عكس ان يجوز ان يكون اللفظ معنى  
لا جزؤه ولا لازم له فحققت المطابقة بين النشمن واللازم ولو كان له معنى كسب  
اللازم لم يتحقق النشمن وان لا لزما ولو كان له معنى لسيطه لازم تحقق الالزام بدون  
النشمن فالاستدلال غير وقع في شيء من طرفين هو اللفظ الموضوع اي اللفظ الموضوع ان  
اريد له جزم كونه على جزم معناه فهو لم يك الالزام المفرد فالكسب بما يتحقق بما يوجب الاول  
ان يكون اللفظ جزءا والثاني ان يكون له جزمه الثالث ان يدل جزو اللفظ على جزم معناه  
والرابع ان يكون هذه الدلالة قراوة بآثارها كل من القيود والارجح تحقيق المفرد فالكسب  
قسم واحد والمفرد قسم اربع الاول ما لا جزو لفظه بخبرة الاستفهام والثاني ما لا جزو لفظه  
نحو لفظ الله والثالث ما لا دلالة لجزو لفظه على جزم معناه كزعمه وعبد الله على والرابع  
ما لا جزو لفظه على جزم معناه كالدلالة غير مقصودة كالحيثونات لناطق علماء الشخص انساني  
هو له تام يبيح السكوت عليه كزعمه فاما قوله خبر ان حمل الصدق والكذب على يكون  
شيئا ان تصبف بهما بان يقال صادق وكاذب قوله انشاء ان لم يحلها قوله اما ان قلنا  
يبيح السكوت عليه قوله يقيد الحان لجزو الثاني بقيد الاول نحو غلام يدور في فلاة وقام في الدار  
قوله وغيره ان لم يكن الثاني قبل الاول نحو في الدار قوله الان مفرد اي لم يقيد خبره من الدلالة  
على جزم معناه قوله هو ان يستقل في الدلالة على معناه لا يحتاج فيها الى ضم صفة قوله يستند  
بان يكون حيث كلما تحققت به صفة الترسية في مادة موضوعه متصرفه تنبها فم اعدت منه الثانية

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the discussion or providing further examples.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, likely concluding the text or providing a summary.



كله قوبل لهما اسم ولا فائدة وايضا ان اتحد معناه فمع تشخص وضعه علم بدونه  
متواط ان تصاوت افراده ومشكك ان تفاوتت باكلية او اولية  
بشيء نصروني لاشتامة على ثلثة حروف مفتوحة متواليه كما تحققت نعم الزمان الماضي لكن  
لنشرط ان يكون تحققها في ضمن مادة موصوفة متصرفه فيها فلا بد والنقص نحو جسر  
قوله كنه في عرف المنطقين في عرف النحاة فعل قوله الالفاده اسي وان لم يتصل في الالف  
فالاده في عرف المنطقين وحرث في عرف النحاة قوله وايضا مفعول مطلق للفعل  
نحروا اي اصل ايضا اي جرح وعاء وفيه اشارة الى ان هذه القسمة ايضا  
لمطلق المفرد لا للاسم وفيه تشخص لا لشيء ان يكون حرف والفعل اذا كانا متصلا  
ان في دلتين في العلم المتواطى والمشكك مع اسم لا يسمونها بهذا الاسم بل هو  
في موضعين معناه بما لا يتصف باكلية والخبرية تامل فيه قوله ان اتحد اي وحد معناه قوله  
من تشخصه اي خبرية قوله وضعه اي سبب الوضع دون الاستعمال لان ما يكون له  
كلية في الاصل وشخصا في الاستعمال كما ساءر الاشارة على راسي المصنف لا يسمي علمنا  
كله كلام آخر وهو ان المراد بالمعنى في هذا التقسيم اما المتبوع له تحقيقا او ما استعمل فيه  
اي في التقسيم المفرد بالخاصة او بالعمومية او بالاشارة او باللفظ سواء كان  
اللفظ سواء كان وضع اللفظ بارز له تحقيقا او تافها لعل في الاول لا يصح عدم الحقيقة والمجاز  
من اقسام تشخص المعنى وعلى الثاني يدخل نحو اسماء الاشارة على سبب المصنف  
في تشخص المعنى ويخرج عن اقسام تشخص المعنى فلا حاجة في اجابا الى اقتضد بقوله  
وضع قوله ان تساوت افراده بان يكون صدق هذا المعنى الكلي على تلك الافراد  
على السوية قوله ان تفاوتت اي يكون صدق هذا المعنى على بعض افراده  
مقدما على صدقه على بعض آخر بالكلية او يكون صدقه على بعض اول وانسب  
من صدقه على بعض آخر وعنه من قوله ان تفاوتت باوليه او اولوية مثلا فان  
التشكيك لا يخص فيها بل قد يكون بالزيادة والنقصان او بالاشارة والضعف

بشيء نصروني لاشتامة على ثلثة حروف مفتوحة متواليه كما تحققت نعم الزمان الماضي لكن  
لنشرط ان يكون تحققها في ضمن مادة موصوفة متصرفه فيها فلا بد والنقص نحو جسر  
قوله كنه في عرف المنطقين في عرف النحاة فعل قوله الالفاده اسي وان لم يتصل في الالف  
فالاده في عرف المنطقين وحرث في عرف النحاة قوله وايضا مفعول مطلق للفعل  
نحروا اي اصل ايضا اي جرح وعاء وفيه اشارة الى ان هذه القسمة ايضا  
لمطلق المفرد لا للاسم وفيه تشخص لا لشيء ان يكون حرف والفعل اذا كانا متصلا  
ان في دلتين في العلم المتواطى والمشكك مع اسم لا يسمونها بهذا الاسم بل هو  
في موضعين معناه بما لا يتصف باكلية والخبرية تامل فيه قوله ان اتحد اي وحد معناه قوله  
من تشخصه اي خبرية قوله وضعه اي سبب الوضع دون الاستعمال لان ما يكون له  
كلية في الاصل وشخصا في الاستعمال كما ساءر الاشارة على راسي المصنف لا يسمي علمنا  
كله كلام آخر وهو ان المراد بالمعنى في هذا التقسيم اما المتبوع له تحقيقا او ما استعمل فيه  
اي في التقسيم المفرد بالخاصة او بالعمومية او بالاشارة او باللفظ سواء كان  
اللفظ سواء كان وضع اللفظ بارز له تحقيقا او تافها لعل في الاول لا يصح عدم الحقيقة والمجاز

بشيء نصروني لاشتامة على ثلثة حروف مفتوحة متواليه كما تحققت نعم الزمان الماضي لكن  
لنشرط ان يكون تحققها في ضمن مادة موصوفة متصرفه فيها فلا بد والنقص نحو جسر  
قوله كنه في عرف المنطقين في عرف النحاة فعل قوله الالفاده اسي وان لم يتصل في الالف  
فالاده في عرف المنطقين وحرث في عرف النحاة قوله وايضا مفعول مطلق للفعل  
نحروا اي اصل ايضا اي جرح وعاء وفيه اشارة الى ان هذه القسمة ايضا  
لمطلق المفرد لا للاسم وفيه تشخص لا لشيء ان يكون حرف والفعل اذا كانا متصلا  
ان في دلتين في العلم المتواطى والمشكك مع اسم لا يسمونها بهذا الاسم بل هو  
في موضعين معناه بما لا يتصف باكلية والخبرية تامل فيه قوله ان اتحد اي وحد معناه قوله  
من تشخصه اي خبرية قوله وضعه اي سبب الوضع دون الاستعمال لان ما يكون له  
كلية في الاصل وشخصا في الاستعمال كما ساءر الاشارة على راسي المصنف لا يسمي علمنا  
كله كلام آخر وهو ان المراد بالمعنى في هذا التقسيم اما المتبوع له تحقيقا او ما استعمل فيه  
اي في التقسيم المفرد بالخاصة او بالعمومية او بالاشارة او باللفظ سواء كان  
اللفظ سواء كان وضع اللفظ بارز له تحقيقا او تافها لعل في الاول لا يصح عدم الحقيقة والمجاز

بشيء نصروني لاشتامة على ثلثة حروف مفتوحة متواليه كما تحققت نعم الزمان الماضي لكن  
لنشرط ان يكون تحققها في ضمن مادة موصوفة متصرفه فيها فلا بد والنقص نحو جسر  
قوله كنه في عرف المنطقين في عرف النحاة فعل قوله الالفاده اسي وان لم يتصل في الالف  
فالاده في عرف المنطقين وحرث في عرف النحاة قوله وايضا مفعول مطلق للفعل  
نحروا اي اصل ايضا اي جرح وعاء وفيه اشارة الى ان هذه القسمة ايضا  
لمطلق المفرد لا للاسم وفيه تشخص لا لشيء ان يكون حرف والفعل اذا كانا متصلا  
ان في دلتين في العلم المتواطى والمشكك مع اسم لا يسمونها بهذا الاسم بل هو  
في موضعين معناه بما لا يتصف باكلية والخبرية تامل فيه قوله ان اتحد اي وحد معناه قوله  
من تشخصه اي خبرية قوله وضعه اي سبب الوضع دون الاستعمال لان ما يكون له  
كلية في الاصل وشخصا في الاستعمال كما ساءر الاشارة على راسي المصنف لا يسمي علمنا  
كله كلام آخر وهو ان المراد بالمعنى في هذا التقسيم اما المتبوع له تحقيقا او ما استعمل فيه  
اي في التقسيم المفرد بالخاصة او بالعمومية او بالاشارة او باللفظ سواء كان  
اللفظ سواء كان وضع اللفظ بارز له تحقيقا او تافها لعل في الاول لا يصح عدم الحقيقة والمجاز

بشيء نصروني لاشتامة على ثلثة حروف مفتوحة متواليه كما تحققت نعم الزمان الماضي لكن  
لنشرط ان يكون تحققها في ضمن مادة موصوفة متصرفه فيها فلا بد والنقص نحو جسر  
قوله كنه في عرف المنطقين في عرف النحاة فعل قوله الالفاده اسي وان لم يتصل في الالف  
فالاده في عرف المنطقين وحرث في عرف النحاة قوله وايضا مفعول مطلق للفعل  
نحروا اي اصل ايضا اي جرح وعاء وفيه اشارة الى ان هذه القسمة ايضا  
لمطلق المفرد لا للاسم وفيه تشخص لا لشيء ان يكون حرف والفعل اذا كانا متصلا  
ان في دلتين في العلم المتواطى والمشكك مع اسم لا يسمونها بهذا الاسم بل هو  
في موضعين معناه بما لا يتصف باكلية والخبرية تامل فيه قوله ان اتحد اي وحد معناه قوله  
من تشخصه اي خبرية قوله وضعه اي سبب الوضع دون الاستعمال لان ما يكون له  
كلية في الاصل وشخصا في الاستعمال كما ساءر الاشارة على راسي المصنف لا يسمي علمنا  
كله كلام آخر وهو ان المراد بالمعنى في هذا التقسيم اما المتبوع له تحقيقا او ما استعمل فيه  
اي في التقسيم المفرد بالخاصة او بالعمومية او بالاشارة او باللفظ سواء كان  
اللفظ سواء كان وضع اللفظ بارز له تحقيقا او تافها لعل في الاول لا يصح عدم الحقيقة والمجاز

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script.

ان كثرة ان وضع لكل ابتداء مشترك كذا فان اشتهر في الثاني فنقول ان يفسر في الثاني  
الا حقيقة تجار فصل المفهوم المتبع فرض صدق كثير في الثاني وكذا في المتبع  
الفرادة او امكنت ولم نجد اوجدا واحدا فقط مع امكان الغير وامتناعه  
او الكثير مع التناهي اعمده فصل الكليان

قوله ان كثرة اللفظ ان شئنا المستعمل بوجه فلا يحل اما ان يكون موضوعا لكل واحد من تلك  
المعاني ابتداء او موضع علمه او لا يكون كذلك الاول هو شئنا المستعمل بالبيان والبيان  
والكثرة والذات وعلى الثاني فلا محالة ان يكون اللفظ موضوعا لواحده من تلك المعاني  
اذا المفرد من اللفظ الموضوع ثم انما ان اللفظ في معنى آخر فان اشتهر في الثاني وذكر  
اشتهر في المعنى الاول حيث يبدل منه الثاني اذا اطلق في غير ذلك من المعاني فلهذا  
وانما اشتهر في الثاني ولم يجر في الاول بل يستعمل تارة في الاول اخرى في الثاني فان  
في الاول الى المعنى الموضوع السمي اللفظ حقيقة وان استعمل في الثاني الذي هو غير موضوع  
له السمي تجازا ثم علم ان المقول لا بد له من ناقل من المعنى الاول للمقول عنه الى المعنى الثاني  
المقول اليه في هذا الناقل ما اهل الشرع او اهل العرف العام او اهل عرف اصطلاح خاص  
كالجوى مثلا فعلى الاول السمي مقولا لا شعريا وعلى الثاني مقولا لا عرفيا وعلى الثالث اصطلاحا وعلى الرابع  
الشاعرية فيسلك الناقل قوله اللفظ اى ما حصل في العقل ثم انما يستعمل اللفظ في  
انهم لم يسمي مقوما وباعتبار انه قصد منه سمي معنى مقصود او باعتبار اللفظ واللفظ ليس  
قوله من عند الفهم سمي بمعنى تجوز العقل لا المقدر فانه لا يحل نقى يصدق الخفى على  
كثيرين في الاستغناء او اوردوا كثيرا في قوله واكتفى الى ما يتبع او اوردوا في  
الواجب والمكن خاص كسما قوله لم يوجد كالتفكير قوله مع امكان الغير كالتفكير قوله  
او امتناعه كالمفهوم وجب لوجود قوله مع التناهي كالكليان قوله الكليان الخ كل كليين بين ان  
عجز سمي كالتفكير الناطقة على نهج الحكماء قوله الكليان الخ كل كليين بين ان

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the discussion in Arabic script.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, continuing the discussion in Arabic script.





[illegible][illegible]

والاخر وجه بين نقيضيهما كما بين جزئي كالتباينين

الاصح ما الاول فلانه لو صدق نقض الاصح على شيء بدون نقض الاصح لصدق مع  
 عين الاصح لصدق عين الاصح بدون عين الاصح واختلف مثلا لو صدق الاصح  
 على شيء بدون الاصح لصدق على الانسان عينه ويمنع هناك صدق الحيوان  
 لاصح الجماعة النقيضين فيصدق الاصح بدون الحيوان وما الثاني فلانه ليعبر  
 ما ثبت ان كل نقض الاصح لصدق الاصح لو كان كل نقض الاصح لصدق الاصح  
 لكان النقيضان متساويين فيكون نقضا واحدا والحيوان متساويين لما مر وقد كان  
 النقيضان اعم وخص مطلقا فقولوا والافصح جوابي وان لم يتساو قاطبا من  
 جانبين او من جانب واحد قوله بتباين جزئي التباين الجزئي وهو صدق كل  
 من الكليتين بدون الاخر في الجملة فان صدقا ايضا معا كان بينهما عموم من وجه  
 لصدقهما معا اصلا كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم  
 من وجه وفي ضمن التباين الكلي ايضا ثم ان الامرين الذين بينهما عموم من وجه  
 قد يكون بين نقضيهما العموم من وجه ايضا كالحيوان والابيض فان بين نقضيهما  
 واما اللاحيوان والالابيض ايضا عموم من وجه وقد يكون بين نقضيهما تباين كلي  
 كالحيوان والالانسان فان بينهما عموم من وجه وبين نقضيهما واما اللاحيوان والالانسان  
 مباينته كما قلنا قالوا ان بين نقض الاصح والاحص من وجه تباين جزئي لا العموم  
 من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط بل كل مباينتين اي كما ان بين نقض الاصح والاحص  
 من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقض التباينين جزئي فانه لما صدق كل من  
 العينين من نقض الاصح صدق كل من النقيضين من عين الاصح فصدق كل من النقيضين  
 بدون الاخر في الجملة وهو التباين الجزئي ثم انه قد تحقق في ضمن التباين الكلي كما موجود

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



وقد يقال الخرف للاخص من الشيء وهو اعم والكليات خمس الاول الجنس

كالوجود والمعموم فان لم يقصدهما وهما الامم موجود والامم مسمو ايضا بانها كليتا وقد تحقق  
في ضمن العموم من جهة كالانسان الخرفان من يقصدهما وهما الامم الانسان والامم جسم  
عموما من جهة لان اقلها ان من يقصدهما مائة ذرية حتى يفيق في الكلي هذا الحكم  
ايضا ان المصنف اخر ذكره في كلياته لبيان اوجهين الاول قصد الاختصار لقياسه  
على القيص الامم والاخص من جهة والثاني ان تصور التباين الجزئي من حيث انه  
يخرج عن خصوص فردية هو قوت على تصور فردية الذين هما العموم من وجه والتباين  
الكلي فبين ذكر فردية كليهما لايتاني ذكره قوله وقد يقال الخ لئلا يظن ان لفظ الجزئية  
كما يطلق على المصنوع الذي يتبين ان يجوز صدق على كثير من كذا كذا يطبق على اخص  
من شي فعلي الاول لقياسه لقياسه وعلى الثاني بالامتناع في الجزئي بالمعنى الثاني  
اعم منه بالمعنى الاول ذكره جزئي حقيقة فهو مندرج تحت مفهوم عام وقوله المصنوع  
والشي والامر ولا عكس في الجزئي الاصنافي قد يكون كليتا كالانسان بالنسبة الى  
الحيوان وكذا ان تحمل قوله وهو اعم على جواب سؤال مقدر كان قلنا يقول لاخص  
على ما علم سابقا بكون الكلي الذي يصدق عليه كل اخر صدق كليتا ولا يصدق به على كذا  
الاخر كذا كذا في الجزئي الاصنافي لا يلزم ان يكون كليتا قد يكون جزئيا حقيقة فتفسير  
الجزئي الاصنافي بالاحص هذا المعنى لتفسير الاحص فاجاب بقوله وهو اعم اي الاحص كذا كذا  
اعم من المعلوم سابقا ايضا وتبين ان الجزئي بهذا المعنى اعم من الجزئي الحقيقي فيعلم  
بيان النسبة الترتيبية من فوائد بعض شيا حنا طاب الله ثراه قوله والكليات  
اي الكليات التي لها اقسام حسب نفس الامر في المسمى والخارج محصورة في خمسة  
واما الكليات الفرضية التي لا مصاديق لها خارجا ولا ذواتها فلا يتعلق باجتها  
في الاشياء والامم والامم موجود

الامم موجود والامم مسمو ايضا بانها كليتا وقد تحقق في ضمن العموم من جهة كالانسان الخرفان من يقصدهما وهما الامم الانسان والامم جسم عموما من جهة لان اقلها ان من يقصدهما مائة ذرية حتى يفيق في الكلي هذا الحكم ايضا ان المصنف اخر ذكره في كلياته لبيان اوجهين الاول قصد الاختصار لقياسه على القيص الامم والاخص من جهة والثاني ان تصور التباين الجزئي من حيث انه يخرج عن خصوص فردية هو قوت على تصور فردية الذين هما العموم من وجه والتباين الكلي فبين ذكر فردية كليهما لايتاني ذكره قوله وقد يقال الخ لئلا يظن ان لفظ الجزئية كما يطلق على المصنوع الذي يتبين ان يجوز صدق على كثير من كذا كذا يطبق على اخص من شي فعلي الاول لقياسه لقياسه وعلى الثاني بالامتناع في الجزئي بالمعنى الثاني اعم منه بالمعنى الاول ذكره جزئي حقيقة فهو مندرج تحت مفهوم عام وقوله المصنوع والشي والامر ولا عكس في الجزئي الاصنافي قد يكون كليتا كالانسان بالنسبة الى الحيوان وكذا ان تحمل قوله وهو اعم على جواب سؤال مقدر كان قلنا يقول لاخص على ما علم سابقا بكون الكلي الذي يصدق عليه كل اخر صدق كليتا ولا يصدق به على كذا الاخر كذا كذا في الجزئي الاصنافي لا يلزم ان يكون كليتا قد يكون جزئيا حقيقة فتفسير الجزئي الاصنافي بالاحص هذا المعنى لتفسير الاحص فاجاب بقوله وهو اعم اي الاحص كذا كذا اعم من المعلوم سابقا ايضا وتبين ان الجزئي بهذا المعنى اعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة الترتيبية من فوائد بعض شيا حنا طاب الله ثراه قوله والكليات اي الكليات التي لها اقسام حسب نفس الامر في المسمى والخارج محصورة في خمسة واما الكليات الفرضية التي لا مصاديق لها خارجا ولا ذواتها فلا يتعلق باجتها في الاشياء والامم والامم موجود

وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فإين كان الجواب عن الماهية  
 وهو بعض من مشاركتها هو الجواب عنها وعن الكل فغيره كالحيلولة ولا يفيد  
 كالجسم المتأخر الثاني النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب  
 ما هو وقد يقال على الماهية المقول عليه هو على غير ما الجنس في جواب  
 عن جنس كجده ثم المكي إذا نسبت إلى أفراد الحقيقة في نفس الأمر فاما ان يكون عين حقيقة  
 أو لا كما لا يفرق في الأفراد مع ذلك أو مع  
 الأفراد وهو النوع أو غير حقيقة فالحال تمام المشترك بين شيئين متباينين وبين آخرين  
 الجنس والأصناف يقال لهذه الثلاثة ذاتيات أو خارجيات يقال العرضي فاما ان يخص  
 بأول حقيقة واحدة أو لا يخص فالأول هو الحقيقة والثاني هو العرض العام فهذا دليل ان خصائص  
 الكلية في الحقيقة هو المقول على حصول قوله في جواب ما هو علم ما هو معلوم عن تمام حقيقة  
 فان اتفق في السؤل على كراهة واحد كان السؤل عن تمام الماهية الحقيقة فيقع النوع  
 في الجواب كان المذكور أمرا متغيرا أو لا التام الحان المذكور حقيقة كلية وان حجج في السؤل  
 بين أمور كان السؤل عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الأمور ثم تلك الأمور كانت متفصلة  
 كان السؤل عن تمام الماهية المتفصلة المتحدة في تلك الأمور فيقع النوع الإضافي الجواب والحال  
 متفصلة الحقيقة كان السؤل عن تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة وقد عرفت  
 ان تمام الداعي المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع الجواب فالجواب  
 ان يقع جوابا عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة بالابا في ذلك الجنس فالحال  
 مع ذلك جوابا عن الماهية وعن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة التام  
 في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيلولة حيث يقع جوابا للسؤل عن الانسان عن كل  
 ما يشترك في الماهية الحيوانية وان لم يقع جوابا عن الماهية وعن كل يشترك في ذلك  
 الجنس بعيد كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤل للانسان الجرح ولا يقع جوابا عن السؤل  
 بالانسان الشجر والفرس مثلا قوله الماهية المقول عليها وعلى غير ما الجنس أي الماهية

سؤال على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فإين كان الجواب عن الماهية  
 وهو بعض من مشاركتها هو الجواب عنها وعن الكل فغيره كالحيلولة ولا يفيد  
 كالجسم المتأخر الثاني النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب  
 ما هو وقد يقال على الماهية المقول عليه هو على غير ما الجنس في جواب  
 عن جنس كجده ثم المكي إذا نسبت إلى أفراد الحقيقة في نفس الأمر فاما ان يكون عين حقيقة  
 أو لا كما لا يفرق في الأفراد مع ذلك أو مع  
 الأفراد وهو النوع أو غير حقيقة فالحال تمام المشترك بين شيئين متباينين وبين آخرين  
 الجنس والأصناف يقال لهذه الثلاثة ذاتيات أو خارجيات يقال العرضي فاما ان يخص  
 بأول حقيقة واحدة أو لا يخص فالأول هو الحقيقة والثاني هو العرض العام فهذا دليل ان خصائص  
 الكلية في الحقيقة هو المقول على حصول قوله في جواب ما هو علم ما هو معلوم عن تمام حقيقة  
 فان اتفق في السؤل على كراهة واحد كان السؤل عن تمام الماهية الحقيقة فيقع النوع  
 في الجواب كان المذكور أمرا متغيرا أو لا التام الحان المذكور حقيقة كلية وان حجج في السؤل  
 بين أمور كان السؤل عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الأمور ثم تلك الأمور كانت متفصلة  
 كان السؤل عن تمام الماهية المتفصلة المتحدة في تلك الأمور فيقع النوع الإضافي الجواب والحال  
 متفصلة الحقيقة كان السؤل عن تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة وقد عرفت  
 ان تمام الداعي المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع الجواب فالجواب  
 ان يقع جوابا عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة بالابا في ذلك الجنس فالحال  
 مع ذلك جوابا عن الماهية وعن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة التام  
 في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيلولة حيث يقع جوابا للسؤل عن الانسان عن كل  
 ما يشترك في الماهية الحيوانية وان لم يقع جوابا عن الماهية وعن كل يشترك في ذلك  
 الجنس بعيد كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤل للانسان الجرح ولا يقع جوابا عن السؤل  
 بالانسان الشجر والفرس مثلا قوله الماهية المقول عليها وعلى غير ما الجنس أي الماهية

١٤

سؤال على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فإين كان الجواب عن الماهية  
 وهو بعض من مشاركتها هو الجواب عنها وعن الكل فغيره كالحيلولة ولا يفيد  
 كالجسم المتأخر الثاني النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب  
 ما هو وقد يقال على الماهية المقول عليه هو على غير ما الجنس في جواب  
 عن جنس كجده ثم المكي إذا نسبت إلى أفراد الحقيقة في نفس الأمر فاما ان يكون عين حقيقة  
 أو لا كما لا يفرق في الأفراد مع ذلك أو مع  
 الأفراد وهو النوع أو غير حقيقة فالحال تمام المشترك بين شيئين متباينين وبين آخرين  
 الجنس والأصناف يقال لهذه الثلاثة ذاتيات أو خارجيات يقال العرضي فاما ان يخص  
 بأول حقيقة واحدة أو لا يخص فالأول هو الحقيقة والثاني هو العرض العام فهذا دليل ان خصائص  
 الكلية في الحقيقة هو المقول على حصول قوله في جواب ما هو علم ما هو معلوم عن تمام حقيقة  
 فان اتفق في السؤل على كراهة واحد كان السؤل عن تمام الماهية الحقيقة فيقع النوع  
 في الجواب كان المذكور أمرا متغيرا أو لا التام الحان المذكور حقيقة كلية وان حجج في السؤل  
 بين أمور كان السؤل عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الأمور ثم تلك الأمور كانت متفصلة  
 كان السؤل عن تمام الماهية المتفصلة المتحدة في تلك الأمور فيقع النوع الإضافي الجواب والحال  
 متفصلة الحقيقة كان السؤل عن تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة وقد عرفت  
 ان تمام الداعي المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع الجواب فالجواب  
 ان يقع جوابا عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة بالابا في ذلك الجنس فالحال  
 مع ذلك جوابا عن الماهية وعن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة التام  
 في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيلولة حيث يقع جوابا للسؤل عن الانسان عن كل  
 ما يشترك في الماهية الحيوانية وان لم يقع جوابا عن الماهية وعن كل يشترك في ذلك  
 الجنس بعيد كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤل للانسان الجرح ولا يقع جوابا عن السؤل  
 بالانسان الشجر والفرس مثلا قوله الماهية المقول عليها وعلى غير ما الجنس أي الماهية

اى المايه المتقول في جواب ما هو فلا يكون الا كلياً ذاتاً لما تحتها لا جزئياً ولا عرضياً  
 كزبد الصنف كالرومي مثلاً خارجاً عن صفات النوع الاضافى وان كان يكون نوعاً  
 حقيقياً من حيث الجنس كالانسان تحت الحيوان اما جنساً من حيث تحت جنس آخر  
 كالحيوان تحت الجسم الناقى ففي الاول تصادق النوع الحقيقى والاضافى وفى الثانى يوجب  
 بدون الحقيقى ويجوز ان يصفى الحقيقى بدون الاضافى فيما اذا كان النوع بسيطاً لا جزئياً  
 يكون جنساً وقد مثل بالنقطه وفيه مناشقته وبالحمله فالسبب فيها العموم من حيث هو كونه  
 النقطة طرف الخط والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم فسطح غير منقسم فى العمق والخط غير  
 منقسم فى العرض والعمق والنقطه غير منقسمه فى الطول والعرض العمق فى عرض النقطة  
 اصلاً واذا القبل القسمه اصلاً لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس وفيه نظرفان هذا يدل على  
 انه لا جزء لها فى الخارج والجنس ليس جزء خارجياً بل هو من الاجزاء العقلية كما ان يكون للنقطه  
 جزء عقلى هو جنس لها وان لم يكن لها جزء فى الخارج فهو له متصاعده بان يكون الترتيب الى الناحية  
 ذلك لان الجنس من اعم الى اخص والجنس من فوقه وهو العالى وجنس الاجناس كالجسم  
 وله مناد له بان يكون الجنس من اعم الى اخص وذلك ان نوع النوع يكون جنساً من جنس  
 نوع النوع له تحت وهو كسافل نوع الانواع كالانسان قولاً من حيث متوسطات اى ما بين العالى  
 سافل فى سلسله الانواع والاجناس تسمى متوسطات ما بين الجنس العالى والجنس السافل فجنس  
 بين النوع العالى النوع السافل السائل انواع متوسطة هذا ان رجح الضمير الى مجرد العالى والسافل الى  
 من العالى والنوع السافل المذكورين صريحاً كان المعنى ما بين الجنس العالى والنوع السافل متوسطات ما بين

وخص بالانسان كالاصل في كماله بالحقيقة ويظهره في وخصه من جازم  
عن الانسان وتفكر في الحيوان النقطه ثم الاجناس في ترتيب متصل في العالم كالجو  
ويسمى جنس الاجناس كالاوضاع متناهية الى السافل ويسمى فهم كالاوضاع وما بينهما متوسطا  
اي الما بين المتقول في جواب ما هو فلا يكون الا كمالا ذاتا لما تحتها لاجزيا ولا عريضا فاشخص  
كزبد والصف كالمروعي مثلا خارجا جان منها فالنوع الاضافي والامان يكون نوعا  
حقيقا مندرجا تحت جنس كالانسان تحت الحيوان اما جنسا مندرجا تحت جنس آخر  
كالحيوان تحت الجسم النامي ففي الاول تصادق النوع والحقيقة والاضافي وفي الثاني يوجب  
بدون الحقيقة ويجوز ايضا تحقيق الحقيقة بدون الاضافي فاما كان النوع بسيطا لاجزيا لانه  
يكون جنسا وقد مثل بالنقطه وقسمنا قسمة واما بالجنس فالتقسيم بالعموم من جهة النوع  
النقطه طرف الخطوط السطوح طرف السطح غير مقسم في كماله فيكون في كماله  
منقسم في العرض والعمق والنقطه غير منقسمه في الطول والعرض البعمق في عرض لا يقبل  
اصلا واذا القبل القسمة اصلا لم يكن لها جزر فلا يكون لها جنس وقسمنا فان هذا يدل على  
انه لا جزر لها في الخارج والجنس ليس جزرا خارجيا بل هو من اجزاء الحقيقة فجاز ان يكون  
جزر حقيقي هو جنس لها ولا علم يكن لها جزر في الخارج قوله متصاعدا بان يكون في الجنس الى السافل  
وذلك لان الجنس اعم من الاجناس في جنس فلهذا هو العالي وخص الاجناس كالجوهر  
قوله متنازلة بان يكون النسل من النعام الى الخاص وذلك ان نوع النوع يكون جنس من نوع  
الى نوع لا نوع له تحت وهو لسافل نوع الاوضاع كالانسان قوله متنازلة من سطحات اي ما بين الى  
والسافل في سلسلتي الاوضاع والاجناس تسلي متوسطات فما بين الجنس العالي والجنس السافل جنس وسطا  
وما بين النوع العالي والنوع السافل انواع متوسطة هذا ان رجع الضمير الى جود العالي والسافل كالاوضاع  
الجنس العالي والنوع السافل المذكورين صرحا كان المعنى ما بين الجنس العالي والنوع السافل تسلي سطحات لاجزى



فقط كالنوع العالي أو نوع متوسط فقط كالجنس السافل أو جنس متوسط ولو نوع متوسط معاً  
كالجنس النامي ثم علم أن المصنف لم يعرض للجنس المفرد والنوع المفرد كالإنسان الكلام فها  
يتقرب والمفرد ليس مخالفاً في سلسلة الترتيب وإما لعدم يقين بوجوده فهو لا يثبت  
أن كونه شيء من نوعه في الأصل لطلب بدايا بميز الشيء عما يشاركه فيما يميزه ليعرفه الكلام فها  
إذا أبصر شيئاً من بعيد وثبتت أنه حيوان لكن ترددت في أنه هل هو إنسان أو غير  
أو غيرهما تقول أي حيوان هذا فيجاب عنه بما يخصه ويميزه عن مشاركا في الحيوان  
إذا عرفت هذا فنقول إذا قلنا الإنسان شيء شئ هو في ذاته كان المطلوب ذاتها من  
ذاتيات الإنسان بغيره عما يشاركه في الشيء فيفصح أن يجاب بأنه حيوان ناطق كما يصح  
أن يجاب بأنه ناطق فيلزم صدق وقوع الحد في جواب أي شيء والاضمار لأن لا يكون تعريف  
الانفصال بالعاصدة على الحد وهذا ما يشكك في الأمام الرازي في هذا المقام وأجاب عن هذا  
صاحب الحاشيات بأن معنى أي وإن كان بحسب اللغة طلب المميز مطلقاً لكن إربا بالمقتول  
فقد التزم الأمر في ١٢  
مطلوحاً على أنه لطلب المميز لا يكون مقولاً في جواب ما هو وبهذا يخرج الحد والجنس الضال  
للتحقق الطوسي ههنا مسلوك آخر وقيل وهو أن الأصل عن الفصل لا يغفل عن  
الشيء جنساً بناء على أن الأصل له الفصل وأولها الشيء بالجنس فطلب ما يميزه عن  
مشاركاته في ذلك الجنس فنقول الإنسان أي حيوان هو في ذاته فمعين الجواب بالناطق  
فمفهومه شيء في التعريف كتابه عن الجنس العلوم الذي يطلب ما يميز الشيء عن المشاركات في ذلك  
يتميزه في الاشكال كذا في الفصل ١٢  
الفرق بينه وبين الحيوان هو أنه مفيد كالحساس بالنسبة إلى الإنسان حيث يميزه عن المشاركات في

[illegible][illegible]

*[Faint handwritten Arabic script visible through the paper from the reverse side.]*

في الجسد البشري هو الجسم النامي قوله اذا نسبنا الى الفضل النسبة الى المايه التي بها يتوحد ومرتبطا  
 ونسبته الى الجنس الذي يتميز بالماهية عن مرتبة من افراده فهو باعتبار الاول يسمى مقبولا انه جزء  
 المايه وقبيل لها وبالعبار الثاني يسمى مقبولا لانه باعتبارها الى هذا الجنس وجودا يحصل  
 قسمها وحقيل قسمها آخر كما ترى تقسيم الحيوان الى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق  
 قوله المقوم للعالي للماص لا يستغرق في كل فصل مقوم للعالي فهو فصل مقوم للساقل لان  
 مقوم العالي جزء للعالي وبالساقل جزء للساقل جزاء جزاء مقوم العالي جزء للساقل كما انه يسمى  
 الساقل عن كل ما يتميز العالي عنه ويكون جزءا يتميزه الذي هو المقوم بالمقوم وليتبعان الماد العالي  
 هنا كل صنف نوع يكون فوق آخر سواء كان فوقه آخر او لم يكن كذا الماد بالساقل كل صنف  
 او نوع يكون تحت آخر سواء كان تحت آخر او لا حتى ان الجنس المتوسط عال بالنسبة الى ما تحته و  
 ساقل بالنسبة الى ما فوقه قوله لا عكس كذا يعني انه ليس كل ما هو مقوم للساقل مقوم  
 للعالي فان ناطق مقوم للساقل الذي هو الانسان وليس مقوم للعالي الذي هو الحيوان  
 قوله انقسم بالعكس كل قسم للساقل مقوم للعالي ولا عكس كذا يعني اما الاول فلا الساقل  
 قسم من العالي وكل فصل مقوم للساقل قسم مقوم للعالي قسم لان قسم مقوم من اما الثاني فلا  
 احسانا مقوم للعالي الذي هو الجسم النامي وليس مقوم للساقل الذي هو الحيوان قوله يخرج  
 الى الخارج المقسم في جميع مقبولا ما لا قسم اعلم ان خاصية تقسيم الى خاصية مقبولا في جميع ما هي خاصية  
 كالما يقسمه الانسان واخر غير ما يقسمه افراد كالماتر في الفعل للانسان قوله حقيقة واحدة او حقيقة  
 فالاول خاصية النوع والخاصية في الماشي خاصية للحيوان وعن عام للانسان انهم قوله مقبولا كالماتر في الفعل

[illegible]

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script, likely providing commentary or additional philosophical points related to the main text.

وكل متهمان امتنع الفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية والوجود بالضرورة  
من تصور الملزوم او متصورهما الجرم بالضرورة غير يتخلل فيهما فالفرض مفارق يدل وسم  
نزل الصفة او بطور **فصل** مفهوم الكلي السبي كليا منطقيا ومفهوما طبيعيا كالمجموع

الانسان على غير ما من المتعلق الحيوانية قولا وكل منهما اي كون احدهما الخاص والآخر العام  
والباحتمال الكلي الذي هو عرضي لا ضروري اما لازم او مفارق اذ لا يكمل ما كان يستحيل الفكاكه عن  
مفهوما او لا فالاول هو الاول والثاني هو الثاني ثم اللازم ينقسم قسمين احدهما ان لازم  
اللازم له بالنظر الى النفس الماهية مع قطع النظر عن خصوص وجوده في الخارج او في النفس وذلك  
بان يكون هذا الشيء بحيث كلما تحقق في النفس او في الخارج كان هذا اللازم تابعا له اما لازم بالنظر  
الى وجوده الخارج او الذاتي فهذا القسم ينقسم قسمين احدهما ان لازم اللازم بهذا القسم  
لازم الماهية كوجوده لا يلزم الوجود الخارج كحدا في السارو لازم الوجود الذاتي ككون حقيقة  
الانسان كونه هذا القسم ينقسم قسمين ايضا والثاني ان اللازم اما بين او غير بين  
احدهما ان لازم تصور من تصور الملزوم كما يلزم تصور البكر من تصور العشي فهذا اما يقال له بين بالمعنى  
الاخص حيث يفهم الماهية بالذات لا يلزم تصور من تصور الملزوم كما كتبت بالضرورة لان  
والثاني من بين وبين الذي يلزم من تصور من تصور الملزوم والمنقسم بينهما الجرم بالضرورة كجودة  
الاربعه فان العقل بعد تصور الاربعه والزوجية والنسبة الزوجية اليها يحكم بان الزوجية لازمة  
لهما ذلك يقال بين بالمعنى الاعم حيث يفهم الماهية هو اللازم الذي لا يلزم من تصور من تصور  
اللزوم والنسبة بينهما الجرم بالضرورة كما حدث للعالم فلهذا القسم الثاني باحتتمال القسمين اما ان  
القسمين الحاصلين على كل تقدير انما هما البين وبين وبين وبين فلهذا القسمين فاما  
وامرته للفكاكه وان لم يمنع الفكاكه بالنظر الى ذاته فهو له ضرورة كجودة الفكاكه فاما  
او بطور كالتشابه فهو له مفهوم الكلي اي بالطلاق عليه لفظ الكلي المعنوي الذي ينقسم فرض

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the philosophical discourse and providing detailed commentary on the main text's arguments.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, likely concluding the discussion or providing further philosophical insights.



وكن الا انواع الخمسة والحق ان موجودا لطبيعي بمعنى وجود اشخاصه

فرض صدقه على كثيرين يسمى كليا منطقيا فان المنطق يقتضيه من الكل هذا المعنى  
قوله ومعرضه اي ما يصدق عليه مفهوم الكل كالانسان والحيوان يسمى كليا  
طبعيا لوجوده في الطبقة التي في الخارج على ما سيجي قوله والجميع المركب من هذا العارض  
والعرض كالانسان والحيوان كليا منطقيا اذ لا وجود له الا في العقل  
قوله وكذا الانواع الخمسة يعني كمان الكل يكون منطقيا وطبعيا وعقليا كذلك  
الانواع الخمسة يعني الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام تجري في كل  
منها هذه الاعتبارات الثلاث مثلا مفهوم النوع اي الكل المقول على كثيرين متفق  
بالتحقيق في جواب ما هو يسمى نوعا منطقيا ومعرضه كالانسان والفرس نوعا طبعيا  
وجميع العارض والمعرض كالانسان النوع نوعا عقليا وهذا نفس الباقى بل  
الاعتبارات الثلاث تجري في الجزئ ايضا فانما اذا قلنا زيد جزئ مفهوم الجزئ  
ما يتبع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئيا منطقيا ومعرضه حتى زيد يسمى جزئيا طبعيا  
والجميع حتى زيد جزئيا يسمى جزئيا عقليا قوله الحق ان وجودا لطبيعي بمعنى وجود  
اشخاصه لا يعني ان يشك في ان الكل المنطقى غير موجود في الخارج فان الكلية انما  
تعرض للمفاهيم في العقل كذا كانت من المقولات الثانية وكذا في ان العقل غير موجود  
فان انتفاء الجزئ يستلزم انتفاء الكل وانما الشك في ان الطبيعي كالانسان حسن هو النسب  
الذي يعرضه الكلية في العقل بل موجود في الخارج في ضمن افراد م لا ل ليس الموجود فيه  
الافراد والاول في جملة الحكماء والثاني من باب بعض المتأخرين منهم المصنف رح  
ولذا قال الحق هو الثاني فذلك لا يوجب كليا في الخارج في ضمن افراده لزم التصاق الشيء  
بالواحدة بالصفات المتفاداة كالكلية والجزئية وجود الشيء الواحد في الاكثة المتعددة و  
فمن وجود الطبيعي هو ان افراد موجودة وفيها بل تحقيق الحق في حواشي التجريد فانظر فيها

هذا هو الحق في الخارج  
قوله ومعرضه اي ما يصدق عليه مفهوم الكل كالانسان والحيوان يسمى كليا طبعيا لوجوده في الطبقة التي في الخارج على ما سيجي قوله والجميع المركب من هذا العارض والعرض كالانسان والحيوان كليا منطقيا اذ لا وجود له الا في العقل قوله وكذا الانواع الخمسة يعني كمان الكل يكون منطقيا وطبعيا وعقليا كذلك الانواع الخمسة يعني الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام تجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلاث مثلا مفهوم النوع اي الكل المقول على كثيرين متفق بالتحقيق في جواب ما هو يسمى نوعا منطقيا ومعرضه كالانسان والفرس نوعا طبعيا وجميع العارض والمعرض كالانسان النوع نوعا عقليا وهذا نفس الباقى بل الاعتبارات الثلاث تجري في الجزئ ايضا فانما اذا قلنا زيد جزئ مفهوم الجزئ ما يتبع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئيا منطقيا ومعرضه حتى زيد يسمى جزئيا طبعيا والجميع حتى زيد جزئيا يسمى جزئيا عقليا قوله الحق ان وجودا لطبيعي بمعنى وجود اشخاصه لا يعني ان يشك في ان الكل المنطقى غير موجود في الخارج فان الكلية انما تعرض للمفاهيم في العقل كذا كانت من المقولات الثانية وكذا في ان العقل غير موجود فان انتفاء الجزئ يستلزم انتفاء الكل وانما الشك في ان الطبيعي كالانسان حسن هو النسب الذي يعرضه الكلية في العقل بل موجود في الخارج في ضمن افراد م لا ل ليس الموجود فيه الافراد والاول في جملة الحكماء والثاني من باب بعض المتأخرين منهم المصنف رح ولذا قال الحق هو الثاني فذلك لا يوجب كليا في الخارج في ضمن افراده لزم التصاق الشيء بالواحدة بالصفات المتفاداة كالكلية والجزئية وجود الشيء الواحد في الاكثة المتعددة و فمن وجود الطبيعي هو ان افراد موجودة وفيها بل تحقيق الحق في حواشي التجريد فانظر فيها

٢١

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely commentary or additional philosophical arguments, surrounding the main text.

**فصل في معرفة الشيء ما يقال عليه كإفادة تصوره ويشترط أن يكون مساويا له**

أوحى أفلاطون بلام لاخص المساوي معرفة وجهالة ولاخصي والتعريف الفصل  
القريب جدا بالخاصة رسم فالكل مع اجزاء القريب والافاقا قسما يعبر بها العلم  
قوله معرفت الشيء بعد الفراق عن بيان ما ليس به التعريف تسرع في البحث عنه وقد علمت  
ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عنه وعن تجزئته وعرفه بأنه ما يحل على الشيء أي المعرفة  
ليفيد تصور هذا الشيء أما بكنهية أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه ولهذا المميز ان يكون عام مطلقا  
لان العام لا يقيده شيئا منها كالحيوان في تعريف الانسان فان الحيوان ليس كانه الانسان  
لان حقيقة الانسان هو الحيوان بالناطق وايضا لا يميز الانسان عن جميع ما عداه لان بعض  
الحيوان هو الفرس كانه الحال في الامم من جهة واما الاخص اعني مطلقا فهو وان  
جاز ان يفيد تصوره تصور الامم بالكنهية او بوجه يميزه عما عداه كما ان التصورات للانسان بانه  
حيوان ناطق فقد تصورت الحيوان في ضمن الانسان باحد الوجهين لكن لما كان الاخص اقل  
وجودا في العقل من جهة في نظره وشران المعرفة ان يكون اعرف من المعرفة لم يحزن ان  
اخص منه ايضا وقد علم من تعريف المعرفة بما يحل على الشيء كانه لا يجوز ان يكون مساويا  
لمعرفه فحين ان يكون مساويا لم يبق ان يكون اعرف من المعرفة في نظر العقل لانه  
معلوم موصول الى تصور مجهول هو المعرفة لاخصي ولاشياء وباليه في الخفاء وانهم قولهم الفصل  
القريب التعريف لا بد ان يشتمل على امر يخص بالمعرفة ويساويها على ما سبق من اشتراطات  
فمنه الامر ان كان شيئا كان فضلا قريبا وان كان عرضا كان حاصلا كالحالة كالمعلول  
المعرفة حداد على الثاني رساما كمل منها ان اشتمل على الجنس القريب يعني حدانا ما رساما  
وان لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد او كان هناك فضل قريب جدا  
خاصة وحدنا يعني انما قضا رساما قريبا هذا يحصل كلامه فيدبحاث لا سيما القام قوله ان التعريف  
العام اقل من الغرض من التعريف ما لا اطلق على كنه المعرفة او امتيازها عن جميع ما عداه والعرف العام

٢٢

لا فيدر شيئا منها فلا لم يعتبر في مقام التعريف الظاهر ان غرضه من ذلك ان لم يعتبر  
منفردا واما التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض لم يعرف لكن مجموع يخفيه كتعريف الانسان  
عاش مستقيما قائما وتعرف الخفاش بالظلمة ولو دونه تعريف بجاذبه مركبه وهو غير عديم  
بوصفه في الانسان بل قد اخبر في الناقص الخ اشاره الى ما جاز للمحققين  
من حقها ان يجوز التعريف بالذات في الاعمال كتعريف الانسان بالحيوان فيكون جذا ناقصا  
بالعرض العام كتعريف بالماشي فيكون سمانا فصلا بل جوهرا والتعريف بالعرض الخاص ايضا  
ممكن ان يكون بالخاص كالتعريف بالمتحرك فيكون متحركا بالعرض الخاص  
الما قوله كلفظي اي كما جاز في التعريف اللفظي كونه اعلم كقولهم السعدية ثبت قوله تفسير  
الما في معنى اللفظ من المعاني المخبره في الخاطري ليس في تحصيل قول عن معلوم  
المعرف الحقيقي فافهم قوله القضية قول القول في عرف هذا الفن يقال لم يرب سوادا كان  
معتقولا او معلقا فالتعريف لشمل القضية المعقولة والمعلقة قوله عمل الصدوق  
في الواقع والكتب بالاساطيق في هذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة الخبر القضية فلا يلزم  
قوله موضوعا لانه وضع عين ليكم عليه قوله محمول لانه محمول على موضوع قوله البطل على  
المذكورة في القضية المعلقة التي تدل على النسبة الحكيمية سمي بالبطه تسمية الدال على العلم  
بالحقيقة بالنسبة الحكيمية في قوله الدال على النسبة اشاره الى ان الرباطه او ادلة التما على  
التي بمعنى حرفي غير مستقل اعلم ان الرباطه قد تدرك في القضية وقد تحذف فالقضية على الاول  
والثاني ثمانية قوله قد استعير لها هو اعلم ان الرباطه تنقسم الى مانيه تدل على اقسام النسبة  
التي تدل على ثمانية جواهر في هذا المقام

وقد اجتزأ في الناقص ان يكون اعم كاللفظ وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ  
في التصديقات القضية قول محتمل الصدق والكذب فان كان الحكم فيها  
مثبتا بشئ او نفي عنه فحيلة موجبة او سالبة يوجب الحكم عليه موضوعا والحكم به  
محمول الدال على النسبة رابطة وقد استعمل لها هو

لا يفيده شيئا منها فلهذا لم يعتبر في مقام التعريف الظاهر بل غرضه من ذلك ان لا يعتبر به  
مستفردا واما التعريف بمجموع امور كل واحد منها خاص بالعرف لكن مجموعهم يحكيه تعريف الانسان  
بماش مستقرا القائمة وتعرفنا نقاشا بالظاهر لو لو قد فو تعريف بجاذبة مركبة وهو غير عزم  
كما صرح به بعض المتأخرين قوله قد اخبر في الناقص الخ اشارة الى ما اجاز للمحققين  
حيث حققوا انه يجوز التعريف بالذات في الاعم تعريف الانسان بالحيوان فيكون حكا ناقضا  
او بالعرض العام تعريفه بالماشي فيكون سمانا فاصلا بل جوزه والاعتراف بالعرض الاصل ايضا  
كتعريفه بالحيوان بالاضافة الى كونه المصنف لم يعتبر به لزم انه التعريف بالماشي وهو غير جائز  
اصلا قوله كاللفظ اي كما اجتزأ في التعريف اللفظي كونه اعم قوله المستفاد من حيث قوله تفسير  
اللفظ اي يمين معنى اللفظ من بين المعاني المتجزئة في خاطر فليس فيه تحصيل محمول عن معلوم  
لما في المعرف الحقيقي فاهم قوله القضية قول القول في عرف هذا الفن ليقال ان كونه سوا كان  
مركبا معقولا او ملفوظا فالتعريف بشئ القضية المعقولة والملفوظة قوله محتمل الصدق الصدق  
بالطريق المستلزم وقوعه والكذب بولاه لا سابق له هذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة الخبر القضية فلا يلزم  
الدور قوله موضوعا لا يوضع وعين الحكم عليه قوله محمول لا انه محمول للموضوع قوله الدال على  
اللفظ المذكورة في القضية الملفوظة التي تدل على النسبة الحكيمه لسي رابطة تسمية الدال باسم المحمول  
فان الرابطة حقيقة هي النسبة الحكيمه في قوله الدال على النسبة اشارة الى ان الرابطة او اداة الدال على  
نفسية التي يرمي جزئي غير مستقل علم ان الرابطة قد تدرك في القضية وقد تخلف فالقضية على الاول  
على الثاني على الثاني تسمية قوله قد استعملها هو علم ان الرابطة تقسم الى مانية تدل على اقسام النسبة  
فانها تدل على ثلاثة اجزاء هي رتبة العالم

فان الدال على النسبة الحكيمه في قوله الدال على النسبة اشارة الى ان الرابطة او اداة الدال على  
نفسية التي يرمي جزئي غير مستقل علم ان الرابطة قد تدرك في القضية وقد تخلف فالقضية على الاول  
على الثاني على الثاني تسمية قوله قد استعملها هو علم ان الرابطة تقسم الى مانية تدل على اقسام النسبة  
فانها تدل على ثلاثة اجزاء هي رتبة العالم



[illegible]

*[The page contains dense handwritten Persian or Urdu script arranged in vertical columns from right to left. A large diamond-shaped symbol containing the number "۲۶" is centered on the page.]*

۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹

والا فشرطية يسمى الجزء الاول مقدما والثاني تاليا. والموضوع الحكم شخصيا معينا  
سميت القضية شخصية ومخصوصة وان كان نفس الحقيقة قطعية والا  
فان بين كية افراده كلاً او بعضاً مخصوصة كلية او جزئية وما به الدلائل كذا وكذا  
الحكمة بانها لازمة الثلاثة وعبرانية بخلاف ذلك ذكر الفارابي ان الحكمة الفلسفية لما نقلت  
من اللغة اليونانية الى العربية وجد القوم ان الرابطة الزمانية لغة العرب <sup>اي لا تطلق على الاكثر من ١٢</sup> الالحال الناقصة  
ولكن لم يكن واني تلك اللغوية بطبيعة زمانية تقوم مقام همست في الفارسية وستن في اليونانية  
فاستعاروا الالحال الناقصة لفظية وهو في نحو تمام مع كونها في الاصل اسما لا اووات فنذا  
ما اشار اليه المصنف بقوله قد استعملها بنو قريظ في الالحال الناقصة اسماء مشتقة من  
الافعال الناقصة نحو كان وموجود في قولنا زيد كان قائما او امير من موجود شاعرا قوله  
والا فشرطية اي ان لم يكن الحكم بثبوت شي كاشي او لغيره في القضية شرطية سواء كان الحكم فيها  
بثبوت الشيء على تقدير رتبة اخرى او في ذلك الثبوت وبالمساواة بين البسيتين وطلب  
تلك المساواة فالاولى شرطية متصلة والثانية شرطية متصلة وعلم ان حجة القضية في الحقيقة  
والشرطية على ما قرره المصنف في البرهان الثاني والاثبات اما حجة الشرطية في المتصلة  
والمقطعة فاستقر ان تكون مقدمها المتقدمة في الذكر قوله تاليا المتقدمة عن الجزر الاول قول  
والموضوع في التقسيم للقضية الحكمية باعتبار الموضوع وكونه اوجبا في تسمية الاقسام حال  
الموضوع فيسمى بموضوعه شخص شخصية وعلى هذا القياس يحصل التقسيم الى الموضوع اما  
خزلي فيقولنا ان الانسان وكل وعلى الثاني فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة نذا  
وكل وطبيعة معين حيث يرى على افراده وعلى الثاني فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة نذا  
ان يمين ان الحكم على كلاً او على بعضه او لا يسير ذلك بل على الاول شخصية والثاني  
شيعية والثالث شرطية والرابع كلية ثم المخصوصة ان يمين فاما ان يكون الحكم على كل افراد الموضوع  
وكلية وان يمين الحكم على بعض افراده بجزئية وكل منها اما موجبة او سالبة واما بكنز

[illegible]

فإنه لا بد من أن يكون الموضوع متعلقاً بالإنسان  
 لأن الموضوع لا يمكن أن يكون متعلقاً بالإنسان  
 إلا إذا كان متعلقاً بالإنسان  
 لأن الموضوع لا يمكن أن يكون متعلقاً بالإنسان  
 إلا إذا كان متعلقاً بالإنسان

**وتلازمة الجزئية ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع اما محققاته**  
**الخارجية او مقدرا للحقيقة او ذهنا فالذهنية**

من تلك المحصولات الاربع من اميريين كية افراد الموضوع كسي ذلك لا مبالسا اخرين  
 سوسو البلاء ذكبا ان سوسو البلاء محط به كنه كذا الامر محط بما حكم عليه من افراد الموضوع  
 الموجبة الكلية هو كل لأم الاستغراق ولا يقيد معنا بما من اي كنه كانت سوسو البلاء  
 بعض وواحد ما ليس معنا بما وسواسا الكلية لا شئ ولا واحد ولا طارحا وسواسا  
 الجزئية وليس بعض بعض ليس كل ما يرا وفاقا قول وتلازم الجزئية علم القضايا  
 المعقولة في العلوم هي الموضوعات الاربع لا تتجاوز ذلك لان الملكية وجزية متلازمان  
 او كلما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق على بعض افرادها وبالعكس الملكية  
 تحت الجزئية والخصية لا تحت عنما بخصوصا لان لا كمال في معرفة الجزئيات لتغيرها و  
 عدم ثباتها بل لما تحت عنما في ضمن الخصيات التي يحكم فيها على الاشخاص اجمالا  
 والطبيعية لا تحت عنما في العلوم اصلا فان الطبائع الكلية من حيث نفسها مبالسا  
 موضوع الطبيعة لا من حيث تحقيقها في ضمن الاشخاص غير موجودة في الخارج فلا كمال في  
 احوالها فاختصر القضايا المعقولة في الموضوعات الاربع قوله ولا بد في الموجبة ان في قضايا  
 من وجود الموقو وذلك لان الحكم في الموجبة ثبت شئ وشئ وثبت شئ شئ فخرج  
 المثبت له ان الموضوع فاما يصدق هذا الحكم اذا كان الموضوع متققا موقو لاما في الخارج  
 الحكم ثبت وثبت محمول لهما كذا وفي الذين كذا كذا ثم القضايا احتملة المعقولة باعتبار  
 موضوعها لثلاثة اقسام لان الحكم فيها اما على الموضوع الموجود في الخارج متققا  
 الشايع ان معنى كل انسان موجود في الخارج حيوان في الخارج واما على الموضوع الموجود في الخارج  
 متققا لكل انسان معنى ان كل ما لو وجد في الخارج وكان انسانا فهو على تقدير وجوده  
 وجودا الموجود لتقديره انما اعتبره في الافراد الممكنة لا المتعقبة كما في الاشياء في شريك لاسرى

فإنه لا بد من أن يكون الموضوع متعلقاً بالإنسان  
 لأن الموضوع لا يمكن أن يكون متعلقاً بالإنسان  
 إلا إذا كان متعلقاً بالإنسان  
 لأن الموضوع لا يمكن أن يكون متعلقاً بالإنسان  
 إلا إذا كان متعلقاً بالإنسان

٢٥

فإنه لا بد من أن يكون الموضوع متعلقاً بالإنسان  
 لأن الموضوع لا يمكن أن يكون متعلقاً بالإنسان  
 إلا إذا كان متعلقاً بالإنسان  
 لأن الموضوع لا يمكن أن يكون متعلقاً بالإنسان  
 إلا إذا كان متعلقاً بالإنسان

فإنه لا بد من أن يكون الموضوع متعلقاً بالإنسان  
 لأن الموضوع لا يمكن أن يكون متعلقاً بالإنسان  
 إلا إذا كان متعلقاً بالإنسان  
 لأن الموضوع لا يمكن أن يكون متعلقاً بالإنسان  
 إلا إذا كان متعلقاً بالإنسان

فإنه لا بد من أن يكون الموضوع متعلقاً بالإنسان  
 لأن الموضوع لا يمكن أن يكون متعلقاً بالإنسان  
 إلا إذا كان متعلقاً بالإنسان  
 لأن الموضوع لا يمكن أن يكون متعلقاً بالإنسان  
 إلا إذا كان متعلقاً بالإنسان

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script, likely providing commentary or additional philosophical points related to the main text.

وقد يجعل حرف السلب جزء من قضية معدولة ولا فحصوله وقد يصح بكيفية النسبة  
ومابه البيان جهة ولا فطلقة فان كان الكيفية بالضرورة النسبة مادام ذلك الموضوع  
فرضية مطلقة او مادام صفة شرطية عاكسة في وقت معين فبذلك قطعية او غير قطعية

الموضوع الموجود في الذهن كقولك شريك لباري متنع بمعنى ان كل ما هو وجد في العقل  
وليفرضه العقل شريك لباري فهو موجود في الذهن بالامتناع وهذا انما اعبر عنه في  
الموضوعات التي ليست لها افراذ متميزة في الخارج قوله حرف السلب كلا وليس غيره مما  
يشترك في معنى السلب قوله من حيث هو ان الموضوع فقط او من المحمول فقط او من كليهما  
فالقضية على الاول تسمى معدولة الموضوع وعلى الثاني معدولة المحمول على الثالث معدولة  
الطرفين قوله معدولة لان حرف السلب موضوع السلب النسبة فادراكه لا يفي هذا المعنى  
كان معدولا عن معناه الاصل في تسمية القضية التي هذا الحرف جزء من جزئها كقوله شريك لباري

الجزء والقضية التي لا يكون حرف السلب من طرفيها تسمى محسنة قوله بكيفية النسبة  
المحمول الى الموضوع سوار كاشية بجاية او سلبية تكون لاجل حالة بكيفية في نفس الامر والواقع  
بكيفية مثل الضرورة او العدم او الامكان والامتناع وغير ذلك فتلك لكيفية الواضحة  
نفس الامر تسمى مادة القضية ثم قد يصح في القضية بان تلك ليست مكففة في نفس الامر كقوله  
فالقضية حينئذ تسمى بوجوه وقد يصرح بذلك تسمى القضية مطلقة والاعط الدال عليها في  
المفردة والصورة العقلية الدالة عليها في القضية المعنوية تسمى بالقضية فاقبالتا بجملة  
تسمى القضية كقولنا الانسان حيوان بالضرورة والا كذبت كقولنا كل انسان حمار بالضرورة قوله  
فان كان حكمه بالضرورة النسبة المتعديكون الحكم في القضية المعنوية بان النسبة الثبوتية او السلبية  
ضرورية اي متعدي الا فكذلك عن الموضوع على احدى اوجه الاول بانها ضرورية مادام ان الموضوع  
شكول انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من غير الانسان بالضرورة في القضية حينئذ تسمى بالقضية  
على الضرورة عدم تسمية الضرورة بالوصف او الوقت الثاني انما تسمى ضرورة مادام الوصف الدال على ان  
الوقت الشرطي والوقت قبل الضرورة في الاول معدولة بالوصف والى الثاني بالوقت الثاني

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the philosophical discussion. A small box containing the number '٢٦' is visible within this section.

Vertical handwritten text on the far right margin, likely a continuation of the commentary or a separate note.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, written in Arabic script, providing further analysis or examples.



أوردوا ما دام الذات فدائمة مطلقة وما دام الوصف مفرقة  
عامة وبفعليتها فمطلقة عامة

الموضوع نحو كل كاتبت متحرك لا يصلح بالضرورة ما دام كاتبا ولا شيء منه يسكن لا يصلح بالضرورة ما دام كاتبا فتسمى حينئذ مشروطة عامة لا شرط الضرورة بالوصف العنواني وهو هذا القضية ثم من المشروطة الخاصة كما سيجي الثالث أنها ضرورية في وقت معين نحو كل من تحسفت بالضرورة وقت حيا له الأرض بينه وبين شيء لا شيء من القمر تحسفت بالضرورة وقت التربع فتسمى حينئذ قضية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت وعدم تقييد القضية بالادوام الرابع أنها ضرورية في وقت من الاوقات كقولنا لكل إنسان تحسفت بالضرورة وقتا ما ولا شيء من الإنسان تحسفت بالضرورة وقتا ما فتسمى مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتزعا أي غير معين عدم تقييد القضية بالادوام قوله فدائمة مطلقة والفرق بين الضرورة والادوام ان الضرورة هي استحالة انفكاك شيء عن شيء والادوام عدم انفكاك شيء عنه ولم يكن مستحيلا كما دام الحركة للفلك ثم الادوام هي عدم انفكاك النسبة الايجابية والسلبية عن الموضوع اما ذاتي او وصفي فان كان الحكم في الموجهة بالادوام الذاتي أي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع ما دام ذات الموضوع موجودة سميت القضية دائمة لاشتمالها على الادوام ومطلقة لعدم تقييد الادوام بالوصف العنواني وان كان الحكم بالادوام الوصفي أي بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع ما دام الوصف العنواني ثابتا لتلك الذات سميت حرة لان بل العرف يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة بل من الموجهة ايضا عند الاطلاق فاذ قيل كل كاتبت متحرك لا يصلح فهو ان هذا الحكم ثابت له ما دام كاتبا وعامة لكونها ثم من العرفية الخاصة التي سيجي ذكرها قوله وبفعليتها أي تحقق النسبة بالفعل والمطلقة القاطبة أي التي حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل أي في احد لازمة الثابتة وسميتها بالمطلقة لان المقصود من القضية عند الاطلاق عدم تقييدها بالضرورة او الادوام او غير ذلك من الجهات

حاشية

الان كان كاتبا متحركا لا يصلح بالضرورة ما دام كاتبا ولا شيء منه يسكن لا يصلح بالضرورة ما دام كاتبا فتسمى حينئذ مشروطة عامة لا شرط الضرورة بالوصف العنواني وهو هذا القضية ثم من المشروطة الخاصة كما سيجي الثالث أنها ضرورية في وقت معين نحو كل من تحسفت بالضرورة وقت حيا له الأرض بينه وبين شيء لا شيء من القمر تحسفت بالضرورة وقت التربع فتسمى حينئذ قضية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت وعدم تقييد القضية بالادوام الرابع أنها ضرورية في وقت من الاوقات كقولنا لكل إنسان تحسفت بالضرورة وقتا ما ولا شيء من الإنسان تحسفت بالضرورة وقتا ما فتسمى مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتزعا أي غير معين عدم تقييد القضية بالادوام قوله فدائمة مطلقة والفرق بين الضرورة والادوام ان الضرورة هي استحالة انفكاك شيء عن شيء والادوام عدم انفكاك شيء عنه ولم يكن مستحيلا كما دام الحركة للفلك ثم الادوام هي عدم انفكاك النسبة الايجابية والسلبية عن الموضوع اما ذاتي او وصفي فان كان الحكم في الموجهة بالادوام الذاتي أي بعدم انفكاك النسبة عن الموضوع ما دام ذات الموضوع موجودة سميت القضية دائمة لاشتمالها على الادوام ومطلقة لعدم تقييد الادوام بالوصف العنواني وان كان الحكم بالادوام الوصفي أي بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع ما دام الوصف العنواني ثابتا لتلك الذات سميت حرة لان بل العرف يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة بل من الموجهة ايضا عند الاطلاق فاذ قيل كل كاتبت متحرك لا يصلح فهو ان هذا الحكم ثابت له ما دام كاتبا وعامة لكونها ثم من العرفية الخاصة التي سيجي ذكرها قوله وبفعليتها أي تحقق النسبة بالفعل والمطلقة القاطبة أي التي حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل أي في احد لازمة الثابتة وسميتها بالمطلقة لان المقصود من القضية عند الاطلاق عدم تقييدها بالضرورة او الادوام او غير ذلك من الجهات

[illegible]

*[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, likely from a manuscript of Ibn al-Bayhaqi's 'Maw'izāt'. The text is written in dark ink on aged paper. A large, stylized number '٢٦' (26) is visible in the center-right area, enclosed in a diamond shape. The margins are filled with additional text, and there are some smaller numbers or symbols interspersed throughout.]*

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

وبعد ضرورة خلافة المملكة عامة فلهذا بساط وقد قيد العاقلان و  
الوقتيل المطلقان بالاداء والذاتي في الشريعة الخاصة والعرف الحكمة

والتامة لكونها اعم من الوجوه والادائمه واللا ضرورية على ما يجب قوله اولا بعدم ضرورة الخ  
ذا حكمنا بالقضية بان خلاصة النسبة المذكورة فيها ليس ضروريا نحو قولنا زيد كاتب لا يمكن

فأما جى ان التنازع غير مسجله ليعني ان كلهما عنه ليس ضروريا سميت القضية جيدة  
لكنها لا تستلزمها على الامكان وهو سلب الضرورة وعامة لكمونها ثم من الممكنة الخاصة  
والغيره بسا اى القضايا الثمانية المذكورة من جملة المعجزات بساطا علم ان القضايا الكونية  
بسيطة ترى اياكون حقيقتهما اما بايجابا فقط او سلبا فقط كما مر في المعجزات الثمانية واما مركبة  
التي تكون حقيقتهما مركبة من كجانب مثبت وطرفان لا يكون الجواب الثاني فيه

نور العبادۃ مستغلة سوا اركان في اللفظ تركب كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا  
 ولنا لاداء اشارة الى حكم سليمي اى لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل ولم يكن  
 فتركب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان انما من معنى قضيتان ممكنتان

تجربة في الاجابا السلب حيث ان الجزء الاول الذي هو اصل القضية واعلم ايضا ان القضية  
ثانية اما تحصل بتقييد القضية البسيطة بقيد مثل لا دوام والا ضرورة قوله قد يقيد العاشرة  
شروط العاشرة والعشرة العاشرة في قوله لا دوام والا ضرورة قوله قد يقيد العاشرة

في الادوام الذاتى وسمى الادوام الذاتى هو ان هذه الهيئة المذكورة في الحقيقة ليست  
 وادوام ذات الموضوع موجودة فيكون نصيبها واقعاً البتة في زمان من الازمنة فكل  
 في الحقيقة مطلقة عامة في الحقيقة لا مثل في الكيف وموافقة في الكيف فافهم

مروءة مادام كاتبه لا يرى من الكاتب يتحرك لامناج بالفضل فواله العزة

فان الاستكان اولى من الاستعجال  
عبار عن الاستعجال في الاستكان  
الاجازة في الاستكان

1000 900 800 700 600 500 400 300 200 100 0

والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة بالأدوم الذاتي بقولنا بالأدوم لا  
من الكتاب بسائر الاصابع ما دام كان الادراكا في كل كاتب ساكن بالاصابع بالفعل قوله  
والوقفية والمنشقة لما تبينت الوقفية المطلقة والمنشقة المطلقة بالأدوم الذاتي ضد  
من سمي بالفظا لاطلاق قسمته الاولى وقفية والثانية منشقة فالوقفية هي الوقفية  
المطلقة المقيدة بالأدوم الذاتي نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحول له الادراكا في  
لاشئ من القمر منخسف بالفعل والمنشقة هي المنشقة المطلقة المقيدة بالأدوم الذاتي  
قولنا اشئ من الانسان يتنفس بالضرورة وقتا ما لا ادراكا في كل انسان  
متنفس بالفعل قوله بالضرورة الذاتية معنى بالضرورة الذاتية ان نبيه النسبة المذكورة  
في القضية ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة يكون ذلكا باسكان نفسها  
لان لا إمكان هو سلب ضرورة عن الطرف المقابل كما فيكون مفادا للمطلقة الذاتية  
عامة مخالفة للاصل في الكيف قوله بالوجودية بالضرورة لان مسمى المطلقة العامة هو فعلية  
نسبة وجوده في وقت من الاوقات ولا يشتملها على بالضرورة فالوجودية بالضرورية  
هي المطلقة العامة المقيدة بالضرورة الذاتية نحو كل انسان يتنفس بالفعل بالضرورة  
شئ من الانسان يتنفس بالامكان العام في مركبة من المطلقة العامة وممكنة العامة حسب ما يوجب  
الاخر كما تبين قوله بالأدوم الذاتي بانقضاء الادوم بالذاتي لان تعقيد العائنين بالأدوم  
وصفي غير ضروري بتأني بالأدوم بحسب الوصف مع الادوم بحسب الوصف ثم كذا في  
طائفة بالادوم الوصف ايضا لكن في التركيب غير متعين ثم علم انه كما يصح تعقيد  
نفسا بالاربع بالأدوم الذاتي كذلك يصح تعقيد بالبالضرورة الذاتية كذلك يصح تعقيد  
عائنان وحقائق تلك الجملة بالضرورة الوصفية فالاحتمال لا يمتلئ من تلك  
نفسا العامة من تلك الجملة بالضرورة الوصفية فالاحتمال لا يمتلئ من تلك الجملة

[illegible]





١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]



طالعة النهار موجود وقولنا كلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة قضيتان  
متصلتان قوله ومن فصلتان قولنا كلما كان في اياما ما يكون العدد وجا او فوا واذ كانا  
اما ان يكون العدد منقسمين او غير منقسمين بقوله او مختلفتان بان يكون احد الطرفين  
حتمية والاخر متصلة او احدهما حتمية والاخر منفصلة او احدهما متصلة والاخر منفصلة قالوا  
سته وعليك بتخراج ما تركنا من الاشياء بقوله عن التمام اي عن ان يصح السكوت عليها في  
الصدق والكذب مثلا قولنا الشمس طالعة مرتباً بضمي تحمل للصدق والكذب في المعنى بقضية  
الاهة فاذا دخلت عليه اداة الاتصال مثلاً وقلت ان كانت الشمس طالعة لم يصح حان  
عليه لم تحمل الصدق والكذب بل تحت الى ان تضم اليه كذا النهار موجود قوله اخذنا  
القضيتين قيدا بقضيتين ان الشك في امالان التناقض لا يكون من المفردات على قبل  
واما لان الكلام في تناقض القضايا قوله بحيث يلزم لئلا يخرج هذا القيد الاختلاف  
الواقع بين الموحية والسالبة لبريكن فانما قد تصدقان معا نحو بعض الحيوان انسان وبعضه  
ليس انسان فاحقق التناقض بين الحقيقتين قوله ولكن اي يلزم من كذب كل  
القضيتين صدق الاخرى وخرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموحية والسالبة الكثير  
فانما قد كذبنا معا نحو لاشي من الحيوان بالناس كل حيوان انسان فلا يتحقق التناقض  
بين الكلينين ايضا فقلنا القضيتين لو كانتا محصوتين بحسب اختلافهما في الكم كما سيصرح  
المصنف به ايضا قوله لا بد من الاختلاف في شئ في التناقض ان يكون احد القضيتين موحية والاخر  
سالبة ضرورة ان الموحيتين كذا السالبتين قد تتجمعان في الصدق والكذب معا كما ان القضيتين  
محصوتين بحسب اختلافهما في الكم ايضا كما مر ان كانتا محصوتين بحسب اختلافهما في الجهة فان

[illegible]

او منفصلتان او مختلفتان لانها خرجتا بزيادة الاتصال والانفصال ولا انفصال عن القامه  
**فصل** التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب  
 الاخرى او بالعكس ولا بد من الاختلاف في الكره والكيف والجمهه  
 طالعها فالنهار موجود وقولنا كلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعه قضيتان  
 متصلتان قوله ومنفصلتان لقولنا كلما كان في ايما اما لا يكون الحد وجا او فوافدا كما  
 ان يكون الحد ونفسا بمساوين او غير منقسم بهما قوله او مختلفتان بان يكون احد الطرفين  
 ملية والاخر متصل او احدهما محليه والاخر منفصل او احدهما متصل والاخر منفصل فالأقسام  
 ستة وعليك بتخرج ما تركنا من الاشياء قوله عن التمام اي عن ان يصح السكوت عليه ما يحل  
 صدق والكذب مثلا قولنا الشمس طالعه كترت بام خبري محتمل للصدق والكذب بالنفي بقضية  
 له فاذا دخلت عليه اداة الاتصال مثلا وقلت ان كانت الشمس طالعه لم يصح ان  
 لم يحتمل الصدق والكذب بل تجب الى ان تضم اليه فوكلف النهار موجود وقوله اختلاف  
 بينيتين قيد بالقضيتين دون اليقين اما لان التناقض لا يكون بين المفردات على قبال  
 لان الكلام في تناقض القضايا قوله بحيث يلزم لذاته ان يخرج بهذا القيد الاختلاف  
 بين الموجهة والسالبة للبرهان فانما قد تصدقان معا نحو بعض الحيوان انسان وبعضه  
 انسان فلم يحقق التناقض بين الجزئيتين قوله بالعكس اي ويلزم من كذب كل  
 جزئية صدق الاخرى وخرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجهة والسالبة للكلية  
 فكذا كان معا نحو لا شيء من الحيوان انسان كل حيوان انسان فلا يحقق التناقض  
 بين الصفات علم القضيتين لو كانتا محصوتين بحسب اختلافهما في الكيف كما سيصرح  
 في باب ايضا قوله لا بد من الاختلاف في الشرط في التناقض ان يكون احد القضيتين موجهة والاخر  
 ضرورة ان الجزئيتين كذا السالبتين قد تتجمعان في الصدق والكذب معا كما ان القضيتين  
 ان يحسب اختلافهما في الكيف ايضا كما مر ان كانتا موجهتين بحسب اختلافهما في الجمه فان  
 قوة ولا يلزم ليس انسان واما لان قولنا ان الانسان في قوة فورا يلازم كل انسان في قوة فورا فليس الانسان

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script.

ولا تخاف فيما عداها فالنقيض للضرورة الملكية العامة وللدائمة المطلقة  
وللمشروطية العامة المحيطة الملكية للضرورة العامة المحيطة المطلقة  
الضرورة التي تكذب بان محال لا شيء من الانسان كاتبة بالضرورة وكل انسان كاتبة بالضرورة  
بالمكسيتين قد تصدق ان محال كون كل انسان كاتبة بالانسان العام ولا شيء من الانسان  
بكاتبة بالانسان العام قوله الاتحاد فيما عداها اي يشترط في لتناقض تحال القضييتين فيما عداها  
الثلاثة المذكورة حتى الكمال كيف واجبة وقد ضبطنا الاتحاد في ضمن الاتحاد في الامور الثمانية  
فانما قطعنا في تناقضها حيث وجدنا شرطها في وحدت موضوعها ومحمول مكانها في وحدت شرطها  
جزء وكل قوة فعلية وحرز زمان في قوله القضيض للضرورة اعلم ان نقيض كل شيء رغبة  
نقيض القضيض التي محالها بالضرورة الجبالية السلب هو قضيض حكمها بالسلب تلك الضرورية  
وسلب كل ضرورة هو محالها بالضرورة الجبالية السلب هو قضيض ضرورة الجبالية مكان السلب  
ضرورة السلب بالانسان كاتبة بالضرورة الجبالية السلب هو قضيض ضرورة الجبالية مكان السلب  
المقابل في عدم الجبالية في ضرورة السلب في عدم السلب في ضرورة الجبالية في ضرورة السلب  
نقيض صريح للضرورة المطلقة العامة لازمة لنقيض الدائمة المطلقة ولما لم يكن  
للقضيض الصريح وبطلان عدم مفهوم محصل مستبعد في القضايا المتداولة المتعارضة فالقضيض  
الدائمة المطلقة العامة اعلم ان سببه المحيطة الملكية الى المشروطية العامة كسببه  
المكتملة العامة الى الضرورية فان المحيطة الملكية هي التي محالها بالسلب الضرورية الوضعية  
اي الضرورية لادام الوضعية عن الجانب المخالف فتكون القضيضات محالها محالها بالضرورة  
الجانب المحال في كسبها الوضعية فتقولنا بالضرورة كل كاتبة متحرك لا صالح ادام كاتبة  
ليس بعض الكاتبة متحرك الا صالح حين هو كاتبة بالانسان سببه المحيطة المطلقة وهي  
قضيض حكمها في الفعلية السببه حين انصاف ذات الموضوع الوضعية المتضمن الى التعريف  
العامة كسببه المطلقة العامة الى الدائمة وذلك لان في الضرورية العامة بطلان سببه في الموضوع

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the philosophical discussion in Arabic script.





[illegible][illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

مع بقا الصدق والكيف الموجبة اما تنعكس جزئية لجزع اعموم المحول والتالى والسالبة الكلية  
تنعكس سالبة كلية والا ازم سلب الشئ عن نفسه الجزئية لا تنعكس اذ لا يحل ان يكون الموضوع

القضية سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول والمقدم والتأخر علم ان العكس كما يطبق  
على المعنى المصدق المذكور كذلك يطبق على القضية كما حصلت من التبدل في ذلك المطلق  
مجازي من قبل اطلاق اللفظ على المفظوظ والخلق على المخلوق قوله مع بقاء الصدق  
بمعنى ان الاصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس لانه يجب صدقهما في  
الواقع قوله وكيف يعني ان كان الاصل موجبه كان العكس موجبه وان كان البته كان سالبه قوله  
فما تنفكس حجة يعني الموجبة سواء كانت كلية تحمّل الانسان حيوان او جزئية نحو بعض الانسان  
يكون انما تنفكس الى الموجبة الجزئية الى الموجبة الكلية اما صدق الموجبة الجزئية فظاهر  
بضرورة ان اذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع فلا او بعضا فصدق الموضوع  
هذا الفرد فيصدق المحمول على افراد الموضوع في الجملة واما عدم صدق الكلية فلان المحمول  
قضية الموجبة قد يكون اعم من الموضوع فلو عكست القضية صا الموضوع اعم من المحمول  
صدق الاخص كليا على الاعم فالعكس لا ازم الصادق في جميع المواد فهو موجبة الجزئية  
او البيان في الحملات وقس عليه الحال في الشرطيات قوله يجوز عموم الخياني  
السلبى من المحض المذكور واما الايجاب الجزئى فينبى كما مر قوله الا ازم سلب الشيء  
فمن نفسه فغيره ان يقال كما صدق قولنا لا شيء من الانسان كحجر صدق لا شيء من الحجر ان  
صدق القضية وهو بعض الحجر الانسان فتصه مع الال فتقول بعض الحجر الانسان ولا شيء  
الانسان كحجر يتبع بعض الحجر ليس كحجر وهو سلب الشيء عن نفسه وهذا محال فمتناره  
العكس لان الال صادق والبيئة متجهة فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقا  
ط قوله عموم الموضوع مع بعضه الاخص من بعض الاعم لكن لا يصح سلب الاعم من بعض  
مثلا يصدق بعض الحيوان ليس بالانسان فلا يصدق بعض الانسان ليس بالانسان قوله

*(Faint handwritten Persian script)*

قوله والمقدم مثلاً يصدق قد لا يكون إذا كان الشيء حيواناً كان انساناً ولا يصدق  
قد لا يكون إذا كان الشيء انساناً كان حيواناً قوله واما بحسب المعنى ان ما ذكرناه هو  
بيان انعكاس القضية بحسب كيف والكلام بحسب الجمع قوله لا يمثل اى القضية  
والله اعلم مثلاً كلما صدق قولنا بالضرورة او دائماً كل انسان حيوان صدق قولنا  
بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان فالافضل نقضه هو انما لا شيء من الحيوان  
بالانسان مادام حيواناً فهو مع الاصل من حيث لا شيء من الانسان بالانسان بالضرورة او دائماً  
هذه قولنا العامة مثال اى الشرطية العامة والضرورية العامة مثلاً اذا صدق بالضرورة  
او بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل  
حين يتحرك الاصابع والافضل نقضه هو انما لا شيء من متحرك الاصابع كاتب  
مادام متحرك الاصابع وهو متحرك الاصابع مثلاً قولنا بالضرورة او دائماً لا شيء من الكاتب  
يكاتب مادام كاتباً بصدق قوله والحاصل ان اى الشرطية الخاصة والعرفية الخاصة  
تتفكك الى حينية مطلقة مقيمة بالادوام اما العكس مما الى الحينية المطلقة فلا كلما  
صدقنا الحائزان صدقت العامتان وقد مر ان كلما صدقت العامتان صدقت في  
عكسهما الحينية المطلقة واما الادوام فبيان صدقها لو لم يصدق بصدق نقضه ونضم  
بالنقيض الى الجزء الاول من الاصل فينتج نتيجة ونضم النقيض الى الجزء الثانى من الاصل  
فينتج ما ينافى تلك النتيجة مثلاً كلما صدق بالضرورة او بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع  
مادام كاتباً لا اذا صدق في العكس بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين يتحرك  
الاصابع لا اذا صدق الجزء الاول فقد ظهر ما سبق واما صدق الجزء الثانى اى  
لادوام ومضاه امين بعض متحرك الاصابع كاتباً بالفعل فلا لو لم يصدق بصدق نقضه

[illegible]

فان كان المانع اذ يستقبله المانع فلهما وجهان الدين في وجهه

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]



والأمة مطلقاً مثلاً إذا صدق قولنا لا شيء من الإنسان كحجر بالضرورة أو بالعدم صدق  
لا شيء من الحجر بالإنسان إذا كان لا يصدق نقضه وهو بعض الحجر الإنسان بالفعل وهو  
مع الأصل ينتج لبعض الحجر لا شيء <sup>بالحجر</sup> قوله والعامة ان عرفت عامة أي المشتروطة العامة  
والعرفية العامة تنفكسان عرفتية عامة مثلاً إذا صدق بالضرورة أو بالعدم لا شيء من  
بساكن الإصابع مادم كاتباً الصدق بالعدم لا شيء من ساكن الإصابع كاتباً مادم ساكن الإصابع  
والأفصدق نقضه وهو قول البعض ساكن الإصابع كاتب حين هو ساكن الإصابع بالفعل  
وهو <sup>بشخص</sup> الأصل ينتج بعض ساكن الإصابع ليس ساكن الإصابع حين هو ساكن الإصابع وهو  
محال <sup>فحوله</sup> والخاتمة ان أي المشتروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنفكسان عرفتية أي غير  
عامة سائلة كقصة متقدمة بالعدم مادم في البعض وهو إشارة إلى مطلقه عامة وجوبية جزئية فنقول  
إذا صدق لا شيء من الكاتب ساكن الإصابع مادم كاتباً لا إذا صدق لا شيء من الساكن  
كاتباً مادم ساكنه لا إذا نحى البعض أي بعض الساكن كاتب بالفعل مادم كحجر الأول فنقول  
يأمن من أنه لازم للعامة من <sup>بالحجر</sup> وبالأدلة انما تصديق لازم لازم <sup>بالحجر</sup> وبالحجر المتناسخ  
لأنه لو لم يصدق لصدق نقضه وهو لا شيء من الساكن كاتباً كما قبله مع اللازم مادم  
الأصل وهو كل كاتب ساكن الإصابع بالفعل ينتج لا شيء من الكاتب كاتباً كما قبله وأما  
لم يلزم اللازم من الكل لأنه كذب في مثالنا إذا كان كاتباً بالفعل لصدق قولنا  
بعض الساكن ليس كاتباً <sup>بالحجر</sup> إنما كالارض قال المصنف السمر في ذلك ان لا دوام  
السالبة وجوبية وهي انما تنفكس جزئية وقية نال <sup>بالحجر</sup> وليس التفكاس المجموع إلى الجسوع من  
لتفكاس الاجزاء إلى الاجزاء كما يشهد بذلك ملاحظة التفكاس الموجهات المرجية على  
امر فإن الخاضعين المتفكسان إلى الحيتية اللازم مع ان الحجة الثاني

[illegible]



التثاني الاول وعين الاول ثانيا مع مخالفة الكيفية اي المكان لا اصل موجب كان بعكس البيا  
وبالعكس بعينه لقوا الصدق كما في قولنا كل ج ب ينكسر الى قولنا لا شيء مما ليس ب  
ج انما ينكسر لم يصح بقولهم وعين الاول ثانيا للعلم به فمما دوا باعتبار ابقاء الصدق في التث  
الثاني المذكور سالتنا فبحث الخالف في هذا التعريف عما اعتبر بهما ايضا انه عين  
اجزاء عكس النقض على طرفي القدر او في غيبة لطا الكمال او ك ما اورد في المتأخرين  
نقض بطل القول فيه وفيما لا يستلزم الجواب هو انهما في نفس النقض قول في المستوى  
كما ان السالبة الكيفية تنكسر في العكس تنكسر في نفسها ما لا يتصور اصل لذلك الوجه الكيفية  
في عكس النقض تنكسر في نفسها ما لا يتصور لا تنكسر اصل الصدق قولنا انقض يحوي الانسان  
وكذب بعض الانسان لا حيوان في ذلك التسع من الوجوه التي انتم تسمونها المطابقة في وقت  
والوجودتين والمكشور والمطلقة العامة لا تنكسر والبيان في تنكسر على ما هو تفصيله في السور  
في العكس مستوى قولنا لا ينكسر حكم السلب منها في الوجوه التي في المستوى كما ان الوجوه  
في المستوى لا تنكسر الا جزئية فان ذلك سالبه منها لا تنكسر الا جزئية لانه ان يكون نقض المحمول  
في السالبة اعم من الموضوع ولا يجوز سلب نقض الاخص من عين الا اعم كليهما مثلا يصح لا شيء  
من الانسان بل حيوان لا يصح لا شيء من الحيوان لان الانسان لا يصدق بعض الحيوان لا  
الانسان كالفرس في ذلك كجانب جهة الانسان العامة تنكسر جزئية مطلقة وانما  
جزئية مطلقة لا دالة والقيمتان في الوجودتين والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس  
لكن كمن يتبع على قياس العكس في الوجوه التي في الوجودتين والبيان ان البيان يعني كما ان المطالب المبيح كوة  
العكس مستوى كونه في جانب العامة المذكور فلا يثبت قولنا انقض النقض في النقض في النقض  
لانه التثانين في نقض العكس كانه ما بين ان ينكسر في السالبة الجزئية في العكس

مشهور و طبع عامه و عرفیه فاصحه ۱۳

هذا حكم السواب في المستوي بالعكس والبيان البيان النقض النقض قدين انعكاسا على المستوي  
من الموجبة الجزئية فهنا ومن السالبة الجزئية منه

الثاني اولا وعين الاول ثانيا مع مخالفة الكيف اي ان كان الاصل موجبا كان انعكاسا سالبا  
وبالعكس بعينه لبقاء الصدق كما هو مقتضى كل ج ب ينعكس الى قولنا لا شيء مما ليس ب  
ج والمصنف لم يصح بقاء عدم عين الاول ثانيا للعلم به من هنا ولا باعتبار ابقاء الصدق في الخبر  
الثاني المذكور سابقا فثبت لم يخالف في هذا القول علم اعتبارنا ايضا انه عين  
احكامه انعكاسا على طريقته القدر او في غير طريقته لطا لاجمال او كج ما اورد في المسائل  
فقد ثبت ان القول فيه وفيما لا يسلط المجال هو كونه شيئا اي في انعكاس النقض قولنا في المستوي  
لما ان السالبة الكلية تنعكس في انعكاس المستوي كونه شيئا ما او في غير طريقته لطا لاجمال او كج ما اورد في المسائل  
في انعكاس النقض تنعكس كونه شيئا ما او في غير طريقته لطا لاجمال او كج ما اورد في المسائل  
وكذلك بعض الانسان الحيوان كذلك التسع من الوجوه في التوفيق المطابقة في التوفيق  
والوجودتين والممكنين المطلقة العامة لا تنعكس في انعكاس المستوي كونه شيئا ما او في غير طريقته لطا لاجمال او كج ما اورد في المسائل  
في انعكاس المستوي قولنا في انعكاس المستوي كونه شيئا ما او في غير طريقته لطا لاجمال او كج ما اورد في المسائل  
في المستوي لا تنعكس في انعكاس المستوي كونه شيئا ما او في غير طريقته لطا لاجمال او كج ما اورد في المسائل  
في السالبة عام من الموضوع ولا يجوز سلب نقض لخاص من عين الا عام كلياً مثلاً يصح لاشي  
من الانسان بلا حيوان لا يصح لاشي من الحيوان لا الانسان اصدق بعض الحيوان لا  
الانسان كالفرس وكذلك يجب بجهة الانسان العامة في انعكاس المستوي كونه شيئا ما او في غير طريقته لطا لاجمال او كج ما اورد في المسائل  
حيثية مطلقة لا داءية والوقتتان في الوجودتين المطلقة العامة مطلقة عامة ولا انعكس  
للممكنين على غير انعكاس في الوجوه قولنا البيان البيان يعني كما ان المطالب المذكرة  
في انعكاس المستوي كونه شيئا ما او في غير طريقته لطا لاجمال او كج ما اورد في المسائل  
هي اداة التخليق في انعكاس المستوي كونه شيئا ما او في غير طريقته لطا لاجمال او كج ما اورد في المسائل



[illegible][illegible][illegible][illegible]

فان كان المذكور فيه بحدته وجبته فاستثنائي والا فاقتراني حمل او شرط

وهو متعارف في التعريفات وفي اعتبار الثالث بعد التركيب إشارة الى اعتبار الجزاء  
وإشارة الى اعتبار الثالث بعد التركيب إشارة الى اعتبار الجزاء  
والصوري في الجملة فالقول شميل التركيبات التامة وغير باكملها والقول شمولي  
التركيبات التامة والغير التامة والقضية الواحدة المستقلة كقضاياها  
اما البسيطة فظاهر واما المركبة فلان المتبادر من القضايا القضايا بالصريحة والجزئية  
من المركبة ليس كذلك ولان المتبادر من القضايا ما يحد في عرفهم قضايا متعددة ولقولهم  
يلزم خرج الاستقراء والتمثيل ذلا يلزم منها شيء نعم يحصل منها الظن بشيء ولقولهم  
ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية كقضايا المساوات نحو مساواة مياح فانه يلزم  
من كمال مساواة كمال للذات بل بواسطة مقدمة خارجية من مساواة المساواة  
المساواة هذه المقدمة الخارجية هي التي قياسها بدوئها ليس من أقسام الموصول بل هي  
ذلك القول الآخر اللازم من القياس هي نتيجة ومطلوب القول فانه كان في القول الآخر  
الذي يتوحيه والمراد به مادة طرفه الحكم عليه في المراد به نتيجة الترتيب لواقع من علمه  
يتحقق في ضمن لا يجابا والسلب فانه قد يكون المذكور في الاستثنائي بفيض النتيجة  
كقولنا ان كان هذا انسانا كان جوا ناكنا ليس بجيوان ينتج ان هذا ليس بانسان  
والمذكور في القياس هذا الانسان وقد يكون المذكور في النتيجة كقولك في المثال  
المذكور كنه انسان ينتج ان هذا حيوان قوله فاستثنائي لاستثاله على كلمة  
الاستثنائي اعني لكن قوله والا اي وان لم يكن القول الآخر كونه في القياس  
بمادته وحيثه وذلك بان يكون المذكور بمادته لا بحيثه ولا يعقل وجود الهيئته بدون  
المادة وكذا لا يعقل قياس الشئ على شيء من اجزاء النتيجة المادية والصورية ومن لم يعلم  
انه لو حذف قوله بمادته لكان أولى قوله فاقتراني الاقتران حدودا لمطلوبه وهي الاضطر  
والاكبر والاولى قوله حمل اي القياس الاقتراني يقسم الى حملي ونشط لان

مهم

الاستثنائي في التعريفات وفي اعتبار الثالث بعد التركيب إشارة الى اعتبار الجزاء  
والصوري في الجملة فالقول شميل التركيبات التامة وغير باكملها والقول شمولي  
التركيبات التامة والغير التامة والقضية الواحدة المستقلة كقضاياها  
اما البسيطة فظاهر واما المركبة فلان المتبادر من القضايا القضايا بالصريحة والجزئية  
من المركبة ليس كذلك ولان المتبادر من القضايا ما يحد في عرفهم قضايا متعددة ولقولهم  
يلزم خرج الاستقراء والتمثيل ذلا يلزم منها شيء نعم يحصل منها الظن بشيء ولقولهم  
ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية كقضايا المساوات نحو مساواة مياح فانه يلزم  
من كمال مساواة كمال للذات بل بواسطة مقدمة خارجية من مساواة المساواة  
المساواة هذه المقدمة الخارجية هي التي قياسها بدوئها ليس من أقسام الموصول بل هي  
ذلك القول الآخر اللازم من القياس هي نتيجة ومطلوب القول فانه كان في القول الآخر  
الذي يتوحيه والمراد به مادة طرفه الحكم عليه في المراد به نتيجة الترتيب لواقع من علمه  
يتحقق في ضمن لا يجابا والسلب فانه قد يكون المذكور في الاستثنائي بفيض النتيجة  
كقولنا ان كان هذا انسانا كان جوا ناكنا ليس بجيوان ينتج ان هذا ليس بانسان  
والمذكور في القياس هذا الانسان وقد يكون المذكور في النتيجة كقولك في المثال  
المذكور كنه انسان ينتج ان هذا حيوان قوله فاستثنائي لاستثاله على كلمة  
الاستثنائي اعني لكن قوله والا اي وان لم يكن القول الآخر كونه في القياس  
بمادته وحيثه وذلك بان يكون المذكور بمادته لا بحيثه ولا يعقل وجود الهيئته بدون  
المادة وكذا لا يعقل قياس الشئ على شيء من اجزاء النتيجة المادية والصورية ومن لم يعلم  
انه لو حذف قوله بمادته لكان أولى قوله فاقتراني الاقتران حدودا لمطلوبه وهي الاضطر  
والاكبر والاولى قوله حمل اي القياس الاقتراني يقسم الى حملي ونشط لان

الاستثنائي في التعريفات وفي اعتبار الثالث بعد التركيب إشارة الى اعتبار الجزاء  
والصوري في الجملة فالقول شميل التركيبات التامة وغير باكملها والقول شمولي  
التركيبات التامة والغير التامة والقضية الواحدة المستقلة كقضاياها  
اما البسيطة فظاهر واما المركبة فلان المتبادر من القضايا القضايا بالصريحة والجزئية  
من المركبة ليس كذلك ولان المتبادر من القضايا ما يحد في عرفهم قضايا متعددة ولقولهم  
يلزم خرج الاستقراء والتمثيل ذلا يلزم منها شيء نعم يحصل منها الظن بشيء ولقولهم  
ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية كقضايا المساوات نحو مساواة مياح فانه يلزم  
من كمال مساواة كمال للذات بل بواسطة مقدمة خارجية من مساواة المساواة  
المساواة هذه المقدمة الخارجية هي التي قياسها بدوئها ليس من أقسام الموصول بل هي  
ذلك القول الآخر اللازم من القياس هي نتيجة ومطلوب القول فانه كان في القول الآخر  
الذي يتوحيه والمراد به مادة طرفه الحكم عليه في المراد به نتيجة الترتيب لواقع من علمه  
يتحقق في ضمن لا يجابا والسلب فانه قد يكون المذكور في الاستثنائي بفيض النتيجة  
كقولنا ان كان هذا انسانا كان جوا ناكنا ليس بجيوان ينتج ان هذا ليس بانسان  
والمذكور في القياس هذا الانسان وقد يكون المذكور في النتيجة كقولك في المثال  
المذكور كنه انسان ينتج ان هذا حيوان قوله فاستثنائي لاستثاله على كلمة  
الاستثنائي اعني لكن قوله والا اي وان لم يكن القول الآخر كونه في القياس  
بمادته وحيثه وذلك بان يكون المذكور بمادته لا بحيثه ولا يعقل وجود الهيئته بدون  
المادة وكذا لا يعقل قياس الشئ على شيء من اجزاء النتيجة المادية والصورية ومن لم يعلم  
انه لو حذف قوله بمادته لكان أولى قوله فاقتراني الاقتران حدودا لمطلوبه وهي الاضطر  
والاكبر والاولى قوله حمل اي القياس الاقتراني يقسم الى حملي ونشط لان

[illegible]

وموضع المطاوعين الحمل يسمى اصفر وعجله الكبر والمتكررا وسط ما فيه الاصفر صفري الكبر كبريا  
والا وسط المعجول الصفراء وموضع الكبر هو السطح الاول او مجموعها فالتا وموضعها فالتا وانعكس  
الاول فالرابع ويشترط في الاول ايجاب الصفرة وقلة ما يحيط بالكمية التي هي في

كان حكماء من الحكماء الصوفية في كل العالم استيعوا كل شيء حادث في العالم فاجتهدوا في تفسير طسوا  
تركبت من الشبهات الصوفية فكلما كانت الشمس طلعت في النهار لم يوجد حكماء كان لنا وجودا في العالم  
منفي فكلما كانت الشمس طلعت في العالم منفي فكلما كانت الشمس طلعت في العالم منفي فكلما كانت الشمس طلعت في العالم منفي

النساء اذا كان حيوا وكل حي من كل ما كان هذا الشيء انسانا كان حيا وانه لم يمتنع المحنت عن  
 على الاقران الشرطي لكن البسط من الشرطي فهو له من على اي الاقران الشرطي  
 غير كونه في الغالب من جهة الجوارح او في جهة الجوارح

إلى هذا الموصول قوله الصغر لا شتما لها على الصغر قوله الكبرى أى ما ذاك الكبرى الكبرى لا شتما لها  
 إلى هذا الموصول قوله الصغر لا شتما لها على الصغر قوله الكبرى أى ما ذاك الكبرى الكبرى لا شتما لها

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

بأن الاصفري ثبت الاوسط بالفضل المميز بقدمي الحكم من الاوسط الى الاصفري  
والمميز بقدمي الحكم من الاوسط الى الاصفري

بقدرى السهم فدرج الاصفى الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصفى  
 ان الاوسط يكون فهو الاصفى على الاصفى ويجوز ان يكون المحمول من مجموع  
 بقدرى على البعض الاوسط <sup>الى الزم</sup> ان يكون الاصفى غير مدرج في ذلك البعض فلا يلزم من الحكم

والمسلم على الاصح لما ايشاه في قوله ان كل انسان صير من اجناب الوافى من حوله النجاة ووجه

الاجابة ان ما ذكره من ان الانسان لا يولد الا من اجل الدنيا هو قولهم في الدنيا

والله اعلم بالصواب

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or title, located at the top of the page.

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
 ان شاء الله تعالى

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

لا والله انك انت الذي سيطرتم عليه  
 في كل ما فعلتموه من هذا القبيل

[illegible]

تبت فداية العزى ۱۱

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

عشق فخر الشکال و اسرار



الموجبتين مع السالبة الكلية السالبتين بالضرورة وفي الثاني اختلافها في كيفية الكلية الكبرى ممدومة  
 الصغر وانعكاس سالبة الكبرى وكون المحلدة مع الضرورية او الكبرى المشروطة  
 الموجبتان الى الكلية والجزئية واللام فيه للغاية اي ترزده الشرطان ينتج الصغرى الموجبة  
 الكلية والموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين في الاول يكون النتيجة موجبة كلية  
 وفي الثاني موجبة جزئية وان ينتج الصغريان يعني الموجبتين مع السالبة الكلية الكبرى السالبة  
 الكلية والجزئية على سابق وامثلة الكل وضحة قوله الموجبتين اي ينتج الكلية والجزئية  
 قوله السالبتين اي ينتج الكلية والجزئية قوله بالضرورة متعلق بقوله ينتج والمقصر  
 الاشارة الى ان انتاج هذا الشكل للخصومات الاربع يدعي بحدوث انتاج سائر الاشكال  
 لتساويها كملكي تفصيلها قوله في الثاني اختلافها اي يشترط في هذا الشكل بحسب كيفية  
 اختلاف المقدمات في السلب والايجاب ذلك لانه لو توافقت هذا الشكل من الموجبتين  
 الاختلاف هو ان يكون الصادق في نتيجة القياس لا يجاب بانه والسلب خرفانه ولنا  
 كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق لا يجاب لو بد لنا الكبرى بقولنا كل فرس  
 حيوان كان الحق السلب كذا حال لو كانت ثمن السالبتين كقولنا لا شيء من الانسان حمار  
 ولا شيء من الناطق حمار كان الحق الايجاب لو قلنا لا شيء من الفرس حمار كان الحق السلب  
 والاختلاف ليل عدم الانتاج فان النتيجة هو القول لآخر الذي يلزم من المقدمات فلو كان  
 اللازم من المقدمات الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة ولو كان اللازم من المقدمات  
 لما صدق في بعض المواد الموجبة فكلية الكبرى اي يشترط في الشكل الثاني بحسب كم كلية  
 الكبرى او عند جزئية يحصل الاختلاف كقولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس  
 بناطق كان الحق الايجاب لو قلنا بعض الصالح ليس بناطق كان الحق السلب قوله  
 مع دوام الصغرى اي يشترط في هذا الشكل بحسب الجزئية اعراض الاول جزءا من ما ان الصدق  
 الدوام على الصغرى اي يكون الكمته او ضرورية وانما ان تكون الكبرى من القضايا المستمرة

في الثاني موجبة جزئية وان ينتج الصغريان يعني الموجبتين مع السالبة الكلية الكبرى السالبة  
 الكلية والجزئية على سابق وامثلة الكل وضحة قوله الموجبتين اي ينتج الكلية والجزئية  
 قوله السالبتين اي ينتج الكلية والجزئية قوله بالضرورة متعلق بقوله ينتج والمقصر  
 الاشارة الى ان انتاج هذا الشكل للخصومات الاربع يدعي بحدوث انتاج سائر الاشكال  
 لتساويها كملكي تفصيلها قوله في الثاني اختلافها اي يشترط في هذا الشكل بحسب كيفية  
 اختلاف المقدمات في السلب والايجاب ذلك لانه لو توافقت هذا الشكل من الموجبتين

في الثاني موجبة جزئية وان ينتج الصغريان يعني الموجبتين مع السالبة الكلية الكبرى السالبة  
 الكلية والجزئية على سابق وامثلة الكل وضحة قوله الموجبتين اي ينتج الكلية والجزئية  
 قوله السالبتين اي ينتج الكلية والجزئية قوله بالضرورة متعلق بقوله ينتج والمقصر  
 الاشارة الى ان انتاج هذا الشكل للخصومات الاربع يدعي بحدوث انتاج سائر الاشكال  
 لتساويها كملكي تفصيلها قوله في الثاني اختلافها اي يشترط في هذا الشكل بحسب كيفية  
 اختلاف المقدمات في السلب والايجاب ذلك لانه لو توافقت هذا الشكل من الموجبتين

في الثاني موجبة جزئية وان ينتج الصغريان يعني الموجبتين مع السالبة الكلية الكبرى السالبة  
 الكلية والجزئية على سابق وامثلة الكل وضحة قوله الموجبتين اي ينتج الكلية والجزئية  
 قوله السالبتين اي ينتج الكلية والجزئية قوله بالضرورة متعلق بقوله ينتج والمقصر  
 الاشارة الى ان انتاج هذا الشكل للخصومات الاربع يدعي بحدوث انتاج سائر الاشكال  
 لتساويها كملكي تفصيلها قوله في الثاني اختلافها اي يشترط في هذا الشكل بحسب كيفية  
 اختلاف المقدمات في السلب والايجاب ذلك لانه لو توافقت هذا الشكل من الموجبتين



ايجاب الصغر وفعليه ارفع كلية احدنا اليتم للموجب ان مع اللوحة الكلية او بالكلية مع  
جزئية ومع السالبة الكلية او الكلية مع الجزئية سالبة جزئية

ان عكس الصغرى فيصير شكلا العاكس عكس الترتيب لوني يحل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى  
فيمشكلا اول النج فينتج عكس النتيجة المطلوبة وذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغرى  
كلية ليصلح لكبرى والشكل الاول هذا انما هو في الضرب الثاني فان صغره سالبته  
كلية تنعكس شها واما الاول الثالث فصغره كما هو وجبة لانعكس الاجزئية واما الرابع  
فصغره سالبه جزئية لانعكس لو فرض انكاسها لانعكس الاجزئية المضادة فهو  
الصغرى وبقية لان الحكم في كبره سواء كان كما بالاولى على ما هو وسط بالفعل للمام  
فلو لم يتخلل الصغرى مع الاوسط بالفعل بان لا يخلو افعلا وكون الصغرى سالبته او موجبة  
لكن بالفعل وكون الصغرى موجبة فكلية لم يتغير الحكم من الاوسط بالفعل الى الصغرى  
مع كلية احديهما لانه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم  
عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالكبرى فلا يلزم لغة بتا حكم من الكبير الى الاصغر قوله  
الموجبتان الضرب المنتجة في هذا الشغل بحسب لشرائط المذكورة ستة ما علمت من غير  
الصغرى الموجبة الكلية الى الكبرى بالاربع ضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبرى من الكلتين  
الموجبة والسالبة وذه الصغرى كلها مشتركة في انها لا تنتج الاجزئية لكن ثلثة  
منها تنتج الايجاب ثلثة منها تنتج السلب واما المنتجة للايجاب فاولها المركب  
من موجبتين كلتيهما كل ج كل ح فبعض ب او يا منها المركب من موجبة جزئية  
صغرى وموجبة كلية كبرى والى الذين اشار المصنف بقوله النج الموجبتان اي الصغرى  
مع الموجبة الكلية اي الكبرى والثالث عكس الثاني اعني المركب من موجبة كلية  
صغرى وموجبة جزئية كبرى واليه اشار بقوله او بالعكس فليس المراد بالعكس عكس النج  
المذكورين اذ ليس عكس الاول الا الاول مقابل واما النتيجة للسلب فاولها

[illegible]

الحجاب الصغرى وعلية مع كلية احد الناقصين الموجبتان مع الموجبة الكلية او بالكلية موجبة  
 جزئية ومع السالبة الكلية او الكلية مع الجزئية سالبة جزئية  
 ان عكس الصغرى فيصير شكلا العاظم عكس الترتيب لئلا يحجب عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى  
 فيصير كلا اولي النتيجة عكس النتيجة المطلوبة وذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغرى  
 كلية ليصلح كونه الشكل الاول انما هو في الضرب الثاني فان صغره سالبة  
 كلية تنعكس شيئا واما الاول والثالث فصغراهما موجبة لا تنعكس الا جزئية واما الرابع  
 فصغره سالبة جزئية لا تنعكس لو فرض ان العكس سالبا لا تنعكس الا جزئية ايضا فتعبر قوله  
 الصغرى وعلية لان الحكم في كبره سواء كان كيا او سلبا على ما هو وسط بالفعل كما هو  
 فلو تم هذا الصغرى مع الاوسط بالفعل بان لا يحد اصلا وتكون الصغرى سالبة او جزئية  
 لكن لا بالفعل وتكون الصغرى موجبة فكمية لم تعبر الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر فكمية  
 مع كلية احدهما لانه لو كانت المقدستان جزئيين لجاز ان يكون البعض من الاوسط الحكم  
 عليه بالا صغرى البعض المحكوم عليه اكبر فلا يلزم نعتية الحكم من الاكبر الى الاصغر قوله  
 الموجبتان الضرب المنتجة في هذا الشكل بحسب الشرائط المذكورة ستة حاصلات من فروع  
 الصغرى الموجبة الكلية الى الكبرى الرابع ضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبرى بين الكلتين  
 الموجبة والسالبة وهذه الضروب كلها مشتركة في اسمها لا منتج الا جزئية لكن ثلثة  
 منها منتج الايجاب ثلثة منها منتج السلب واما المنتجة للايجاب فاولها المركب  
 من موجبتين كلتيني نحو كل ج ك كل ج ا فبعض ب او يائنها المركب من موجبة جزئية  
 صغرى وموجبة كلية كبرى والى يدين اشار المصنف بقوله لنتج الموجبتان اي الصغرى  
 مع الموجبة الكلية الى الكبرى والثالث عكس الثاني اعني المركب من موجبة كلية  
 صغرى وموجبة جزئية كبرى واليه اشار بقوله او بالعكس فليس المراد بالعكس عكس الفرض  
 المذكورين اذ ليس عكس الاول الا الاول قاتل واما المنتجة للسلب فاولها







[illegible]

١٠٠  
١٠١  
١٠٢  
١٠٣  
١٠٤  
١٠٥  
١٠٦  
١٠٧  
١٠٨  
١٠٩  
١١٠  
١١١  
١١٢  
١١٣  
١١٤  
١١٥  
١١٦  
١١٧  
١١٨  
١١٩  
١٢٠  
١٢١  
١٢٢  
١٢٣  
١٢٤  
١٢٥  
١٢٦  
١٢٧  
١٢٨  
١٢٩  
١٣٠  
١٣١  
١٣٢  
١٣٣  
١٣٤  
١٣٥  
١٣٦  
١٣٧  
١٣٨  
١٣٩  
١٤٠  
١٤١  
١٤٢  
١٤٣  
١٤٤  
١٤٥  
١٤٦  
١٤٧  
١٤٨  
١٤٩  
١٥٠  
١٥١  
١٥٢  
١٥٣  
١٥٤  
١٥٥  
١٥٦  
١٥٧  
١٥٨  
١٥٩  
١٦٠  
١٦١  
١٦٢  
١٦٣  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧  
١٦٨  
١٦٩  
١٧٠  
١٧١  
١٧٢  
١٧٣  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٦  
١٧٧  
١٧٨  
١٧٩  
١٨٠  
١٨١  
١٨٢  
١٨٣  
١٨٤  
١٨٥  
١٨٦  
١٨٧  
١٨٨  
١٨٩  
١٩٠  
١٩١  
١٩٢  
١٩٣  
١٩٤  
١٩٥  
١٩٦  
١٩٧  
١٩٨  
١٩٩  
٢٠٠

[illegible]

*[The page contains dense handwritten Persian script in two columns. The right column includes several lines starting with "و اما در این باب..." and "در این باب...". The left column continues the text with similar phrasing. The handwriting is cursive and typical of historical Persian manuscripts.]*





الاستغناء عن الذات الاصحح في الصغرى التي لا بد ان يكون النسبتان المذكورتان متساويتين  
فان كانا مختلفين لم يكن النسب صحيحا وانما هو النسب في الصغرى التي لا بد ان يكون النسبتان متساويتين  
فان كانا مختلفين لم يكن النسب صحيحا وانما هو النسب في الصغرى التي لا بد ان يكون النسبتان متساويتين

الاستغناء عن الذات الاصحح في الصغرى التي لا بد ان يكون النسبتان متساويتين  
فان كانا مختلفين لم يكن النسب صحيحا وانما هو النسب في الصغرى التي لا بد ان يكون النسبتان متساويتين  
فان كانا مختلفين لم يكن النسب صحيحا وانما هو النسب في الصغرى التي لا بد ان يكون النسبتان متساويتين

كذلك ان ذات الاصغر المتضمن في الصغرى التي لا بد ان يكون النسبتان المذكورتان متساويتين  
كسيتين بحيث يتبع اجتماع باثنين نسبتيين في الصدق او لا تحطرها بغيرها وتبين  
المساواة دارة وجودا وعددا مع ما من شرط الشكل للنسب حسب الوجهة الحقيقية تحقيق  
الاشراج والتعريفات في ما انما يدور في الشرح وجوابا الى كل ما وجد من التفسيرين  
المذكورين فحققت المساواة المذكورة فلما نادى اذ كانت الصغرى في الصدق على الدوام  
والكبرى في الحقيقة كانت من الوجوه ما عدلنا كمنتيين في انهما حكما على جهة كما ينبغي فلا شك  
انما يخرج كونه نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام الاشراج مثلا ولا اقل من ان  
يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الكبر في النسبة السالبة ووجه ان المظنة العامة  
اعم من تلك الكبريات والمظنة العامة تدل على سلب الاوسط عن ذات الكبر بالفعل  
اذا كان سلبا ما عرفت ان الكبر بالفعل كان سلبا ما عرفت وصفه بالفعل قطعا ولا خلاف في المساواة  
بين اعم الاشراج في الحقيقة السالبة او فحققت المساواة بين بين وبين اعم لزوم المساواة  
بين وبين الاخص ضرورة وكذا اذا كانت الكبرى في الحقيقة سلبا في الصغرى اية  
فحققت كانت سوى الكنتيين لما اوضح كونه نسبة وصف الاوسط الى وصف الكبر في ضرورة  
الاشراج سلبا او بدوامه لا خاف في مساواة مع نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر في الحقيقة  
السالبة او خضرها وكذا اذا كانت الصغرى في الحقيقة والكبرى ضرورة او شرط  
ان يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر باسكان الاشراج سلبا ونسبة وصف الاوسط  
الى وصف الكبر ضرورة السالبة في المشروطة قطعية والاشراج في الضرورية فلا خلاف في اعم  
كان ضروريا للذات ما درست موجودة كان ضروريا لوصفها العنوني لان الذات لازم  
للوصف وهو لازم للذات ولازم اللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى في الحقيقة والاصغر  
ضرورية مثلا لما واما انها دائرة مع الشرطين عند ما اي كلما اتفق احد الشرطين المذكورين  
لم تحقق المساواة المذكورة فلما اذ لم يكن الصغرى في الصدق على الدوام ولا كبرى

الاستغناء عن الذات الاصحح في الصغرى التي لا بد ان يكون النسبتان متساويتين  
فان كانا مختلفين لم يكن النسب صحيحا وانما هو النسب في الصغرى التي لا بد ان يكون النسبتان متساويتين  
فان كانا مختلفين لم يكن النسب صحيحا وانما هو النسب في الصغرى التي لا بد ان يكون النسبتان متساويتين

فصل في معرفة المتصلين والامتناع والاحتياط في الكبريات

ما يحسن اجتماع كبريات في الصغريات خاص من المشروطات الخاصة ولا في الكبريات خاص  
من الوقيته ولا منافاة بين ضرورة اليجاب مثلا بحسب الوصف لا دائما وبين ضرورة  
السلب في وقت تحين لا دائما أو على ذلك الوقت غير اوقات الوصف العنوان  
واذا ارفعنا من الاخصار تفقت بين ما يلزم منها ضرورة وكذا اذا لم تكن الكبريات ضرورة  
المنافاة لا سيما اننا قلنا ان الكبريات هي الكبريات الخاصة والعرفية الخاصة  
والوقية ولا منافاة بين إمكان اليجاب بين ام السلب ام الذات ولا بين وبين  
وقا السلب بحسب الوصف لا دائما ولا بين وبين ضرورة السلب في وقت محض لا دائما  
وكذا اذا لم تكن الصغرى ضرورة على تقدير كون الكبريات محتملة كان احص الصغريات  
المشترطة الخاصة والذات ولا منافاة بين إمكان اليجاب وبين ضرورة السلب  
الوصف لا دائما ولا بين وبين ام السلب ما دام الذات محتملة هذا البحث على هذا  
اشارة الى المشروطات الخاصة والاشارة الى الذات  
الوجه الجوهري لما قلناه من ان الحليل لا يندى من سلب الى سواء السبيل  
وهو جسي وهم الوكيل قوله من متصلين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
كلما كان النهار موجودا فالعالم مضى ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضى قوله  
من متصلين كقولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا اما ان يكون الزوج  
زوج الزوج او يكون زوج الفرد ينتج اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد  
او يكون فردا هو له وحلية متصلة نحو كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان  
جسم ينتج كلما كان هذا الشيء انسانا كان جسما ونحو هذا الانسان كلما كان انسانا كان حيوانا  
ينتج هذا حيوان قوله وحلية متصلة نحو هذا العدد زوجا او يكون الفرد  
فردا اما ان يكون زوجا او فردا قوله متصلة ومنفصلة نحو كلما كان هذا الشيء ثلاثة فهو عدد  
اما ان يكون زوجا او فردا قوله ينتج كلما كان هذا الشيء ثلاثة فالنهار يكون فردا

الاشارة الى المشروطات الخاصة والاشارة الى الذات  
الوجه الجوهري لما قلناه من ان الحليل لا يندى من سلب الى سواء السبيل  
وهو جسي وهم الوكيل قوله من متصلين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
كلما كان النهار موجودا فالعالم مضى ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضى قوله  
من متصلين كقولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون الفرد اما ان يكون الزوج  
زوج الزوج او يكون زوج الفرد ينتج اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد  
او يكون فردا هو له وحلية متصلة نحو كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان  
جسم ينتج كلما كان هذا الشيء انسانا كان جسما ونحو هذا الانسان كلما كان انسانا كان حيوانا  
ينتج هذا حيوان قوله وحلية متصلة نحو هذا العدد زوجا او يكون الفرد  
فردا اما ان يكون زوجا او فردا قوله متصلة ومنفصلة نحو كلما كان هذا الشيء ثلاثة فهو عدد  
اما ان يكون زوجا او فردا قوله ينتج كلما كان هذا الشيء ثلاثة فالنهار يكون فردا

الاشارة الى المشروطات الخاصة والاشارة الى الذات  
الوجه الجوهري لما قلناه من ان الحليل لا يندى من سلب الى سواء السبيل  
وهو جسي وهم الوكيل قوله من متصلين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
كلما كان النهار موجودا فالعالم مضى ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضى قوله  
من متصلين كقولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون الفرد اما ان يكون الزوج  
زوج الزوج او يكون زوج الفرد ينتج اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد  
او يكون فردا هو له وحلية متصلة نحو كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان  
جسم ينتج كلما كان هذا الشيء انسانا كان جسما ونحو هذا الانسان كلما كان انسانا كان حيوانا  
ينتج هذا حيوان قوله وحلية متصلة نحو هذا العدد زوجا او يكون الفرد  
فردا اما ان يكون زوجا او فردا قوله متصلة ومنفصلة نحو كلما كان هذا الشيء ثلاثة فهو عدد  
اما ان يكون زوجا او فردا قوله ينتج كلما كان هذا الشيء ثلاثة فالنهار يكون فردا



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

كما لغة الجهم ورفعه كما لغة الخلو وقد مختص باسم قياس الحلف هو المقصود به اثبات  
 المطلوب بابطال نقيضه ووجهه الى استثنائه واقتراي **فصل الاستقراء تصحيح الجرميات**  
 ليس لغز وهو زوج لكنه ليس زوج فهو قوله كمانته اجمع نحو امانا هذا شجر ارجل لكنه شجر فليس  
 كجر لكنه شجر فليس شجر قوله كمانته الخلو نحو هذا امانا لا شجر ولا حجر لكنه ليس بلا شجر ولا حجر  
 لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر قوله قد يحسن علم انه قد يستدل على ثبات المدعى بان لا يوجد  
 نقيضه لا استحالة ان يقع النقيض من لكنه نقيضه غير واقع فيكون هو واقع كما مر مرة في  
 مباحث العكس والاقية وهذا القسم من الاستدلال يسمى بالتحلف اما لانه يخرج الى تحلف  
 الى الحال على تقدير صدق نقيض المطلوب ولانه يتقبل منه الى المطلوب من خلفه  
 اي من وراءه الذي هو نقيضه فلهذا ليس قياسا واحدا بل يحل الى قياسين احدهما  
 اقتراي شرط الاخر استثنائي متصل استثنائي في نقيض التالي كذا لو لم يثبت المطلوب  
 لثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت الحال شئ لولم يثبت المطلوب لثبت الحال  
 لكن الحال ليس ثابت فيلزم ثبوت المطلوب كونه نقيض المقدم ثم قد يفتقر بيان الطريقة  
 يعني قولنا كلما ثبت نقيضه ثبت الحال الى دليل في كثير قياسات كذا قال المصنف  
 شرح الاصول قوله ووجهه الى استثنائي واقتراي معناه ان هذا القدر مما لا بد منه  
 في كل قياس خلف وقدر غير عليه نعم قوله الاستقراء تصحيح الجرميات اعلم ان الجرمية  
 على ثلاثة اقسام لان الاستدلال ما من حال الكلي على حال الجزئيات واما من حال  
 الجزئيات على حال كليها واما من حال جزئيين من الجزئيات تحت كل على حال الجزئ  
 الآخر فالاول هو القياس وقياسه مفصلا والثاني هو الاستقراء والثالث هو التمثيل  
 فالاستقراء هو الجرمية التي تستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها هذا هو الصحيح الذي  
 لا يخبر عليه واما ما استدل به المصنف من كلام النارابي وجهه الاسلام ووجهه تصحيح الجرميات  
 وتتمها لاثبات حكم كلي نقيضه من غير ان هذا الشئ ليس معناه تصحيح القياس واما الى

هذا هو المقصود به اثبات المطلوب بابطال نقيضه ووجهه الى استثنائه واقتراي

هذا هو المقصود به اثبات المطلوب بابطال نقيضه ووجهه الى استثنائه واقتراي

هذا هو المقصود به اثبات المطلوب بابطال نقيضه ووجهه الى استثنائه واقتراي

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل...  
والذي هو قوله تعالى...  
والله اعلم بالصواب

لأننا نحكم على القليل ببيان مشاركة جزئي لاخرى علة الحكم لثبوت فيه

محول التصديقي فلا يندرج تحت الحجة وكان الباعث على هذا المسامحة هو الإشارة إلى  
أن تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الاستدلال بل على سبيل النقل ومهمتها  
وجبة خبرية في الشئ والنداء في تحقيق التمثيل قوله لا نباتات حكم على ما يطرأ في التوضيف  
فيكون إشارة إلى أن المطلوب في الاستقراء لا يكون حكماً جزئياً كما سخره في قوله لا يطرأ في  
الاضافة والتوضيح في كل حي عرض عن المضاف إليه لا نباتات حكم على ما يطرأ في تلك  
الجزئيات وهذا هو الحكم الجزئي والكل كليهما بحسب الظاهر إلا أن في الواقع لا يكون  
المطلوب بالاستقراء الحكم الكلي بل تحقيق ذلك انهم قالوا ان الاستقراء انما يتم بتفصيل  
فيه حال الجزئيات باسمه يادهم يرجع إلى القياس المقسم كقولنا كل حيوان انا طاق او  
غير ناطق وكل ناطق حساس وكل غير ناطق من الحيوان حساس ينتج كل حيوان حساس  
ونظر القسمة في القيسين وهذا نقص في تسمية اكثر الجزئيات كقولنا كل حيوان يتحرك فله  
الاسفل عند المضغ لان الانسان كذلك والفرس كذلك الى غير ذلك مما صنفناه  
من افراد الحيوان وهذا القسم لا يفيد الاطن او من الجائز ان يكون من الجزئيات  
التي لم تصادفها ما يتحرك فله الاعلى عند المضغ كما نسمعه في التمساح ولا يخفى ان الحكم بان  
الثاني لا يفيد الاطن فيالصح اذا كان المطلوب الحكم الكلي واما اذا التقى بالجزئي فلا شك  
ان تتبع البعض يفيد القيسين لبيان بعض الحيوان فرس وبعضه انسان وكل فرس يتحرك فله  
الاسفل عند المضغ وكل انسان ايضا كذلك فنتج بعض الحيوان كذلك فنتج ان الحكم بان  
عبارة المتن على التوضيف كما هو الرواية الحسن من حيث ان لا ايضا اوليها فليس شائبة الشرع بالاعم  
قوله التمثيل بان مشاركة جزئي لاخرى علة الحكم لثبوت فيه في الجزئي الاول في عبارة اخرى تسمى في جزئي  
في معنى مشتمل من حيث ان التمثيل في المشابهة المشابهة العلة في الحكم كقوله لا نباتات حكم على ما يطرأ في تلك  
الجزئيات وهذا هو الحكم الجزئي والكل كليهما بحسب الظاهر إلا أن في الواقع لا يكون

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل...  
والذي هو قوله تعالى...  
والله اعلم بالصواب

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ الفاضل...  
والذي هو قوله تعالى...  
والله اعلم بالصواب





فصل في القياس امروها في تباين في القياس واصولها  
ما سوى الاسكان مثل ما ذكره في الاسكان للعلية قول القياس الخ القياس كسابقه  
البيته والصورة الى الاستثنائي والاقراني باقتضاها كذا كسابقه ما عداها الى الاستثنائي  
الخمس عن البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد سمي مقسطة لان مقسدة ما  
ان يقيد تصديقا وانما في آخره القيد في اعني التحليل الثاني الشعر والاول اما ان يقيد ظنا  
اخر ما خلا لاول الخطابة والثاني ان فاخر ما يقينيا فهو البرهان والا فان اعتبر فيه عموم  
الاختلاف من العادة لتسليم من الخصم والجدل والاعتناء بالمغالطة واعلم ان المغالطة من  
استعملت في مقابل الحكيم سميت مقسطة وان استعملت في مقابل غير الحكيم سميت  
وعلم ايضا انه اعتبر في البرهان ان يكون مقسدة ما به باسرها يقينية بخلاف غير ذلك  
شكلا في كون القياس من المغالطة ان يكون احد مقدماته ممتنع وان كان الاخرى يقينية  
ثم يحيل ان لا يكون فيها ما يورث منها كاشعربا والاصل بالادون فالملف  
من مقدماته مشدودة واخرى مخشعة لا يميل فيها بل شعرها فاعرفه قول القياسات الخمس  
هو التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت بما عدا التصديق المشبه الشك في عموم  
والتحليل سائر النقصات وقيد جزم افصح النظر والمطابقة الجاهل اليك ان ثابت تقديم المقدمات  
اليقينية ما به مميزات او نظريات مستترة الى اليقينية لا تحال له دروا التسلسل قول  
واصولها فاصول اليقينية تسمى اليقينية والنظريات متفرعة عليها واليقينية  
ستة اقسام حكم الاستقراء ووجه الضبط ان القضايا اليقينية ما ان يكون تصويرها  
مع التنقيح نيا في الحكم ويرض او لا يكون فالاول اوليات ثانيا اما ان يتوقف على حجة  
غير الجنس انما هو الباطن او لا الثاني المشابهة في فهم الى مشاهدات بالظواهر  
وتسمى حسيات والى مشاهدات بالحسن الباطن وتسمى حدسيات والاول اما ان يكون تلك اصوله  
بحيث لا تغيب عن الذهن من خصوص الاطراف ولا يكون كذلك والاول من نظريات

فصل في القياس امروها في تباين في القياس واصولها  
ما سوى الاسكان مثل ما ذكره في الاسكان للعلية قول القياس الخ القياس كسابقه  
البيته والصورة الى الاستثنائي والاقراني باقتضاها كذا كسابقه ما عداها الى الاستثنائي  
الخمس عن البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد سمي مقسطة لان مقسدة ما  
ان يقيد تصديقا وانما في آخره القيد في اعني التحليل الثاني الشعر والاول اما ان يقيد ظنا  
اخر ما خلا لاول الخطابة والثاني ان فاخر ما يقينيا فهو البرهان والا فان اعتبر فيه عموم  
الاختلاف من العادة لتسليم من الخصم والجدل والاعتناء بالمغالطة واعلم ان المغالطة من  
استعملت في مقابل الحكيم سميت مقسطة وان استعملت في مقابل غير الحكيم سميت  
وعلم ايضا انه اعتبر في البرهان ان يكون مقسدة ما به باسرها يقينية بخلاف غير ذلك  
شكلا في كون القياس من المغالطة ان يكون احد مقدماته ممتنع وان كان الاخرى يقينية  
ثم يحيل ان لا يكون فيها ما يورث منها كاشعربا والاصل بالادون فالملف  
من مقدماته مشدودة واخرى مخشعة لا يميل فيها بل شعرها فاعرفه قول القياسات الخمس  
هو التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت بما عدا التصديق المشبه الشك في عموم  
والتحليل سائر النقصات وقيد جزم افصح النظر والمطابقة الجاهل اليك ان ثابت تقديم المقدمات  
اليقينية ما به مميزات او نظريات مستترة الى اليقينية لا تحال له دروا التسلسل قول  
واصولها فاصول اليقينية تسمى اليقينية والنظريات متفرعة عليها واليقينية  
ستة اقسام حكم الاستقراء ووجه الضبط ان القضايا اليقينية ما ان يكون تصويرها  
مع التنقيح نيا في الحكم ويرض او لا يكون فالاول اوليات ثانيا اما ان يتوقف على حجة  
غير الجنس انما هو الباطن او لا الثاني المشابهة في فهم الى مشاهدات بالظواهر  
وتسمى حسيات والى مشاهدات بالحسن الباطن وتسمى حدسيات والاول اما ان يكون تلك اصوله  
بحيث لا تغيب عن الذهن من خصوص الاطراف ولا يكون كذلك والاول من نظريات

فصل في القياس امروها في تباين في القياس واصولها  
ما سوى الاسكان مثل ما ذكره في الاسكان للعلية قول القياس الخ القياس كسابقه  
البيته والصورة الى الاستثنائي والاقراني باقتضاها كذا كسابقه ما عداها الى الاستثنائي  
الخمس عن البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد سمي مقسطة لان مقسدة ما  
ان يقيد تصديقا وانما في آخره القيد في اعني التحليل الثاني الشعر والاول اما ان يقيد ظنا  
اخر ما خلا لاول الخطابة والثاني ان فاخر ما يقينيا فهو البرهان والا فان اعتبر فيه عموم  
الاختلاف من العادة لتسليم من الخصم والجدل والاعتناء بالمغالطة واعلم ان المغالطة من  
استعملت في مقابل الحكيم سميت مقسطة وان استعملت في مقابل غير الحكيم سميت  
وعلم ايضا انه اعتبر في البرهان ان يكون مقسدة ما به باسرها يقينية بخلاف غير ذلك  
شكلا في كون القياس من المغالطة ان يكون احد مقدماته ممتنع وان كان الاخرى يقينية  
ثم يحيل ان لا يكون فيها ما يورث منها كاشعربا والاصل بالادون فالملف  
من مقدماته مشدودة واخرى مخشعة لا يميل فيها بل شعرها فاعرفه قول القياسات الخمس  
هو التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت بما عدا التصديق المشبه الشك في عموم  
والتحليل سائر النقصات وقيد جزم افصح النظر والمطابقة الجاهل اليك ان ثابت تقديم المقدمات  
اليقينية ما به مميزات او نظريات مستترة الى اليقينية لا تحال له دروا التسلسل قول  
واصولها فاصول اليقينية تسمى اليقينية والنظريات متفرعة عليها واليقينية  
ستة اقسام حكم الاستقراء ووجه الضبط ان القضايا اليقينية ما ان يكون تصويرها  
مع التنقيح نيا في الحكم ويرض او لا يكون فالاول اوليات ثانيا اما ان يتوقف على حجة  
غير الجنس انما هو الباطن او لا الثاني المشابهة في فهم الى مشاهدات بالظواهر  
وتسمى حسيات والى مشاهدات بالحسن الباطن وتسمى حدسيات والاول اما ان يكون تلك اصوله  
بحيث لا تغيب عن الذهن من خصوص الاطراف ولا يكون كذلك والاول من نظريات

الأوليات والمشاهدات والتجربات والحسب والمناظر والفقرات والمناظر  
مع على النسبة في الذهب على ما في الواقع في الأواني وأما جردني في الف

وتمشي قضايا قياسا سائما سائما والثاني اما ان يستعمل فيه الجرس فيقول ان النسيان في الابد  
الى المطالب لا يستعمل فالاول الحسبات والثاني ان كان الحكم فيه حاصل باخبار جماعة  
يمنع عند العقل في امورهم على الكذب فهو المتواترات وان لم تكن كذلك حاصل من  
كثرة الاخبار في التجرىبات وقد علم بذلك حد كل واحد منها قوله الاوليات كقول الحكم  
اعظم من الجز قوله المشاهدات اما المشاهدات الظاهرة فكقولنا الشمس مشرقة في النهار  
محرقة واما الباطنة كقولنا ان لنا حواء عطشا قوله التجريبات كقولنا يسقط من  
مسلسل للصفر اقول والحيسيات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس قوله المتواترات  
كقولنا الملكة موجودة قوله الفطريات كقولنا الاربع زوج فان الحكم فيه بواسطة الحكم  
حينئذ ينسب عندنا خطا طرف هذا الحكم وهو الانقسام متساويين قوله ثم ان كان  
الحال الاوسط في البرهان بل في كل قياس لا بد ان يكون علمه للحصول العلم بالنسبة الاليجانية  
او السلبية المطلقة في النتيجة وهذا يقال في الاوسط في الاثبات والواسطة في التفسير  
فان كان مع ذلك اسطة في اليقونة ايضا اى علمه لتلك النسبة الاليجانية او السلبية  
في الواقع وفي نفس الامر كتحقق الاخطا في قوله ان استعفن الاخطا وكل متعفن الاخطا فهو  
محموم فمما محموم فالبرهان في سمي البرهان الذي له البتة على ما هو الحكم وعلمه في الواقع  
انما يكون واسطة في اليقونة ليس علمه بالنسبة في نفس الامر فالبرهان في سمي البرهان  
في الواقع ثم بدل الاعلى انية الحكم وتحققه في الواقع دون علمه فهو ان كان واسطة معلوم الحكم  
محكي في قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخطا فزيد متعفن الاخطا وقد يحسن هذا اسم الديل اولم  
يدلوا بالحكم كما انه ليس عليه دل يكونان معلولين لثالثه هذا المحقق باسم كما يقال  
شتم عبدا وكل محي شتم عبدا محرقة فهذا المحي محرقة فالاشارة في الديل لا الاراد  
الاشارة المحي التي في سطره رقم ١٠

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



من المشهورات والمستدا ما خطاها يتألف من المقبولات والمطلوبات واما  
شعري يتألف من الخيلات واما كسفيط يتألف من الوهيمات  
والمشبهات خاتمة اجزاء العلوم ثلاثة

ولا العكس بل كلاهما معلولان للصنفين الخارجين عن العروق قوله من المشهورات  
هي القضايا التي يطابق فيها آراء الكل بحسن الاحسان وبيع العدوان او اراء اقلية  
فوج الحيوانات عند اهل الهند قوله المستلمات هي القضايا التي سلمت في الحرف في  
الناظرة او برهن عليها في علم واخذت في علم اخر على سبيل التسليم قوله من المقبولات  
هي القضايا التي تؤخذ ممن يعترفه كالا ولبا والحقما قوله والمطلوبات هي  
القضايا التي يحكم فيها العقل حكما راجحا غير جازم ومقابلته بالمقبولات سبق اليه العلم  
بالخاص فالمراد به ما سوى الخاص قوله من الخيلات هي القضايا التي لا يدع عن  
بها النفس لكن تتأثر منها رعبا او تهربا واذا قرنت بها صحيح او وزن كما هو  
التعارف الآن لارداد تأثير قوله اما كسفيط ينسب الى السفسطة وهي متعقبة  
سفسطا معرب فاسط لونه يونانية بمعنى الحكمة الموهبة هي المدقة قوله الوهيمات هي القضايا  
التي يحكم فيها الوهم من غير الحسوس قياسا على الحسوس كما يقال كل موجود فهو متخيل  
قوله المشبهات هي القضايا الكاذبة المشبهة بالصادقة الاولية المشهورة لا شبهة  
او معنوية وعلم ان ما ذكره المتأخرون في الصفا على كسفيط اقصر من قولهم قد اجملوه واهله  
مع كونه من المعاني وطولوا في الافتراضات الشرطية ولوازم الشرطيات مع قلة الجدوى  
وعاكس مطالعة كتب لقدماء فان فيها اشعار العليل وسجاة الغليل قوله اجزاء العلوم  
علم من العلوم المددته لا بد فيه من امور ثلاثة احدها ما حيث فيه من خصائصه والانا المظنون  
اي جميع جميع اجزاء العلم الذي هو الموضوع وتلك الآثار هي الاعراض الذاتية الثمانية القضايا  
تقع فيها هذا البحث وهي المسائل هي تكون نظرية في الاغلب قد تكون بديهيات تحتاج الى

٤٠

من المشهورات والمستدا ما خطاها يتألف من المقبولات والمطلوبات واما  
شعري يتألف من الخيلات واما كسفيط يتألف من الوهيمات  
والمشبهات خاتمة اجزاء العلوم ثلاثة

الموضوعات وهي التي يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية  
والمبادئ وهي جزء من الموضوعات

وقوله الطلب في العلم هو التقسيم واما ما يوجد في بعض النسخ من التخصيص لقوله  
في ترتيب الناس اعلم ان الناس من زيارات الناس على انه يمكن ان يوجهه بانها على الاعلى بان المراد  
بالبرهان من زيارات الناس على انه يمكن ان يوجهه بانها على الاعلى بان المراد  
بالبرهان من زيارات الناس على انه يمكن ان يوجهه بانها على الاعلى بان المراد  
والتصديقات بالتصديقات المأخوذة في دلائلها فالاول هي المبادئ التصديقية والثاني  
هي المبادئ التصديقية لقوله الموضوعات هي تلك الاشكال المشهورة من عدد الموضوع  
من اجزاء العلم اما ان يريد نفس الموضوع او تعريفه او التصديق بوجوده او التصديق  
بموضوعيته والاول من مخرج في موضوعات المسائل التي هي اجزاء المسائل فلا يكون  
علية والثاني من المبادئ التصديقية والثالث من المبادئ التصديقية فلا يكون  
علية والرابع من مقدمات المبدء فلا يكون جزءا بل هو الجواب باختيار كل من الموضوعات  
الاول في مثال لنفس الموضوع وان ادرج في المسائل لكنه لا يدرج في المسائل  
ان المقصود من العلم معرفة احوال المبحث عنها غير مألوفة او يقال ان المسائل ليست  
هي مجموع الموضوعات والمطلوب والنسب بل هي المحل للنسب للموضوعات قال الحق  
المداني في حاشية المطالع المسائل هي المحل للمثبت بالدليل في غير فانه لا يلزم طاهر  
قول المصنف المسائل هي قضايا كذا وموضوعات كذا والمطلوب كذا ايضا فلو كان المسائل  
نفس المحل للمثبت لوجب عدسائر الموضوعات للمسائل التي هي في ذواتها موضوع  
العلم غير علية فتدبره اما على الثاني فيقال ان تعريف الموضوع وان كان مندرجا في المبادئ  
التصديقية لكن هو جزء علية لم يدر الا اعتبار به كما سبق واما على الثالث فيقال مثل  
ما هو يقال بان التصديق بوجود الموضوع من المبادئ التصديقية كما نقل  
عن شيخنا فاما المبادئ التصديقية هي القضايا التي تتألف منها قياسا العلم

الموضوعات هي التي يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية  
والمبادئ هي جزء من الموضوعات  
وقوله الطلب في العلم هو التقسيم واما ما يوجد في بعض النسخ من التخصيص لقوله  
في ترتيب الناس اعلم ان الناس من زيارات الناس على انه يمكن ان يوجهه بانها على الاعلى بان المراد  
بالبرهان من زيارات الناس على انه يمكن ان يوجهه بانها على الاعلى بان المراد  
بالبرهان من زيارات الناس على انه يمكن ان يوجهه بانها على الاعلى بان المراد  
والتصديقات بالتصديقات المأخوذة في دلائلها فالاول هي المبادئ التصديقية والثاني  
هي المبادئ التصديقية لقوله الموضوعات هي تلك الاشكال المشهورة من عدد الموضوع  
من اجزاء العلم اما ان يريد نفس الموضوع او تعريفه او التصديق بوجوده او التصديق  
بموضوعيته والاول من مخرج في موضوعات المسائل التي هي اجزاء المسائل فلا يكون  
علية والثاني من المبادئ التصديقية والثالث من المبادئ التصديقية فلا يكون  
علية والرابع من مقدمات المبدء فلا يكون جزءا بل هو الجواب باختيار كل من الموضوعات  
الاول في مثال لنفس الموضوع وان ادرج في المسائل لكنه لا يدرج في المسائل  
ان المقصود من العلم معرفة احوال المبحث عنها غير مألوفة او يقال ان المسائل ليست  
هي مجموع الموضوعات والمطلوب والنسب بل هي المحل للنسب للموضوعات قال الحق  
المداني في حاشية المطالع المسائل هي المحل للمثبت بالدليل في غير فانه لا يلزم طاهر  
قول المصنف المسائل هي قضايا كذا وموضوعات كذا والمطلوب كذا ايضا فلو كان المسائل  
نفس المحل للمثبت لوجب عدسائر الموضوعات للمسائل التي هي في ذواتها موضوع  
العلم غير علية فتدبره اما على الثاني فيقال ان تعريف الموضوع وان كان مندرجا في المبادئ  
التصديقية لكن هو جزء علية لم يدر الا اعتبار به كما سبق واما على الثالث فيقال مثل  
ما هو يقال بان التصديق بوجود الموضوع من المبادئ التصديقية كما نقل  
عن شيخنا فاما المبادئ التصديقية هي القضايا التي تتألف منها قياسا العلم

الموضوعات هي التي يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية  
والمبادئ هي جزء من الموضوعات  
وقوله الطلب في العلم هو التقسيم واما ما يوجد في بعض النسخ من التخصيص لقوله  
في ترتيب الناس اعلم ان الناس من زيارات الناس على انه يمكن ان يوجهه بانها على الاعلى بان المراد  
بالبرهان من زيارات الناس على انه يمكن ان يوجهه بانها على الاعلى بان المراد  
بالبرهان من زيارات الناس على انه يمكن ان يوجهه بانها على الاعلى بان المراد  
والتصديقات بالتصديقات المأخوذة في دلائلها فالاول هي المبادئ التصديقية والثاني  
هي المبادئ التصديقية لقوله الموضوعات هي تلك الاشكال المشهورة من عدد الموضوع  
من اجزاء العلم اما ان يريد نفس الموضوع او تعريفه او التصديق بوجوده او التصديق  
بموضوعيته والاول من مخرج في موضوعات المسائل التي هي اجزاء المسائل فلا يكون  
علية والثاني من المبادئ التصديقية والثالث من المبادئ التصديقية فلا يكون  
علية والرابع من مقدمات المبدء فلا يكون جزءا بل هو الجواب باختيار كل من الموضوعات  
الاول في مثال لنفس الموضوع وان ادرج في المسائل لكنه لا يدرج في المسائل  
ان المقصود من العلم معرفة احوال المبحث عنها غير مألوفة او يقال ان المسائل ليست  
هي مجموع الموضوعات والمطلوب والنسب بل هي المحل للنسب للموضوعات قال الحق  
المداني في حاشية المطالع المسائل هي المحل للمثبت بالدليل في غير فانه لا يلزم طاهر  
قول المصنف المسائل هي قضايا كذا وموضوعات كذا والمطلوب كذا ايضا فلو كان المسائل  
نفس المحل للمثبت لوجب عدسائر الموضوعات للمسائل التي هي في ذواتها موضوع  
العلم غير علية فتدبره اما على الثاني فيقال ان تعريف الموضوع وان كان مندرجا في المبادئ  
التصديقية لكن هو جزء علية لم يدر الا اعتبار به كما سبق واما على الثالث فيقال مثل  
ما هو يقال بان التصديق بوجود الموضوع من المبادئ التصديقية كما نقل  
عن شيخنا فاما المبادئ التصديقية هي القضايا التي تتألف منها قياسا العلم

Handwritten marginal notes at the top of the page, written in Arabic script.

واجزائها واعرضها ومقدما تبينه او مأخوذة تبينه عليها قياسات  
العلم المسائل وهي تضايك تطلب في العلم وموضوعاتها اما  
موضوع العلم بعينه او نوع منه او عرض ذاتي له او مركب  
ومجولاتها امور خارجة عنها لاحقة لها لذواتها

ونص على ذلك العلامة في شرح الكليات ايده بكلام الشيخ ايضا فتقول المصنف  
يتبين عليها قياسات العلم ثم كيف وتفسيره بالاجم وامام على الرابع افيقال التصديق  
بالموضوعية لما يتوقف عليه الشروع على البصيرة وكان له مزيد مدخل في معرفة بحث  
العلم وتبينها على اليس منه هجره من العلم مسانحة وهذا بعد المحطات قوله واجزائها اي  
حدود واجزائها اذا كانت الموضوعات مركبة قوله واعرضها اي حدود والنوازل  
المشبهة لتلك الموضوعات قوله ومقدما تبينه المبداوي التصديقية اما مقدمات  
تبينه بانفسها اي بديهية او مقدمات مأخوذة اي بنظرية فالاولى التي تسمى علومها متعارفا  
والثانية ان اذ عن المتعلم بحسن ظنه بالعلم سمعت فتقول الموضوعات وان اخذنا مع استنكار  
سميت مصاورة وتس من هذا العلم ان المقدمات الواحدة هي يجوز ان تكون اصلا موضوعا  
بالنسبة الى شخص مصاورة بالقياس الى اخر قوله موضوع العلم كقولهم في الطبعة كل علم  
شكل طبعي قوله وعرض ذاتي كقولهم كل علم متحرك فمثيل قوله او مركب من الموضوع  
مع العرض الذاتي كقول المهندس كل مقدار له وسط في النسبة فوصلح ما يحيط به الطرفان  
او من نوع مع العرض الذاتي كقول كل خط قائم على خط فان الزاويتين الحادتين على جنبه  
اما قائمتان ومتساويتان لما قوله ومجولاتها اي كمالات المسائل او خارجة عنها  
اي عن الموضوعات لاحقة لها اي عارضة لتلك الموضوعات والامر او حاشا محموله عليها  
فان العارض هو المحمول فاذا جرد عن قيد طرح للتصريح بها في ما قبل بقى المحمول  
اكتفى لمصنف الحق كذا في بعض نسخ قوله ولما زاد وجب لفظا غير شاذ لا على العرض  
فانما هو لوجدها

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the discussion in Arabic script.

Handwritten marginal notes on the left side of the page, continuing the discussion in Arabic script.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, written in Arabic script.



وقد يقال المبادئ لما يبدأ به قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف عليه  
 الشرح وبوجه البصيرة وفطر الرغبة كتحريف العالمين غايته وموضوعه وكان  
 القداماء ما يذكر في صدر الكتاب ما يسمونه الرؤس الثمانية

أى الاصح للشئى اولاً وبالذات اى بدون واسطة في العود من لا يتقبل العارض  
 بواسطة المساوى مع ان من العرض الذاتي اتفاقاً ولذا اوله بعض شارحين في قال  
 اى الاستعداد ومخصوص بذواتها سواء كان كقولها بالذواتها او لا مساوياً بها فان العارض  
 الشئى لما هو متساوٍ والعارض الذاتية جميعاً على ما قال المصنف في شرح الرسالة الشريفة  
 ثم ان هذا القيد يدل على ان المصنف اختار من سبب الشرح في لزوم كون محمولات المسائل  
 اعراضاً ذاتية لموضوعاتها واليه يطر كلام شرح المطالع لكن الاستعداد الحق اود وعلمية  
 اولية كانت اولى به ١٢  
 شير اى يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعاتها من الاعراض العائنة الغرضية بقول  
 كل مسكر ارم وقول لنجاة كل فاعلم فروع وقول الطبعيين كل فلك متحرك على الاستدارة  
 نعم ليعتبر ان لا يكون اعم من موضوع العلم وصرح بذلك المحقق الطوسى ايضا في نقله الشريف  
 واقول ان في لزوم هذا الاعتبار ايضا نظم صحة ارجاع المحمولات للعائنة الى العرض الذى  
 بالقيد المحض كسائر محمولات الحائنة اليه بالمفهوم المردود فالاستدراج باعتبار التالى  
 فعدم اعتبار الاول حكم وههنا زيادة كلام لايستلزم المقام قوله وقد يقال المبادئ اى  
 الى اصطلاح آخر فى المبادئ سوى ما تقدم وضعه ابن الحاجب في مختصر الاصول حيث يطلق  
 المبادئ على ما يبدأ به في الشرح في مقاصد العلم سواء كان في احوال العلم فيكون من المبادئ اصطلاح  
 السابقة كمقصود الموضوع والاعراض الذاتية والتقدير لياتى التباين منها قياس العلم  
 يتوقف عليه الشرح ولو علم بالتحفة ويسمى مقدمات معروفة لغير الغاية والموضوع والفرق بين  
 والمبادئ بهذا المعنى لا ينبغي ان يشبه فان المقدمات خارجة عن العلم لا محالة بخلاف المبادئ  
 هو ان يكون اى في صدره يعم على منها من المقدمات او من المبادئ بالمعنى الاصح

الفرق بين الرؤس الثمانية ١٢

المبادئ المبادئ لما يبدأ به قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف عليه  
 الشرح وبوجه البصيرة وفطر الرغبة كتحريف العالمين غايته وموضوعه وكان  
 القداماء ما يذكر في صدر الكتاب ما يسمونه الرؤس الثمانية  
 اى الاصح للشئى اولاً وبالذات اى بدون واسطة في العود من لا يتقبل العارض  
 بواسطة المساوى مع ان من العرض الذاتي اتفاقاً ولذا اوله بعض شارحين في قال  
 اى الاستعداد ومخصوص بذواتها سواء كان كقولها بالذواتها او لا مساوياً بها فان العارض  
 الشئى لما هو متساوٍ والعارض الذاتية جميعاً على ما قال المصنف في شرح الرسالة الشريفة  
 ثم ان هذا القيد يدل على ان المصنف اختار من سبب الشرح في لزوم كون محمولات المسائل  
 اعراضاً ذاتية لموضوعاتها واليه يطر كلام شرح المطالع لكن الاستعداد الحق اود وعلمية  
 اولية كانت اولى به ١٢  
 شير اى يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعاتها من الاعراض العائنة الغرضية بقول  
 كل مسكر ارم وقول لنجاة كل فاعلم فروع وقول الطبعيين كل فلك متحرك على الاستدارة  
 نعم ليعتبر ان لا يكون اعم من موضوع العلم وصرح بذلك المحقق الطوسى ايضا في نقله الشريف  
 واقول ان في لزوم هذا الاعتبار ايضا نظم صحة ارجاع المحمولات للعائنة الى العرض الذى  
 بالقيد المحض كسائر محمولات الحائنة اليه بالمفهوم المردود فالاستدراج باعتبار التالى  
 فعدم اعتبار الاول حكم وههنا زيادة كلام لايستلزم المقام قوله وقد يقال المبادئ اى  
 الى اصطلاح آخر فى المبادئ سوى ما تقدم وضعه ابن الحاجب في مختصر الاصول حيث يطلق  
 المبادئ على ما يبدأ به في الشرح في مقاصد العلم سواء كان في احوال العلم فيكون من المبادئ اصطلاح  
 السابقة كمقصود الموضوع والاعراض الذاتية والتقدير لياتى التباين منها قياس العلم  
 يتوقف عليه الشرح ولو علم بالتحفة ويسمى مقدمات معروفة لغير الغاية والموضوع والفرق بين  
 والمبادئ بهذا المعنى لا ينبغي ان يشبه فان المقدمات خارجة عن العلم لا محالة بخلاف المبادئ  
 هو ان يكون اى في صدره يعم على منها من المقدمات او من المبادئ بالمعنى الاصح

في بيان تصور كماله اى الاستعداد والى ان اذ قد ذكر الشئى ١٢

المبادئ المبادئ لما يبدأ به قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف عليه  
 الشرح وبوجه البصيرة وفطر الرغبة كتحريف العالمين غايته وموضوعه وكان  
 القداماء ما يذكر في صدر الكتاب ما يسمونه الرؤس الثمانية  
 اى الاصح للشئى اولاً وبالذات اى بدون واسطة في العود من لا يتقبل العارض  
 بواسطة المساوى مع ان من العرض الذاتي اتفاقاً ولذا اوله بعض شارحين في قال  
 اى الاستعداد ومخصوص بذواتها سواء كان كقولها بالذواتها او لا مساوياً بها فان العارض  
 الشئى لما هو متساوٍ والعارض الذاتية جميعاً على ما قال المصنف في شرح الرسالة الشريفة  
 ثم ان هذا القيد يدل على ان المصنف اختار من سبب الشرح في لزوم كون محمولات المسائل  
 اعراضاً ذاتية لموضوعاتها واليه يطر كلام شرح المطالع لكن الاستعداد الحق اود وعلمية  
 اولية كانت اولى به ١٢  
 شير اى يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعاتها من الاعراض العائنة الغرضية بقول  
 كل مسكر ارم وقول لنجاة كل فاعلم فروع وقول الطبعيين كل فلك متحرك على الاستدارة  
 نعم ليعتبر ان لا يكون اعم من موضوع العلم وصرح بذلك المحقق الطوسى ايضا في نقله الشريف  
 واقول ان في لزوم هذا الاعتبار ايضا نظم صحة ارجاع المحمولات للعائنة الى العرض الذى  
 بالقيد المحض كسائر محمولات الحائنة اليه بالمفهوم المردود فالاستدراج باعتبار التالى  
 فعدم اعتبار الاول حكم وههنا زيادة كلام لايستلزم المقام قوله وقد يقال المبادئ اى  
 الى اصطلاح آخر فى المبادئ سوى ما تقدم وضعه ابن الحاجب في مختصر الاصول حيث يطلق  
 المبادئ على ما يبدأ به في الشرح في مقاصد العلم سواء كان في احوال العلم فيكون من المبادئ اصطلاح  
 السابقة كمقصود الموضوع والاعراض الذاتية والتقدير لياتى التباين منها قياس العلم  
 يتوقف عليه الشرح ولو علم بالتحفة ويسمى مقدمات معروفة لغير الغاية والموضوع والفرق بين  
 والمبادئ بهذا المعنى لا ينبغي ان يشبه فان المقدمات خارجة عن العلم لا محالة بخلاف المبادئ  
 هو ان يكون اى في صدره يعم على منها من المقدمات او من المبادئ بالمعنى الاصح

في قوله لا يكون طلبه عبثا الثاني المنفعة اي ما يشوق الكل طبعاً  
 لينبسط في الطلب فيحل المشقة والثالث التسمية وهي عنوان العلم ليكون  
 عند اجمال ما يفصله والرابع المولف ليسكن قلب المتعلم والخاص ان الله

الاول الغرض لئلا يكون طلبه عبثاً الثاني المنفعة اي ما يشوق الكل طبعاً  
 لينبسط في الطلب فيحل المشقة والثالث التسمية وهي عنوان العلم ليكون  
 عند اجمال ما يفصله والرابع المولف ليسكن قلب المتعلم والخاص ان الله

قوله الغرض اعلم ان ما يترتب على الفعل ان كان باعنا للفاعل على صدره وركب  
 الفعل منه يسمى غرضاً وعلته غايته ولا يسمى غايةً ومنفعةً وغايةً وقالوا افعال الله  
 تعالى لا يعجل بالاعراض ان شملت على غايات ومنافع لا تخصي فكان مقصود  
 المصنف ان القديما كانوا يذكرون في صدر كتبهم ما كان سبباً حاطاً على تدوير اليد  
 الاول لهذا العلم ثم يعقبونه بما يحتمل عليه من منفعة ومصلحة بميل اليها عموم الطباع ان كانت  
 لهذا العلم منفعة ومصلحة سوسى الغرض الباعث للوضع الاول قد عرفت في صدر  
 الكتاب ان الغرض من الغاية من علم المنطق هي العصمة قد ذكره في الثالث التسمية

العلامة وكان المقصود منها الاشارة الى وجه تسمية العلم كما يقال انما سمي المنطق منطقاً  
 لان المنطق يطلق على النطق الظاهري وهو النطق والباطني وهو ادراك الكليات  
 وهذا العلم يسمى الاول ويسمى الثاني مسلك السداد فاستحق الاسم المنطق والمنطق  
 اما مصدريه بمعنى النطق يطلق على العلم المذكور سابقاً في مخرجه في تيسير المنطق حتى  
 كان هو واما اسم مكان كان هذا العلم محل النطق ومظهره وفي ذكر وجه التسمية اشارة  
 اجمالاً الى ما يفصله العلم من المقاصد قوله والرابع المولف اي سرقة حاله اجمالاً ليسكن

حال المتعلم على ما هو الشأن في سادس الجلال من معرفة حال الاقوال بمراتب الرجال  
 واما المحققون فيعرفون الرجال بالحق لا بالحق بالرجال فيلزم ما قاله ذي الجلال  
 عليه السلام الله الملك المتعال لا ينظر الى من قال وانظر الى ما قال هذا وسألت  
 قوانين المنطق والفلسفة في الحكيم التعليم اسطود وزيبا بامر اسكنه ولذا ذهب الحكماء  
 الاول قيل للمنطق انه يبرأت ذي القرنين ثم لعبه ذلك نقل المتبرجون تلك الفلسفة

اي اسكنه ١٢

في قوله لا يكون طلبه عبثاً الثاني المنفعة اي ما يشوق الكل طبعاً  
 لينبسط في الطلب فيحل المشقة والثالث التسمية وهي عنوان العلم ليكون  
 عند اجمال ما يفصله والرابع المولف ليسكن قلب المتعلم والخاص ان الله

في قوله لا يكون طلبه عبثاً الثاني المنفعة اي ما يشوق الكل طبعاً  
 لينبسط في الطلب فيحل المشقة والثالث التسمية وهي عنوان العلم ليكون  
 عند اجمال ما يفصله والرابع المولف ليسكن قلب المتعلم والخاص ان الله

في قوله لا يكون طلبه عبثاً الثاني المنفعة اي ما يشوق الكل طبعاً  
 لينبسط في الطلب فيحل المشقة والثالث التسمية وهي عنوان العلم ليكون  
 عند اجمال ما يفصله والرابع المولف ليسكن قلب المتعلم والخاص ان الله



لا بد من العلم بالشيء قبل العلم بالشيء الآخر  
 لا بد من العلم بالشيء قبل العلم بالشيء الآخر  
 لا بد من العلم بالشيء قبل العلم بالشيء الآخر

أولها التعليمية وهي التفسير اعني التفسير من فوق والتحليل  
 عكسه

والمقصود الثاني في مباحث التصديقات والخاتمة في اجزاء العلوم القسم الثاني في  
 علم الكلام وهو مرتب على كذا الابواب الاول في كذا المقال في القسمية ورتبته  
 على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة وهذا الثاني شائع كثيرا فلا يخلو عنه كتاب قوله  
 الاشارة التعليمية اي الطرق المذكورة في التسليم لعلوم نفسها في العلوم وقد اضطررت كلمة  
 الشرح ههنا واما ذكره بالموافق لتتبع كتب القوم والمأخوذ من شرح المطالع  
 قوله هي التقسيم كان المراد به ما يسمى كيب القياس ايضا وذلك ان يقال اذا اردت تحصيل  
 مطلب من المطالب التصديقية فضع طرفي المطلوبين اطلب جميع موضوعات كل منهما و  
 محمولات كل واحد منهما سواء كان حمل الطرفين عليهما او حملها عليهما بالاسطة او بغير واسطة  
 وكذا اطلب جميع ما سلب عن احد الطرفين وسلب هو عن احد جهات الطرفين نسبة الطرفين  
 الى الموضوعات والمحمولات فان وجدت من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوع  
 لمحمولة فحصل المطلوب من الشكل الاول او ما يحتمل على قوله من الشكل الثاني او من موضوعات  
 موضوعه ما هو موضوع لمحمولة من الشكل الثالث او محمول من محموله من الشكل الرابع كل ذلك  
 باعتبار الشرائط بحسب الكمية والصفة كذا في شرح المطالع وقد عجز المصنف عن هذا المنة  
 بقوله اعني التفسير اي تكميل المقدمات اخذ من فوق اي من النتيجة لانها المقصد لا على نسبة  
 الى الدليل قوله التحليل في شرح المطالع كثيرا ما يورد في العلوم قياسات نتيجة المطالع  
 الهيئات المنطقية لتسايل المركب اعتمادا على الفطرة العامة بالقواعد فان اردت ان تخرج  
 انه على اي شكل من الاشكال فليكن بالتحليل هو عكس الترتيب حتى يحصل المطلوب فانظر الى  
 القياس المنجمله فان كان فيه مقدمة تشارك المطلوب كاجزائية فالقياس استثنائي  
 وان كانت تشاركه المطلوب باجزيائية فالقياس اقتراني ثم انظر الى طرفي المطلوب

لا بد من العلم بالشيء قبل العلم بالشيء الآخر  
 لا بد من العلم بالشيء قبل العلم بالشيء الآخر  
 لا بد من العلم بالشيء قبل العلم بالشيء الآخر

44

لا بد من العلم بالشيء قبل العلم بالشيء الآخر  
 لا بد من العلم بالشيء قبل العلم بالشيء الآخر  
 لا بد من العلم بالشيء قبل العلم بالشيء الآخر





وهذا بالمقاصد اشبه فقط

قوله و هذا بالمقاصد اشبه اي الامر الثالث اشبه بمقاصد الحق من  
 بمقدارته ولذا ترى المتأخرين كصاحب المطالع ليوردون ما سوى التحديد  
 في مباحث الحجج ولو ارجح القياس اما التحديد فشان ان يذكر في مباحث المحدث  
 وقيل هذا اشارة الى العمل كونه اشبه بالمقصود ظاهر المقصود من العلم والعمل  
 جعلنا الله واياكم من الراغبين في الامر من وزرنا بفصله وجوده سبحانه في الدنيا  
 بحج نبيه محمد خير البرية والحمد لله وحده والصلوة والسلام على خير موافق ومعين آمين

تم

خاتمة الطبع الحمد لمن علمنا تهذيب الكلام والصلوة على من فاق بمنطقه على النصحا  
 السلام وعلى له وصحبه الكرام انا بعد فلما كان ينطق التهذيب من ان في البرية دولة ورجع لما حوته  
 الصفا السطاوله كيف لا وقد صنعت الجرح الحق طول الباع الجرح المدقق بالانواع مولانا سعد الملة ولدين  
 الفتقاراني توجب العلم الى حل متعلقا بالفضل الى كشت معصلا من اجل شرحه شرح مولانا جمال الدين الدوا  
 واقفي اثره كمنه مولانا عبد الله بن الحسين البزدي صاحب التحقيقات والتدقيقات علامه  
 زمانه بلا دقاع وخاتمة محقق العم بالانواع ذكر الفاسل المحي في خلاصة الامر في اعيان القرن السابع  
 عشر لم يدان احد في عصره منهم في جلالة القدر وعلو المنزلة وكثرة العرف حقا مستحق عليه الصلاة  
 والسلام كان يقيم البيت في السكينة والانساف في المباحثه ومن اخذ عنه بهذا الدين محمد بن الحسين  
 صاحب خلاصة الحساب ابراهيم الهمداني وولده حسن علي خيرهم وله مولفات مفيدة سهلة العبارة مع  
 منها شرح القواعد في التفسير والعيان وحاشي الشرح المختصر على التلخيص للسعد وحاشية على حاشية  
 على الشرح المذكور شرح التهذيب وغير ذلك كانت فانه منتهى خمسة عشرة بعد الالف بمدينة  
 وقد تلاو في الشرح في هذا الزمان بين علماء الزمان الائمة لهم وعلوم الى جبايزه واياهم كازالوا جبار  
 في الصفا فتوجه الى تحشيتة بالحواشي المشيدة التبريد الحق والجرح المدقق لانا بالوحيات محمد بن الحسين الكنتوي  
 ادم فيضه الطلي وطبعه ذلك متصفح فاضل العالم الفاضل الكنتوي سيد محقق في المطالع الملو  
 المنتبأ محمد بن الحسين الكنتوي في آخره مولانا محمد بن عبد الله بن الصلوة على سيد المرسلين

دفعه دوم السجل

قوله و هذا بالمقاصد اشبه اي الامر الثالث اشبه بمقاصد الحق من بمقدارته ولذا ترى المتأخرين كصاحب المطالع ليوردون ما سوى التحديد في مباحث الحجج ولو ارجح القياس اما التحديد فشان ان يذكر في مباحث المحدث وقيل هذا اشارة الى العمل كونه اشبه بالمقصود ظاهر المقصود من العلم والعمل جعلنا الله واياكم من الراغبين في الامر من وزرنا بفصله وجوده سبحانه في الدنيا بحج نبيه محمد خير البرية والحمد لله وحده والصلوة والسلام على خير موافق ومعين آمين

٤٨

# البيان العجيب في شرح ضابطه الشيب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو الله الصلوة على من يستحقها وبعد هذا البيان العجيب في شرح ضابطه الشيب في  
سلك التحرير من بضاعة الادب التقصير محمد عبد الحليم الانصاري الشباو الكسوي مولد ابن مولانا محمد بن عبد الوصل الى  
غاية متمناه حينئذ لبعض الاجاب متوكلا على الله الصلوة على من يستحقها وبعد هذا البيان العجيب في شرح ضابطه الشيب في  
وعاشم الاستقبال المصنف سعد الله عمالة العبد الفراع عن توضيح الاشكال الاربعة وبيان شرح الضابطه ان يذكر امر كل واحد بمجلا مفيد  
صنعة وحفظه وضابطه شرح الاشكال الاربعة ملقى عليك لان الضابطه من صفة حفظ وهو في الاصطلاح عبارة عن  
حكم كلي يطبق على جزئيات موضوعية كحل ضرب في كل الشكل الاول نتج موجبة كليتة تسمى بها الحفظه جميع الاحكام والنتائج للنقل من  
الوصفية الى الاسمية كما في النتيجة واثبات ان المراد منها بالضابطه هو المصنف المختصر المحتوى على ما سبق تفصيلا من الشرح الطويل في الاسمية  
الاقترايات التحليلات واذا روي هذا الامر في كل قياسها كان متجانسا لا بد في اشكال ايقال الاقتران التحليلي من ان يكون  
المنضم على سبيل منع الخلو فلا مشاحة في اجتماعها كما استشف عليه ان مجموع موضوعية الاوسط العموم بمعنى الشمول والبار في  
قوله موضوعية للصدية وامانته الى الاوسط ضافة الصفة الى الموصوف اي من شمول الاوسط ان كان موضوعا لقفية جميع  
ولا يكون شمول الاوسط ان كان موضوعا لجميع افراده لاني قضيتة كليتة يكون موضوعا اوسط فالمراد بهذا القول كون المقدمة التي هو موضوعها  
الاوسط كليتة بان يكون جميع افراد الاوسط الموضوع محكومة عليها بالا كبر او بالاضعوف وبهذا يتحقق انفع ما ورد له الفصل  
من ارجان من ان المتبادر من هذه العبارة انه لا بد من ان يكون الاوسط نفسه كليا ان كان ذلك الاوسط موضوعا لان يكون  
المقدمة التي يكون الاوسط فيها موضوعا كليتة والشرط هو كون المقدمة التي يكون الاوسط فيها موضوعا كليتة لا كون الاوسط نفسه  
كليا لا يقال ان رادة كليتة القضية من مجموع اصطلاح غير اننا نقول ان العموم هو الشمول لفته ولما كان من شمول الموضوع وكون  
القضية كليتة تلازم كني باحد هاهنا من الاخر ولا مشاحة في الكناية بل هي تلغ من التصريح ثم اقول ان هذا القول شارة الى كليتة  
كبرى جميع ضروب الشكل الاول ولا موضوعية للاوسط في هذا الشكل الا انها اولى كليتة احدى مقدمتي اشكال الثالث من الضعف  
او الكبرى لان الاوسط في هذا الشكل موضوع فيها وكليتة احدى مقدمتي اشكال الاول والثاني والثالث  
والرابع والسادس والثامن من الشكل الرابع لان الاوسط الموضوع في هذه الضعف عام لجميع افرادها واما الضرب الحاشي والسادس  
من الشكل الرابع فلا يتدرج ان تحت قوله مجموع موضوعية الاوسط لان هاهنا التي الى الاوسط فيها موضوع لليتة كليتة بل  
في الحاشي من موجبة جزئية وفي السادس من جزئية فاهم اشار بهذا القول الى شرط اشكال الاول والثالث والضعف الضروب من الرابع  
وراء الترتيب والسادس كما في ما قال بعض الشراح وهذا اشارة الى كليتة الكبرى في الشكل الاول وكليتة صغرى في الشكل الرابع  
ليس من مقتضى لا يقال ان هذا القول المجمع يشير الى ان كل قضية فيها بالاوسط موضوع لا بد من ان يكون كليتة فليعلم ان يكون متبا

ان المولى في قوله  
الضابطه الشيب  
ان المراد من  
الشكل الرابع  
في قوله  
الضابطه الشيب

الشكل الثالث كليتين لكن لا وسط موضوعهما وهذا باطل ان الشرط في الشكل الثالث انما هو كونهما كليتين لا كليته  
 المقدمتين لان القول لا يتم تلك الاشارة بل هذا القول من لفظ اشارة الى القضية الممثلة وهي ان القضية التي يكون موضوعها  
 اوسط تكون كليته وكلها كان احد مقدمتي الشكل الثالث كليته صدق ان هناك قضية كليته موضوعها اوسط فلا يصح ملاقاته للاصغر  
 متعلق بقوله عموم لضمير المحرور بالاضافة راجع الى الاوسط بالفعل الى فعلية الحكمين الا وهو الاوسط غير ان ليس عموم موضوعية الاوسط  
 مطلقا بل مع احد الشيين على طريق منع الخلو مع ملاقاته للاوسط للاصغر المتعدية لفعلية الحكم بان يكون حمل الاوسط على  
 الاصغر ايجابا بقية الفعلية الحكم كما في صغرى جميع ضروب الشكل الاول الى الاوسط في الشكل الاول محمول على الاصغر وان يكون حمل  
 الاصغر على الاوسط ايجابا بقية الفعلية الحكم كما في صغرى جميع ضروب الشكل الثالث لان الاصغر محمول على الاوسط بالفعل ايجابا  
 في الشكل الثاني كما في صغرى الاولى والثاني والرابع والسادس من الشكل الرابع وهو الضرب الثالث اساسا والثامن  
 من الرابع فان صغرى الاولى بالية لضمير المحرور لا يحل الاستدلال به في صغرى فان صغره وان كانت معجبة لكنه لا يتحقق فيها ما انضم له الملاقة  
 الية عموم موضوعية الاوسط كونهما كليتين فالمراد ان هذا القول الى شرط الشكل الاول والثالث بحسب الكيفية الوجهة هي ايجاب الصغرى  
 وفعلية تصدق بالذات الى شرط صغرى الضرب الرابع المذكورة من الشكل الرابع كفاية وجبة تعاد بالعرض كما في القول السابق عني  
 عموم موضوعية الاوسط فلهذا في شرط الشكل الاول والثالث في الضرب الرابع المذكورة من الشكل الرابع بحسب الكيفية سبب ثبت ما تارة في  
 السابق الى شرط صغرى الضرب الثالث والثامن من الشكل الرابع ايضا بحسب الكيفية لان هذا الضرب خرج من قاعدة الضمائر في القول الى ملاقاته  
 للاصغر لقول المحرور عني عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل لا يثبت على غير الضربين في هذا القول تمت الاشارة الى جميع  
 شرط الشكل الاول والثالث بحسب الكيفية في الحكم المحرور الى صغرى الضرب الرابع المذكورة من الشكل الرابع كما وجبة كفاية لان شرط الشكل  
 الرابع لا يثبت بكونه متعادلا من هذا التفصيل ان وقع انهما متعادلا او واه الفاضل من راجعان من ان لفظ بالفعل زيادة اذ اذخل له  
 في الشكل الرابع فان ايجابا بالفعل لا يشترط في الشكل الرابع صلاحي ايجاب فقط شرط في نفس وجبة اندفاع لفظ بالفعل ههنا لبيان  
 شرط الشكل الاول والثالث بحسب كونهما كليتين صغرى بالذات فلا يكون ذلكا على ان قوله فان ايجابا بالفعل لا يشترط في الشكل  
 الرابع اصلا غير صحيح لا يشترط فعلية المقدمتين في الشكل الرابع قال شارح المطالع الاستعمال المكنة في هذا الشكل اصلا معجبة كانت  
 او سالت انتهي فاقبل من ان مراده عدم اشتراط الفعلية على ما مر من شرط الشكل الثالث في نفسه هذا الكتاب في ان نفسه انه يابا قوله لا يشترط  
 موافقا لاصلا كما لا يخفى وثابتها بالجمع لما ذكر في فعلية صغرى الضرب الرابع المذكورة من الرابع فعليا ان يذكر الشرط الاخر الرابع  
 بحسب كونهما كليتين المذكورة في المطولات واندفاع هذا التوهم لا يخفى على البصير فان المقصود انما هو بيان شرط الشكل الاول والثالث  
 بحسب كونهما كليتين شرط فعلية صغرى في الضرب الرابع المذكورة من الشكل الرابع فمقتضى ذلك وتبين ان شرطه عليه ذكر شرط  
 اخر ايضا فاما التمام ان الاو ان اير قوله بالفعل عني له حمله على الاكبر لان ذلك معتبر في هذا الحمل ايضا ووجه اندفاعه ان لو كان  
 المقصود بيان وجبة الضرب الرابع المذكورة من الشكل الرابع فعلى لمصنفه ان يوضح قوله بالفعل عني له حمله على الاكبر لكونه متعلقا  
 بالملاقات والحمل كليهما فيكون الفعلية شرط فاما القيمة فمفعول الاكبر ايضا او ليس فليس فليس لا يقال ان المتبادر من قوله  
 الحمل لا يوجب بالملقات لا يشعر بفعلية فلفظ بالفعل زائد لانا القول هذا انصرح لما علم فمقتضى الاستدلال فاما في المقادير



القاضي نجم الملته الذي يرحل من ان الاشارة الى فعلية صغرى الضرب الرابع المذكورة من الشكل الرابع انما ثبتت ان الزم من فرض عدم  
اشتراط فعلية الصغرى في ضرب من تلك الضروب بخروج الفعلية من تلك الضروب لان الضرب الرابع لان هذا الضرب ليس له اشتراط  
قوله عموم موضوعية الاكبر ولا في قوله عموم موضوعية الاوسط مع حمله على الاكبر لان كبرى هذا الضرب سالبة جزئية فلا بد من ان يكون اختلاف  
قوله عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل لان صغره موجبة كلية لا يعلم بخل تحت هذا القول فيخرج الضرب السالب  
عن الضابطه واما الضرب الثاني من الشكل الرابع فلو فرض انهما لا يندرجان تحت قوله عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل لان  
صغره انما ممكنة فلا يخرج عن الضابطه لانها لا يندرج تحت قوله عموم موضوعية الاوسط مع حمله على الاكبر لان كبرى هذا الضرب سالبة جزئية  
موجبة صغره انما ممكنة فيشمل الضابطه عليها وان فرض ان الفعلية ليست بشيء فحينما وكذا الضرب الرابع من الشكل الرابع لو فرض عدم  
فعلية الصغرى فيه لا يخرج عن الضابطه لانه يندرج تحت عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيفية لان كبرى هذا الضرب سالبة كلية  
وصغره موجبة كلية وبالحكمه اير الاشارة الى اشتراط الفعلية في هذه الثالث ففحين ان كونه الصغرى ممكنة في الضرب الاول  
والثاني والرابع من الشكل الرابع انما هو بالانخفاض عن المطلوب فان لواقع اشتراط فعلية الصغرى في الشكل الرابع فيندرج هذه  
الضروب الثالث في عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل لما اندرجت فيه تحققت الاشارة الى فعلية الصغرى  
في هذه الضروب الثالث مثال امارونا بالملاقات الحاصل في الجوابي حمله على معناها اللغوي اي بايكده كبريوتين والسلب ليس  
الاسلوب للملاقاة ذلك القول ان الاجاب يكونه فردا اقوى متبادرين الحول المطلق فيصيرت الى الفرد الكامل فانه فرع ما اورده  
الفاضل من زجرجان من الملاقاته هي الارتباط والنسبة الحكمية التي هي مواد الاجاب السلب كليها الا الحكم الاجابي فقط انتهى لا يقال  
لما يربد بالملاقات الاجاب فلم يقل المص مع اجاب للاصغر مقام قوله مع ملاقاته للاصغر لاننا نقول ان اجاب الاوسط للاصغر  
عبارة عن حمل الاوسط على الاصغر في لا يثبت الاشارة الى شرط الشكل الثالث وبعض الضروب من الرابع كنهها او حمله على الاوسط  
وهذا معطوف على قوله ملاقاته على الاكبر والمرد بالحل الحاصل في الجوابي لعني انه ليس عموم موضوعية الاوسط مطلقا بل مع حمل الاوسط  
على الاكبر اجابا بأكمله وبعضها فمذا الاشارة الى شرط كبرى الضرب الاول والثاني والثالث والثامن من الشكل الرابع كنهها لان كبرى  
هذه الضروب الاربع موجبة وكما عدم تقييده قوله حمله على الاكبر بالكلية او الجزئية ولا شك في ان كبرى هذه الضروب الاربع المذكورة  
من الرابع كلية او جزئية وتسن بهنا اندفع ان الاشعار في هذه الضابطه الى شرط كبرى الضرب الثامن لان لا يثبتها قوله عموم موضوعية  
الاكبر فان تلك الكبرى ليست بكلية بل بجزئية موجبة ولا قوله عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر لان الاوسط في هذه الكبرى  
انما لاقي بالاكبر لا بالاصغر ولا قوله عموم موضوعية الاوسط مع حمله على الاكبر فان هذا القول لا يشترط بالكلية او جزئية فانهم وانما  
خصصنا هذه الضروب الاربع من الشكل الرابع لان الضرب الرابع والخامس والسابع كبرها سالبة فلا تندرج تحت حمله على الاكبر  
اجابا واما الضرب السادس فكبره وان كانت موجبة الا ان صغره سالبة جزئية فلا يصدق على تلك الصغرى ما نفهم الى هذا الحمل  
وهو قوله عموم موضوعية الاوسط وما قال بعض العلماء من ان قوله حمله على الاكبر اشارة الى كبرى الضرب الرابع من الشكل الثالث  
ففيكون كبره سالبة كلية ليشمل الحمل الاجابي على ان الاوسط ليس محمولا بهما كحمله على الاكبر بل الاوسط موضوع في مقابلة متي  
الشكل الثالث وما قال الشارع الزوي بهنا تمت الاشارة الى شرطها جميع فردا في الشكل الاول والثالث وتنبه لضروب

سلك الى الاولى  
بزرگ سطر  
نعمه الله ١٢  
الاول والثاني  
والثالث  
والرابع  
والسابع  
والثامن  
١٢



والاخر اطلح فالمرزوم شانه بالمرزوم فلان القضية منحصره بالحصر العقلي الذي لا يرد في النفي والاثبات في الحملية والشرطية واما البطلان الثاني  
فلان الحملية قضية فيها الحمل على ايجاب يعطى في الاصطلاح على ما تقدم وليس الايجاب في السالبة فليست السالبة حملية واما عدم  
كون السلب شرطيا فظاهر بقرينة او دوات شرطية فيها اللاحق لان يقال ان القضية منحصره في الحملية والشرطية والحملية ليست  
جبرية عن قضية فيها الحمل بل هي عام من كون فيها الحمل سلبا كحل فليس الحملية السلب ايضا ثم قال المعهود اما مجموع موضوعات  
الاكبر مع الاختلاف في اختلاف المقدمتين في الكيف مبنيا للامم الذات من الشبهات الذين كرتا سابقا لانه لا بد في انتاج الاشكال  
الرابع من احدهما وعاطفا هذا القول على قوله ما مر مجموع موضوعات الاوسط ومعناه على قياس ما مر كون الاكبر الكاسر موضوع  
القضية عاما وشاملا للجميع افراده وكفى بكون القضية التي موضوعها الاكبر كلية لكن ليست هذه الكلية بالاطلاق بل مع كون  
المقدمتين اى الصغرى والاكبر مختلفتين في الكيف اى الايجاب السلب من مبنيا فتفطن ان قولنا مع الاختلاف في الكيف  
متعلق بمجموع موضوعات الاكبر لا بمجموع موضوعات الاوسط ايضا كما يفهم من تحرير بعض الساتر كيف فان يستلزم من كون الاختلاف  
الكيف شرطيا في الشكل الاول ايضا فالمرزوم قد اشار بهذا القول الى شرط كلية الكبرى مع اختلاف المقدمتين في الكيف في جميع اقسام الشكل  
الثاني لاني لا وسط محمول في كبريا على جميع افراد الاكبر فكيف ما دونه مع الاختلاف في الكيف الى شرط كلية الكبرى في اختلاف المقدمتين في الكيف  
في الضرب الثالث الرابع الخامس والسادس من الشكل الرابع لان وسط محمول في كبرى هذه الضرب على جميع افراد الاكبر فكيف ما دونه في هذه الضرب  
الاختلاف في الكيف اجتهاد فالضرب الثالث والرابع والشكل الرابع والرابع قد اندرجا تحت كلا شقي الترتيد الاول المذكور ليقول اما من مجموع موضوعات  
الاوسط واما من مجموع موضوعات الاكبر ان قوله مجموع موضوعات الاوسط يوصى الى كلية صغرى يدين الضربين وقوله مع ملاقاته  
للاصغر إشارة الى ايجاب صغرى الضرب الرابع وقيلتها وقوله او حمله على الاكبر إشارة الى ايجاب كبرى الضرب الثالث والرابع  
الضرب الرابع لكون كبراه سالبة كلية فاندراج الثالث في الشق الاول كما وكيفا بحسب المقدمتين في اندراج الرابع تحتها باعتبار  
الصغرى فقط واندرج يدين الضربين في الشق الثاني كيفا وكما بحسب المقدمتين في اندراج الترتيد الاول على سبيل منع المحل  
دون منع الجميع والحقيقة في غير من مبنيا بوجهين الاول ان شرط في الشكل الرابع على تقدير اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية  
احد سمها كلية الكبرى فقط واجمعنا الفاضل من زباجان ما دونه اشار الى كلية الصغرى في الشكل الرابع بقوله من قبل اى مجموع موضوعات  
الاوسط والى كلية الكبرى في ذلك الشكل بهذا القول ادرج بين القولين لفظ اما فثبت الاشارة الى كلية الاكبر من  
كلية ما لفظا واما الثاني ما اورد الفاضل من ان الصواب حذف كلية ما من قوله مجموع موضوعات الاوسط وقوله اما من  
مجموع موضوعات الاكبر لان المقصد بيان شرط الاشكال الرابع معاني الضابط على المقدمتين من قوله وضابط شرطية الضابط  
والاشكال لا يرد فيها من هذه الشرط باجمعا لا مخصصا قد كررته ما يفيد الاشارة الى بعضها في الرابع بقوله لا كلها مثلا اذ اورد  
ان جميع شروط الصلوة والركعة والصوم والحج معا فحسب ان نقول ضابط شرطية الرابع انه لا يرد فيها من الموضوعات  
وعدم الاكل استطاعة بايراد الواد الى على الجمعية فاذا قلنا وضابط شرطية الرابع انه لا يرد فيها من الموضوعات  
الحج بل فقط اما واد كان غلطاً قطعاً فان قلت ان هذه قضية واقعة المحل مكرمة من جزئين متساويين والمنطق يقتضي لهم دون  
اوا وفيما القولين يبا بالاشجار وما لا حرج قلت ان هذه القضية هي ان لا يرد فيها من الموضوعات

ايضا الى ان  
الاكبر واللام  
موضوع من الموضوعات  
الاربعة

ايضا الى ان  
اللام واللام  
موضوع من الموضوعات  
الاربعة

ايضا الى ان  
اللام واللام  
موضوع من الموضوعات  
الاربعة

١٦





الاختلاف في الكيفية في الشكل الثاني فاذا كان في الصغرى ايجاب لا بد من ان يكون في الكبرى سلب اما الفعلية فلكون المطابقة  
العامة اعم من الكبريات سواء كانت في النسبة الى وصف الاكبر فلان المطابقة العامة السالبة هي ما تدل على سلب الاوسط  
عن ذات الاكبر بالفعل واذا كان الاوسط مسلوبا عن ذات الاكبر بالفعل كان مسلوبا عن وصف الاكبر قطعيا بالفعل لكون  
الذات لازمة للوصف ولا شك في ثبوت في دوام الايجاب فعلية السلب افا فرضنا ثبوت الفعليتين متحدتين في الاطراف كما هو  
واذا ثبتت المناقاة بين الدائمة وبين اعم هي الفعلية تحققت بينهما وبين الاخص في اوراق القضايا ضرورة وجود الاعم في  
الاخص فظنر انه اذا تحققت المناقاة بين الحجر والحجر والحجر والحجر ايضا وهما سؤل في كون الصغرى اذا  
كانت دائمة والكبرى مطلقة لاسيما الوصفيات الاربع يكون في الكبرى نسبة وصف الاوسط الى ذات الاكبر بالفعل ولا  
يلزم من ان يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر ايضا بالفعل لا ترى الى قولنا لا شيء من الكاتبت تحرك الاصابيح  
بالفعل فانه ليعلم سلب تحرك الاصابيح عن ذات الكاتبت ولا يصح سلب تحرك الاصابيح عن وصف الكاتبت فانه لا يكون نسبة  
وصف الاوسط الى وصف الاكبر بنافية نسبة وصف الاوسط الى ذات الاكبر فلا يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بنافية  
وصف الاوسط الى ذات الاكبر بل يكون اقعة لما كان في قولنا لا شيء من الفلك ليسكن في السما وكل متحرك حيوان من كثر بالفعل  
فان نسبة وصف الاوسط الى الساكن في وصف الاكبر المتحرك الحيوان وام السلك في الحقيقة موافقة لنسبة وصف الاوسط الى  
الساكن في ذات الاكبر من الفلك بهذا اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى ممكنة فلا يلزم في الكبرى من مكان لنسبة بالنظر الى ذات  
الاكبر ان يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر ايضا بالامكان حتى تكون منافية لنسبة وصف الاوسط الى ذات الاكبر  
بالضرورة كما في قولنا كل كاتبت ساكن في الاصابيح بالامكان فثبتت ساكن في الاصابيح لذات الكاتبت بالامكان وليس ثبوت وصف  
الكاتبت بالامكان كما لا يخفى فلي هذا كان على المعبر ان يقول مع مناقاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر او  
ذاته لنسبة الى ذات الاكبر من غير هذا السبيل للعلم لان يقال انه اراد المص من وصف الاكبر بالثبوت الذات ايضا على  
سبيل عموم الجواز فمال من هنا اندفع ما قال بحر العلم حمله على شره سلم العلم ان ضابطه يحتاج هذا الشكل احد  
الامر من اما مناقاة النسبة المتحققة في الكبرى الى ذات الاكبر للنسبة المتحققة في الصغرى الى ذات الاكبر ليدل على حقيقة  
الذاتين ويلزم دوام سلب الاكبر على الصدق عليه الاكبر واما مناقاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر التي تضمنها الاكبر  
الوصفية لنسبة الى ذات الاكبر ليدل على عدم صدق وصف الاكبر على ذات الاكبر بالحجة التي ينسب بها اليها الاوسط  
فما ظن المتقار ان ان مناقاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر لنسبة الى ذات الاكبر ضابطه هذا الشكل فانه غلط فاش  
انتهى واذا كانت الكبرى من القضايا السلك التي ينكسر البنا والصغرى اية موجبة من الوجبات سكو لممكنين كما في قولنا  
ان يكون نسبة وصف الاوسط الى الكبرى في الكبرى اعم من الايجاب اعم من وصف الاكبر لنسبة وصف الاوسط الى الكبرى  
الى ذات الاكبر فعلية سلب كمن العرفية العامة اعم من النسبة المتكشفة السو وفعلية اعم من الوجبات سكو لممكنين كما في قولنا  
يحوي بالفعل كل انسان بالدم انسانا ولا يثبت ثبوت في دوام الايجاب فعلية السلب ان كانتا متحيتين في الموضوع محمول واحد  
الثاني بين الامر بين العرفية العامة والمطابقة العامة لزم من الاخصين قال بقا صغر ايمان بالخص ان قوله مع مناقاة

سواء كان  
غيره الى

سواء كان  
الوصف  
الايض  
الانسان  
ان  
مطلوب  
ان  
يحيى

التي هي عام لا بد من منافاة النسبة مطاقا في جميع الصنوع لا يستقيم لان من صعب ان يكون الصغرى ضرورية  
والكبرى ايضا ضرورية ولا منافاة بينهما حيث الجثة الان يقال ان الصغرى والكبرى في هذا الشكل مختلفان في الكيفية ولا شك  
في ان بين الضرورية الموجبة والنسبية منافاة لكن بقي شيء وهو انه لا منافاة بينهما حيث الجثة ضرورية ان الضرورية جثة واحدة  
وكلاهما انما هو في الجثة فقط الان يدعى ان هذا يعني على الحرف فان قلت يكن ان يكون معنى قولهم منافاة النسبة ان لا بد  
وان يكون الكبرى منافية للصغرى بالاجابة السلب في بعض الصنوع الجثة ايضا قلت ان كل هذا اللفظ على هذا المعنى مستبعد  
جدا واذا كانت الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او مشروطة عامة او خاصة يكون نسبته وصف لا وسط المحمول الى ذات الصغرى  
الموضوع في الصغرى بالمكان لا يجاب مثلا ونسبته وصف لا وسط المحمول الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى بضرورة السلب  
كل كاتب يتحرك الاصلح بالامكان لا شيء من الساكن يتحرك الاصلح بالضرورة مادام ساكنا ولا ممتدة في ثنائي مكان لا يجاب ضرورة  
السلب كما انما يتجدي الموضوع المحمول انما قلنا ان نسبته وصف لا وسط المحمول الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى بضرورة السلب  
لان الكبرى الضرورية كما كان وصف الاوسط المحمول فيها سلبا بحرف في الاكبر الموضوع بالضرورة ما وسمت بوجوده كما ان  
عن صفها العلوي ايضا لكون الذات لازمة للوصف فان قيام الوصف بنفسه متمتع واما في المشروطة الكبرى فلان الضرورية  
فيها وان كانت بالنسبة الى جميع الذات والوصف لكل الوصف لا امتناع قيامه بوصفه يستلزم مجموع الذات والوصف فيهما  
يستلزم الوصف ضرورة فلما كانت الضرورية بالنسبة الى مجموعها تحققت بالنسبة الى الوصف ايضا كما قيل واذا كانت  
الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية يكون نسبته وصف الاوسط المحمول الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى بالامكان ونسبته  
وصف الاوسط المحمول الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى بالضرورة ولا مشبهة في ثنائيها اذا كانتا متحدتي الطرفين  
محو كل حيوان يتحرك بالضرورة ولا شيء من الفلك يتحرك بالامكان لا يقال لم قال المص مع منافاة ولم يقل مع منافاة لاننا  
نقول ان الممكنة ههنا كما تحقق مع الضرورية كذلك تحقق مع المشروطين ايضا ولا منافاة بين الممكنة والمشروطين الا  
فانما فاقهم من المناقضة لمصطلحية لان المناقضة عدم الاجتماع صدقا وكذا بالامنافاة عدم الاجتماع صدقا فلو فرض الموضوع  
واحد فالتنافاة نعم ما كان بين المقدمتين تافض مصطلح كما في الممكنة مع الضرورية وما لم يكن بينهما تافض مصطلح كما في غيرهما  
ثم اعلم ان بعض الشراح قال انما قيد المص الاكبر بالوصف والاصغر بالذات لان الاصغر موضوع المطلوب فلا يكون الا ذاتا  
والاكبر محمول المطلوب فصاروصفا فعبه به ثم اعرف في ذلك الشارح بالتوضيح ان الصغرى اذا كانت ممكنة والكبرى مشروطة  
عامة او خاصة فيكون نسبته وصف الاوسط المحمول الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى بالمكان لا يجاب مثلا ونسبته  
الاوسط المحمول الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى بضرورة السلب لظهور الوصف والمنافاة بين الضرورية والسلب بالظن  
الى الوصف وبين ان كان لا يجاب حسب الذات الا ترى ان لا ثنائي بين قولنا كل كاتب ساكن الاصلح بالامكان وقولنا لا  
من الكاتب ساكن الاصلح بالضرورة مادام كاتبنا وكذا اذا كانت الصغرى مطلقة عامة مع الكبرى المشروطة  
العامة والخاصة العرفية العامة والخاصة فممكنة وصف الاوسط المحمول الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى بضرورة  
السلب مثلا لا يقل من ان يكون نسبته وصف الاوسط المحمول الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى بضرورة السلب

اللفظ العام  
وغيره  
من ان  
اللفظ  
يكون  
مستبعدا  
انما قال  
مثلا  
لما مر  
فقد ذكره  
المر  
سك  
اللفظ  
بضرورة  
نسبة  
مستبعد  
اللفظ

ولا منافاة بين مخالفة السلب بالنظر إلى الذات وادام الایجاب بحسب الوصف الا ترى ان السلب يحرك لا يصلح  
 بالفعل نظر الى ذات الكاتب يجامع ضرورة ثبوتها بالنظر الى الوصف ثم اجاب لك اشاع بان المراد منافاة  
 نسبة الكبرى مع نسبة الصغرى منافاة نوع نسبة فان بدل الضرورة الوصفية بالضرورة الذاتية او الدوام  
 الوصفى بالدوام الذاتى تحقيق المنافاة بين القديمتين الصويتين المذكورتين قطعاً وبالحكمة لنوع الدوام مناهل لنوع  
 الاطلاق ولنوع الضرورة مناهل لنوع الاسكان ان لم يكن مضموم الدوام الوصفى مناهل لمضموم الاطلاق الذاتى وخصوص  
 الضرورية الوصفية مناهل لمضموم الاسكان الذاتى ثم رده بالجابان على هذا توجد تلكا منافاة فى الصور الغير المنتجة ايضا  
 كحاصل الاختلاطات المنتجة المذكورة حتى تتلاط الصغرى المشترطة العامة او الخاصة مع الكبرى الممكنة واقتلاط الكبرى  
 المطابقة العامة مع الصغرى المشترطة العامة او الخاصة او العرفية العامة او الخاصة لان نوع النسبتين بيان ان ليس  
 منهما من الذاتى والوصفى متنافيين بالحكمة لو حملت المنافاة المذكورة على ظاهر ما هو متنا فى خصوص النسبتين المذكورتين  
 القديمتين لم يكن هذه المنافاة موجودة فى كثير من الاختلاطات المنتجة قبل خروجها وان صرفت المنافاة عن ظاهر ما وارىد  
 متنا فى نوع النسبتين كانت موجودة فى كثير من الاختلاطات الغير المنتجة ايضا فيلزم دخولها فيجثل الضابطه طردا وحكسا  
 قد يرد يرا فاقا وقد يرد ربا لالتقاء بيان الثانى اى كلما انتفى احد الطرفين لم يتحقق المنافاة انه اذا لم يكن الصغرى مضموم  
 عليه الدوام اى لا تكون دائمة مطلقة ولا ضرورية مطلقة ولا يكون الكبرى من القضايا الست منعتة السو لكان الاخص من غير  
 المشترطة الخاصة والاخص من الكبرى باث تسع التى لا ينكسر لبعها الوقتية وفى المشترطة الخاصة بحكم الضرورة الایجاب مثلا  
 مادام الوصف لادائما ويكون الوقتية ضرورة السلب وقت معين لادائما ولا منافاة بين الضرورة الایجاب مثلا بحسب الوصف  
 لادائما وضرورة السلب وقت معين لادائما عند اتحاد الطرفين كتحليل الى يكون فى كل لوقت الذى فيه ضرورة السلب من اوقات  
 الوصف العنوانى بل غير نحو كل مخفف منظم بالضرورة مادام مخففا لادائما ولا شئ من القمير بظلم وقت التزيع لادائما  
 وبين انه لا منافاة بين ضرورة ثبوت الاطلام لذات المخفف مادام الوصف اى الانخساف لادائما وبين ضرورة  
 سلب الاطلام عن اثار القمر فى وقت التزيع عند اتحاد الطرفين ايضا لان وقت التزيع ليس من اوقات الانخساف اذا  
 ارتفع التنا فى غير الاخصين اى المشترطة الخاصة والوقتية ارتفع بين الاعين منهما قطعاً وطيره انه اذا ارتفع المنافاة  
 بين الانسان والكاتب ارتفع بين الحيوان الماشى ايضا وكذا اذا كانت الصغرى ممكنة ولم يكن الكبرى ضرورية ولا  
 فالكبرى ما كان من القضايا الست الممنوعة السو ليا ومن التسع الغير المنعكسة السو لب على الاول فاما من الیستين  
 ولما ليست ضرورية فتكون دائمة قطعاً او من الوصفيات الاربع وخصها العرفية الخاصة وعلى الثانى فاحصها الوقتية  
 ولا شبهة فى انه لا منافاة بين امكان الایجاب فى الصغرى الممكنة وادام السلب مادام الذات فى الكبرى الدائمة نحو كل  
 ماشى ساكن بالامكان لا شئ من انفكاك لساكن فى امكانا منافاة عند اتحاد الطرفين بين كل فلك ساكن به لا مكان لاشئ من  
 انفكاك لساكن فى امكان لادوام عدم الانفكاك فلا يكون الانفكاك مستحيلا وايضا لا منافاة بين امكان الایجاب مثلاً فى  
 الصغرى بين وادام السلب بحسب الوصف لادائما الكبرى نحو كل كاتب ساكن بالاصابع بالامكان بالعدم لاشئ من الیستين





خطباتي وليست لولا ستر العفو على غير الحق بذا هو سهل الله الميسر لكل مصاب + ان بين عليهما  
يوصلني الى الصواب بها انما قبل الشروع في كلام المصنف عن الصفة فانه اخرج من صفاطه اخرج  
وسهل من تفصيل الشرح الكلي مع الاشارة الى ان كل واحد من هذه الاشكال لاثنين والعشرين  
وتقريباً بجملة صفات الصفة فانها لا يشبه الا كذا كذا ان هذه كما وكيفاً فقط فليست صفة او لان احجار من  
الموجبة الكلية وبمن السالبة الكلية مع العلم بغير التميز ومن السالبة الجزئية فليكن هذا الكلام الجيب من ان تعرف  
بمنه المحروف مقدمتي الاشكال بالترتيب في ترتيبين اربعين من السالبيين على وجه التفارص فاقرب  
وجايب الاول واجب بالوجوب والثاني واجب وآت وجايب اوله الثاني واجب وآت وجايب اوله الثاني واجب  
واذ في كل واحد من هذه الجايبين في هذا الاما اخوان من الطلاب ان استخضرت هذا الخطاب قد خضرتم على  
الاعلام في هذا الباب ولينكم حتى الاعانة فيما سباني من شرح هذا الكتاب به فان هذا الاشكال  
عجاب به فاقول ان الصفاطة معرفة اواف القاعدة والقانون وانا على ما انتظم المصنف من صفاطة  
من الصفاطة الاشكال لاربعية في الاسرار الملازم للشرائط المذكورة سابقا في القياس الاقرب الى الحكمي وجودا  
وعدا كما قالوا وفيه ما اقول اما عكسها فلا ينال الاشتغال على كبرى السالعين من الرابع اذا من سالبية  
جزئية لا يشتملها عموم موضوعية الاوسط ولا عموم موضوعية الاكبر لانفسها ولا مع الضمنية المقصورة مع  
الاولى واحدهما وانما الحكم في الصفاطة لا يشتملها على فعلية صغرى بعض الضروب من الرابع كما قالوا او مستف  
عليه مع ان الشرائط السالبة ليست مشتملة عليها لا لاقبال عموم موضوعية الاوسط اعم من ان يكون  
الاكبر محمولاً على ثابت او لا يعني كيف كانت الكبرى الموضوعية كلية كما في الاول من الرابع او جزئية كما في  
الثاني من الرابع كما في الرابع من جزئية كما في السابع في اشتغال على كبرى السالعين قطعاً لانها  
فاذا ايلزم كون الاشكال الاول من الموجبة الكلية الكبرى مع الجزئيتين الصغرى من نتجا من ضرورة اندراجها تحت  
العموم موضوعية الاوسط على هذا التقدير فان قلت انما اضطر على ان مرادهم من الصفاطة الامر على  
تملك الشرائط متى وجدت الشرائط ووجدت الصفاطة من غير عكس كلي فاباس باشتغالها على غير تلك  
الشرائط ايضا كفعليته صغرى بعض الضروب من الرابع وهي الاول والثاني والرابع السالعين كما سبقت  
قلت هذا التجهيز مع عدم لبقار الصفاطة على الحسن واللفظة على هذا التقدير في غاية اسخافة الاشكال ان  
الصفاطة هي الامر بحمل الشرائط المنفصلة ولا شك ان الحمل عين لفصل واما الفرق بالاجمال والتفصيل

[illegible]



[illegible]

اذا لم يوجع الا يصدق عليهما والاولا فانها لو كانت في ههنا تمت الاشارة الى جميع شرط الشكل الاول والثالث كما وكيفا  
 وجهه الى صغرى الضرر والاربعة المذكورة كما ذكرنا وجهه الى اشارة الى صغرى ضرر والاربعة استطرادية ضمنية  
 اذا المقصود ههنا بيان جهة الشكل الاول والثالث قد بين في ضمنية جهة الرابع في الجملة فلا يصلح ان يحسن هذا كما اذا ربيت  
 سماها في صيد فاصلا في صيد آخر ايضا فهو من الاتفاقات المستترة لا بالقصد الارادة واشد حسب الحال هذا المصطلح العاقل  
 راجح خوشن بل ذكره بآيديك شمه وكارة فتأمل فيما سبق ولو كان المقصود بيان جهة ايضا فعليه ان يوضح قوله الفصل  
 عن قوله حملة على الاكبر ليعلم بالملافة وكل كلمتها اذ الفعلية شرط فيما يشير اليه قوله وحمله على الاكبر ايضا يوضح كان عليان  
 الشتر لظلالا لية الباقية ليجب التحكيم في المذكورة في المطولات ومن ههنا تبين ان اندفاع قيل ان لا وان  
 يوضح قوله الفصل عن قوله حملة على الاكبر ان ذلك معتبر في هذا الحمل ايضا وكذا اندفاع باقال العار في الجملة بقوله الفصل  
 ايضا غشوى ان لفظ الفصل ايدا ولا دخل في اشكال الرابع فان الجواب بالفعل لا يشترط في الشكل الرابع مثلا بل  
 الايجاب فقط شرط انتهى وجب الاندفاع ان لفظ بالفعل لبيان شرط في الشكل الاول والثالث فكيف يكون ذلك على ان  
 فعلية المقدمتين شرط في الرابع كما بين في موضعه فالقول بعدم اشتراط الفعلية فيه اصلا يعني على السمع عن قولهم ان  
 يحل عدم اشتراط الفعلية على ما مر من شرط الاشكال في هذا الكتاب في نفسه قال قاضي القضاة صاحب  
 ان الضرب كلما مندرجه تحت الضابطه والاشارة الى فعلية الصغرى في اي ضرب من الضرر وبيان ما ثبت  
 اذ يلزم من فرض عدم شتر للما فيه خروجه عن الضابطه ولا تجري ذلك لاني الضرب السابق فقط لانه لما لم يكن  
 واطلا تحت قوله عموم موضوعية الاكبر ولا في عموم موضوعية الاوسط مع حملة على الاكبر لكون كبراه سلبية جزئية  
 فتعين في قوله تحت عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل او صغره موجبة كلية فعلم ان الضرب السابق  
 انما يكون مندرجا تحت الضابطه اذا اندرج تحت عموم موضوعية الاوسط اه والاي لم يخرج عن الضابطه  
 اما الاولان فلو فرض عدم اندراجهما تحت الخارج جان عن الضابطه كما اذا كانت الصغرى ممكنة لاندراجها  
 تحت عموم موضوعية الاوسط مع حملة على الاكبر لكون كبراهي موجبة والصغرى كلية فتشمل الضابطه عليهما  
 ولو فرض عدم الفعلية وبالحكمة لا تجري الحلفت فيها بخلاف السابق اذ لا يمكن ان يفرض صغرى السابق ممكنة  
 والالزم خروجه عن الضابطه هذا خلعت وكذا الرابع اذ افر من فيه عدم فعلية الصغرى لا يلزم خروجه  
 عن الضابطه لاندراجها تحت عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف اذ كبراه  
 سلبية كلية وصغره موجبة كلية فمن اين الاشارة الى اشتراطها في هذا الترتيب انفي

النسيب ١٢  
 قولك يا صلي الله عليه وسلم  
 قولك يا رسول الله  
 أن أو  
 بالفعل إلى  
 الأول والثاني  
 والراجح عنك نعم  
 الاستاذة إلى صحتكم  
 السابغ صحتكم  
 قولك يا رسول الله  
 تخلف التذمة في  
 قوله دون  
 قوله يا رسول الله  
 يعني هكذا إن  
 مندرج تحت  
 العلاء من تحت  
 قولك يا رسول الله

[illegible]

۱۲۰۰  
 ۱۲۰۱  
 ۱۲۰۲  
 ۱۲۰۳  
 ۱۲۰۴  
 ۱۲۰۵  
 ۱۲۰۶  
 ۱۲۰۷  
 ۱۲۰۸  
 ۱۲۰۹  
 ۱۲۱۰  
 ۱۲۱۱  
 ۱۲۱۲  
 ۱۲۱۳  
 ۱۲۱۴  
 ۱۲۱۵  
 ۱۲۱۶  
 ۱۲۱۷  
 ۱۲۱۸  
 ۱۲۱۹  
 ۱۲۲۰  
 ۱۲۲۱  
 ۱۲۲۲  
 ۱۲۲۳  
 ۱۲۲۴  
 ۱۲۲۵  
 ۱۲۲۶  
 ۱۲۲۷  
 ۱۲۲۸  
 ۱۲۲۹  
 ۱۲۳۰  
 ۱۲۳۱  
 ۱۲۳۲  
 ۱۲۳۳  
 ۱۲۳۴  
 ۱۲۳۵  
 ۱۲۳۶  
 ۱۲۳۷  
 ۱۲۳۸  
 ۱۲۳۹  
 ۱۲۴۰  
 ۱۲۴۱  
 ۱۲۴۲  
 ۱۲۴۳  
 ۱۲۴۴  
 ۱۲۴۵  
 ۱۲۴۶  
 ۱۲۴۷  
 ۱۲۴۸  
 ۱۲۴۹  
 ۱۲۵۰  
 ۱۲۵۱  
 ۱۲۵۲  
 ۱۲۵۳  
 ۱۲۵۴  
 ۱۲۵۵  
 ۱۲۵۶  
 ۱۲۵۷  
 ۱۲۵۸  
 ۱۲۵۹  
 ۱۲۶۰  
 ۱۲۶۱  
 ۱۲۶۲  
 ۱۲۶۳  
 ۱۲۶۴  
 ۱۲۶۵  
 ۱۲۶۶  
 ۱۲۶۷  
 ۱۲۶۸  
 ۱۲۶۹  
 ۱۲۷۰  
 ۱۲۷۱  
 ۱۲۷۲  
 ۱۲۷۳  
 ۱۲۷۴  
 ۱۲۷۵  
 ۱۲۷۶  
 ۱۲۷۷  
 ۱۲۷۸  
 ۱۲۷۹  
 ۱۲۸۰  
 ۱۲۸۱  
 ۱۲۸۲  
 ۱۲۸۳  
 ۱۲۸۴  
 ۱۲۸۵  
 ۱۲۸۶  
 ۱۲۸۷  
 ۱۲۸۸  
 ۱۲۸۹  
 ۱۲۹۰  
 ۱۲۹۱  
 ۱۲۹۲  
 ۱۲۹۳  
 ۱۲۹۴  
 ۱۲۹۵  
 ۱۲۹۶  
 ۱۲۹۷  
 ۱۲۹۸  
 ۱۲۹۹  
 ۱۳۰۰





هذا هو المطلوب في هذا المقام وهو ان يثبت ان السلب لا يثبت على سبيل الحقيقة ونحوه

الحكمة عرفنا على مثال ما يلي في مقام وجوب بان إطلاق الحرورية على السالبة للشك لا على سبيل الحقيقة ونحوه  
 ان هذا يستلزم ان لا تكون تلك السالبة قضية بافصلا عن الحملات اذ الحمل عند الحبيب هو الربط  
 الخاص من اعني الايجاب في سلب السالبة في السالبة في الحكم عليه ويدون الربط ولا فاعل يكون قضية  
 فعلا محذورا ولا يدفع الجواب المذكور في السالبة السالبة في المكان سلب الحمل لكن هذا السلب المطبق  
 بين الطرفين في غير القضية الاحتمالية او شرطية والحكمة لا بد فيها من الحمل في السالبة المذكورة ان لم تكن عملية  
 لعدم الحمل فلا جرم اما ان شرطية او مشروطية بينهما وبين الحقيقة وكلاهما باطلاق التسمي الا ان يلزم ان الحكمية  
 اعم من ان يكون فيها الحمل وكذا فافهم قوله على الاكبر متعلق بحمل اي بان يكون الاكبر موضوعا كالا او بعضا  
 هذا الاشارة الى الضرب الاول الثاني والثالث والرابع كيف اوكما ادا على الاكبر كيف  
 فلما ان قوله حمله على الاكبر في جواب الكبرى واما كما قلنا فلهذا مطلقا وعدم تقييده بالحكمة والجزئية ولا ريب في  
 ان كبرى هذه الضرب موجبة كلية وجزئية واما الى الصغرى كما قلنا يشعر اليها ما ضم اليه قوله حمله على الاكبر  
 عموم موضوعية الاوسط واما كيف فاعلم بالتقييد بالاجاب والسلب والاشكال صغرى تلك الضرب  
 كلية موجبة او سالبة وقيد بغير ادفع شبهة موضوعية الحمل باننا اشعار في هذه الضريبة الى كبرى الضرب  
 الثاني كما اذا اشتملها عموم موضوعية الاكبر لان كبره موجبة جزئية ولا عموم موضوعية الاوسط مع ملاقات  
 الا صغرى انما اشتملها عموم موضوعية الاوسط مع حمله على الاكبر ولا يشعر بالحكمة كالا او بعضا ولا اسل  
 صغره كيف اذ هي سالبة كلية ولا يشتمل الا الشق الثاني من التردد الثاني اعم عموم موضوعية الاوسط  
 مع حمله على الاكبر وهو لا يفيد كيفيتها انتهى فبالاشارة الى الصغرى من الاولين كما وكيف فافهم الاول  
 من الشرطين المذكورين على سبيل التردد اعني ايجابها مع كلية الصغرى وبالاشارة الى الثالث الثاني  
 كما وكيف كما عرفت انفا الى صغرى الرابع والسابع كما وكيف كما قد ثبت في الشق الاول من التردد الثاني  
 ادى موك بعض ما يشير اليه قوله اختلافا مع كلية احد هما ايضا اذ وراد الصغرى من الاولين كما كيف فافهم  
 حقه فخصيص الاشارة الى ايجابها مع كلية الصغرى الى هنا كما وقع من العارفي الحكم في الفاصل اربا عنوى من على  
 قلة التردد فافهم ولا تكن من الموقنين لا موتة وذلك فمثل ان يدليه من شيئا وانا فافهم صغره الضرب الاربعة  
 اذ كبرها موجبة بخلاف الرابع والسابع لان كبرها سالبة فلا تخرج تحت حمله على الاكبر ايجابا ولا سلبا من السادس  
 وان كانت موجبة لكن صغره سالبة جزئية فلا يصدق عليها عموم موضوعية الاوسط بخلاف الخامس صغره

في مقام وجوب بان إطلاق الحرورية على السالبة للشك لا على سبيل الحقيقة ونحوه  
 ان هذا يستلزم ان لا تكون تلك السالبة قضية بافصلا عن الحملات اذ الحمل عند الحبيب هو الربط  
 الخاص من اعني الايجاب في سلب السالبة في السالبة في الحكم عليه ويدون الربط ولا فاعل يكون قضية  
 فعلا محذورا ولا يدفع الجواب المذكور في السالبة السالبة في المكان سلب الحمل لكن هذا السلب المطبق  
 بين الطرفين في غير القضية الاحتمالية او شرطية والحكمة لا بد فيها من الحمل في السالبة المذكورة ان لم تكن عملية  
 لعدم الحمل فلا جرم اما ان شرطية او مشروطية بينهما وبين الحقيقة وكلاهما باطلاق التسمي الا ان يلزم ان الحكمية  
 اعم من ان يكون فيها الحمل وكذا فافهم قوله على الاكبر متعلق بحمل اي بان يكون الاكبر موضوعا كالا او بعضا  
 هذا الاشارة الى الضرب الاول الثاني والثالث والرابع كيف اوكما ادا على الاكبر كيف  
 فلما ان قوله حمله على الاكبر في جواب الكبرى واما كما قلنا فلهذا مطلقا وعدم تقييده بالحكمة والجزئية ولا ريب في  
 ان كبرى هذه الضرب موجبة كلية وجزئية واما الى الصغرى كما قلنا يشعر اليها ما ضم اليه قوله حمله على الاكبر  
 عموم موضوعية الاوسط واما كيف فاعلم بالتقييد بالاجاب والسلب والاشكال صغرى تلك الضرب  
 كلية موجبة او سالبة وقيد بغير ادفع شبهة موضوعية الحمل باننا اشعار في هذه الضريبة الى كبرى الضرب  
 الثاني كما اذا اشتملها عموم موضوعية الاكبر لان كبره موجبة جزئية ولا عموم موضوعية الاوسط مع ملاقات  
 الا صغرى انما اشتملها عموم موضوعية الاوسط مع حمله على الاكبر ولا يشعر بالحكمة كالا او بعضا ولا اسل  
 صغره كيف اذ هي سالبة كلية ولا يشتمل الا الشق الثاني من التردد الثاني اعم عموم موضوعية الاوسط  
 مع حمله على الاكبر وهو لا يفيد كيفيتها انتهى فبالاشارة الى الصغرى من الاولين كما وكيف فافهم الاول  
 من الشرطين المذكورين على سبيل التردد اعني ايجابها مع كلية الصغرى وبالاشارة الى الثالث الثاني  
 كما وكيف كما عرفت انفا الى صغرى الرابع والسابع كما وكيف كما قد ثبت في الشق الاول من التردد الثاني  
 ادى موك بعض ما يشير اليه قوله اختلافا مع كلية احد هما ايضا اذ وراد الصغرى من الاولين كما كيف فافهم  
 حقه فخصيص الاشارة الى ايجابها مع كلية الصغرى الى هنا كما وقع من العارفي الحكم في الفاصل اربا عنوى من على  
 قلة التردد فافهم ولا تكن من الموقنين لا موتة وذلك فمثل ان يدليه من شيئا وانا فافهم صغره الضرب الاربعة  
 اذ كبرها موجبة بخلاف الرابع والسابع لان كبرها سالبة فلا تخرج تحت حمله على الاكبر ايجابا ولا سلبا من السادس  
 وان كانت موجبة لكن صغره سالبة جزئية فلا يصدق عليها عموم موضوعية الاوسط بخلاف الخامس صغره

هذا هو المطلوب في هذا المقام وهو ان يثبت ان السلب لا يثبت على سبيل الحقيقة ونحوه



الأكبر على قياس ما عرفت سابقا فاشير إلى كبرى جميع الضروب من الشكل الثاني وكبرى الاول والثالث والرابع والخامس من السادس من الرابع كما قبلنا انضم إليه قوله مع الاختلاف في الكيف خرجت كبرى الاول واشيرت الى صغرى هذه الضروب سوى الاول ليشير إلى شراطها كيف ان هذا الامر الثاني من الامر من الذين ذكرنا انه لا بد من احدهما من ههنا التصفح عليك وجعلنا الترتيب الاول على منع تجاوز الضرب الثالث والرابع من الرابع مندرجان تحت كلا الامر من الآن اندراجهما تحت الامر الثاني كما وكيفا باعتبار المقدسين في هذا اندراج الثالث تحت الامر الاول واندراج الرابع تحت الامر الاول باعتبار الصغرى فقط او يشمل عليه شقة الاول دون الثاني يعني عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر ليشير الى صغره الموجبة الكلية ولا يصدق عليه عموم موضوعية الاوسط مع جملة على الاكبر فذكره سالبية كلية ولما بقيت شراط الشكل الثاني بحسب الجته اشار إليها بقوله مع منافاة نسبة وصفه الاوسط الى وصفه الاكبر ليشير الى ذات الاصغر مع كون نسبة وصفه الاوسط للجمل الى وصفه الاكبر الموضوع منافاة لنسبة وصفه الى ذات الاصغر ليشير الى من ان يكون كل النسبتين بمقدمتي الشكل الثاني موجبة بجهة ليستلزم صدق كل كذب لاخرى بعد فهمنا في القضيتين متحد في الموضوع والحمل كالدوام او الفعلية مثلا كما تقول كل فلان يتحرك انما ولا شيء من اصابع الكاتب يتحرك بالفعل فنسبة وصفه الاوسط الى وصفه الاكبر هي نسبة المتحرك الى اصابع الكاتب الفعلية السالبة لنسبة وصفه الاوسط الى ذات الاصغر ليشير الى نسبة المتحرك الى الفعلية والواجب ولا شك ان تلك النسبتين متناقضتان فرضناهما في القضيتين متحد في الطرفين على كل فلان يتحرك بالدوام والاشي من الفعل يتحرك بالفعل وليس المراد ان النسبتين المذكورتين متناقضتان حال كونهما في مقدمتي الشكل الثاني اذ هما لا تكونان على هذا الطريق في مادة من مواد مقدمتي الشكل الثاني والاكليف يتعقد منها القياس والانتاج كما لا يخفى فلا يتصور ان المناقاة انما يتحقق بوحدة الموضوع ولا يمكن ذلك في مقدمتي الشكل الثاني ولو فرضنا ذلك فلا يمكن الانتاج كما اذا قلت الاشئ من الانسان يحرك بالفعل فلو قلت كبراه وكل انسان يحرك بالدوام فلا شك ان تلك النسبتين متناقضتان لكن ينتج سلب الاشئ عن نفسه فكيف بعد ذلك الشكل من القياس الموضوع للعصية عن الجمل وانما قلنا ان هذا القول يشير الى شرط الشكل الثاني جهة لان هذه المناقاة دائرة وجودا ووعدا مع شرط الشكل الثاني بحسب الجته الاول المفهوم المراد من صدق الدوام على الصغرى وكون الكبرى من القضايا التي تنعكس البعنا كانت موجبة او سالبة وهي الدائمات في الغامتان الخاصتان الثاني استعمال المحك مع الضرورية ليشير الى ضرورة المحك صغرى والضرورية كبرى والبعكس كون المحك صغرى والشرطية عامة او خاصة كبرى وموضع الدوران الى باقين القضيتين كلما وجد الشرطان في الشكل الثاني تحققت المناقاة وكلما اتفق احداهما لم توجد الاخرى فلا سيما اذا كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام الذاتي والكبرى اية قضيية من الموجبات معبراً كانت من المتكسنة السوالبام لا سوى المكتبتين فان لها حكما على حدة كما سيجي فلا شك اننا نخرج تكون نسبة وصف

الاشي من الانسان يحرك بالفعل فلو قلت كبراه وكل انسان يحرك بالدوام فلا شك ان تلك النسبتين متناقضتان لكن ينتج سلب الاشئ عن نفسه فكيف بعد ذلك الشكل من القياس الموضوع للعصية عن الجمل وانما قلنا ان هذا القول يشير الى شرط الشكل الثاني جهة لان هذه المناقاة دائرة وجودا ووعدا مع شرط الشكل الثاني بحسب الجته الاول المفهوم المراد من صدق الدوام على الصغرى وكون الكبرى من القضايا التي تنعكس البعنا كانت موجبة او سالبة وهي الدائمات في الغامتان الخاصتان الثاني استعمال المحك مع الضرورية ليشير الى ضرورة المحك صغرى والضرورية كبرى والبعكس كون المحك صغرى والشرطية عامة او خاصة كبرى وموضع الدوران الى باقين القضيتين كلما وجد الشرطان في الشكل الثاني تحققت المناقاة وكلما اتفق احداهما لم توجد الاخرى فلا سيما اذا كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام الذاتي والكبرى اية قضيية من الموجبات معبراً كانت من المتكسنة السوالبام لا سوى المكتبتين فان لها حكما على حدة كما سيجي فلا شك اننا نخرج تكون نسبة وصف





في المشروطة الكبرى ضرورة نسبية وصف الاوسط الى مجموع وصف الاكبر وذاته فان نشأ الضرورة فيها بجميع الذات والوصف  
 وبين الجائز ان يكون الشيء ضروريا للجميع ولا يكون ضروريا لواحد من اجزاءه فيجب ان لا يكون نسبية وصف الاوسط الى مجموع الاكبر  
 بالضرورة حتى تكون نسبية وصف الاوسط الى ذات الاوسط التي هي بالامكان محكية الى وصف الاكبر لا يوجد خارج الذات التي  
 الينا ضرورة نسبية وصف الاوسط الى الكبرى كقيد في هذا الشكل فوصف الاكبر متلازم بوجود ذاته ووصف ذاته لا يوجد  
 وكذا مجموع ذاته ووصفه متلازم بوصفه نسبية وصف الاوسط الى وصف الاكبر ضرورة نسبية الى مجموع الذات والوصف ونسبية  
 الى ذات الاوسط مكانية ولا شك فثنا فيها اذا كانتا مختلفتين الكيفية انتهى بلفظه في مائل بعد فانهما في الضرورة فاما ان  
 الجمول اذا كان متساويا عن الذات ما دامت موجودة سلبا ضروريا كان متساويا عن وصفها المعنوي الى الينا لان الينا  
 لازم للوصف والجمول لازم للذات ولازم الازم ان يكونا متحققا معا فاذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى ممكنة  
 مامر كذا قالوا وهذا شك في معرلة الاراد يكون المناقاة المذكورة غير متحققة في كثير من الماخلاطات المنتجة من  
 كاشط الصغرى الممكنة العامة مع الكبرى المشروطة العامة والخاصة واختلفا الصغرى المطلقة العامة مع الكبرى  
 المشروطة العامة والخاصة والعرفية العامة والخاصة فاحتمل ان الصغرى اذا كانت الممكنة والكبرى مشروطة عامة  
 فلا شك ان يكون نسبية وصف الاوسط الى ذات الاوسط بالمكان الايجاب متساويا ونسبية وصف الاوسط الى وصف  
 بضرورة السلب لا منافاة بين الضرورة السلب بالنظر الى الوصف وبين مكان الايجاب بحسب الذات لا امر  
 ان الثاني بين قولنا كل كاتب ساكن في اصابع بالامكان وبين قولنا لا شيء من الكتاب ساكن في اصابع بالضرورة  
 باوامر كتابا وكذا اذا كانت الصغرى مطلقة عامة مع الكبرى المشروطة العامة والخاصة والعرفية العامة والخاصة  
 تكون نسبية وصف الاوسط الى ذات الاوسط لبقضية السلب متساويا ولا اقل من ان تكون نسبية وصف الاوسط الى وصف  
 الاكبر بوجه الايجاب ولا منافاة بين فعلية السلب بالنظر الى الذات وادام الايجاب بحسب الوصف الا انه في سلب  
 تحرك الاصل باللفظ نظر الى ذات الكاتب بوجه الضرورة بقوة النظر الى الوصف ايجاب بالمعنى في هذا الشكل  
 المناقاة بين ذات الاوسط ووصف الاكبر لا ذاته ولا شك في الامتناع بالنسبة الى ذات الموضوع في الممكنة الموجبة مع وصف  
 في المشروطة السالبة والشيء قول المعنى الى وصف الاكبر لعل لا يعترض منه مني على ما فهمت من عبارة المعصية قال في الجواب  
 المنسوبة الى الكبرى بوصف الاكبر لكونه مجموع المطلوب والا فامتنع ليدفعها ذات الاكبر كما ان المنسوبة الى الصغرى  
 الاوسط مني كما صرح لم ادر من وصف الاكبر ذاته وذكر الوصف ليس لرعاية التمكن المذكورة وانت تعلم بما ذكرنا من  
 المعصية كذا كيف وكذا لا يمكن ان يحتاج الصغرى المشروطة مع الكبرى الممكنة لتحقيق المناقاة المذكورة وفي غير كلام فاعلم  
 في الجواب اننا لم نرنا لاقدم فاقولت لم قال مع منافاة ولم يقل مع منافاة لان الممكنة ههنا كما تحقق في الضرورة كذا  
 تحقق في المشروطة مع انها ليست تقيضا للمشروطة فالمناقاة ههنا هم التناقض المصطلح اما الثاني في كلامي انتهى في  
 لم تحقق المناقاة المذكورة فلان اولئك الصغرى مما يصدق عليه المزمع لا الكبرى مما يتعكس البها يكون خص الصغرى بالمشروطة

في المشروطة الكبرى ضرورة نسبية وصف الاوسط الى مجموع وصف الاكبر وذاته فان نشأ الضرورة فيها بجميع الذات والوصف وبين الجائز ان يكون الشيء ضروريا للجميع ولا يكون ضروريا لواحد من اجزاءه فيجب ان لا يكون نسبية وصف الاوسط الى مجموع الاكبر بالضرورة حتى تكون نسبية وصف الاوسط الى ذات الاوسط التي هي بالامكان محكية الى وصف الاكبر لا يوجد خارج الذات التي الينا ضرورة نسبية وصف الاوسط الى الكبرى كقيد في هذا الشكل فوصف الاكبر متلازم بوجود ذاته ووصف ذاته لا يوجد وكذا مجموع ذاته ووصفه متلازم بوصفه نسبية وصف الاوسط الى وصف الاكبر ضرورة نسبية الى مجموع الذات والوصف ونسبية الى ذات الاوسط مكانية ولا شك فثنا فيها اذا كانتا مختلفتين الكيفية انتهى بلفظه في مائل بعد فانهما في الضرورة فاما ان الجمول اذا كان متساويا عن الذات ما دامت موجودة سلبا ضروريا كان متساويا عن وصفها المعنوي الى الينا لان الينا لازم للوصف والجمول لازم للذات ولازم الازم ان يكونا متحققا معا فاذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى ممكنة مامر كذا قالوا وهذا شك في معرلة الاراد يكون المناقاة المذكورة غير متحققة في كثير من الماخلاطات المنتجة من كاشط الصغرى الممكنة العامة مع الكبرى المشروطة العامة والخاصة واختلفا الصغرى المطلقة العامة مع الكبرى المشروطة العامة والخاصة والعرفية العامة والخاصة فاحتمل ان الصغرى اذا كانت الممكنة والكبرى مشروطة عامة فلا شك ان يكون نسبية وصف الاوسط الى ذات الاوسط بالمكان الايجاب متساويا ونسبية وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب لا منافاة بين الضرورة السلب بالنظر الى الوصف وبين مكان الايجاب بحسب الذات لا امر ان الثاني بين قولنا كل كاتب ساكن في اصابع بالامكان وبين قولنا لا شيء من الكتاب ساكن في اصابع بالضرورة باوامر كتابا وكذا اذا كانت الصغرى مطلقة عامة مع الكبرى المشروطة العامة والخاصة والعرفية العامة والخاصة تكون نسبية وصف الاوسط الى ذات الاوسط لبقضية السلب متساويا ولا اقل من ان تكون نسبية وصف الاوسط الى وصف الاكبر بوجه الايجاب ولا منافاة بين فعلية السلب بالنظر الى الذات وادام الايجاب بحسب الوصف الا انه في سلب تحرك الاصل باللفظ نظر الى ذات الكاتب بوجه الضرورة بقوة النظر الى الوصف ايجاب بالمعنى في هذا الشكل المناقاة بين ذات الاوسط ووصف الاكبر لا ذاته ولا شك في الامتناع بالنسبة الى ذات الموضوع في الممكنة الموجبة مع وصف في المشروطة السالبة والشيء قول المعنى الى وصف الاكبر لعل لا يعترض منه مني على ما فهمت من عبارة المعصية قال في الجواب المنسوبة الى الكبرى بوصف الاكبر لكونه مجموع المطلوب والا فامتنع ليدفعها ذات الاكبر كما ان المنسوبة الى الصغرى الاوسط مني كما صرح لم ادر من وصف الاكبر ذاته وذكر الوصف ليس لرعاية التمكن المذكورة وانت تعلم بما ذكرنا من المعصية كذا كيف وكذا لا يمكن ان يحتاج الصغرى المشروطة مع الكبرى الممكنة لتحقيق المناقاة المذكورة وفي غير كلام فاعلم في الجواب اننا لم نرنا لاقدم فاقولت لم قال مع منافاة ولم يقل مع منافاة لان الممكنة ههنا كما تحقق في الضرورة كذا تحقق في المشروطة مع انها ليست تقيضا للمشروطة فالمناقاة ههنا هم التناقض المصطلح اما الثاني في كلامي انتهى في لم تحقق المناقاة المذكورة فلان اولئك الصغرى مما يصدق عليه المزمع لا الكبرى مما يتعكس البها يكون خص الصغرى بالمشروطة



بكنها والتبعن الآخر من غير رادع عن اختلاف المقدستين بالاجاب السلب مع كلياتهما اذ بيان الاول انه لو علم ما سبق  
 انه يشترط في الشكل الاول الجا للصغرى مع فعليتها وكليته الكبرى فاشارة الى الاول عنى الجا للصغرى مع فعليتها بقوله  
 مع ملاقاته للصغرى بالفعل لا بد ان يلاصقه الاوسط مع الاوسط ملاقاته ايجابية فعلية وهو عين اشتراط الجا للصغرى مع  
 فعليتها وتقال ان نقول ان الملاقاته هي ارتباط النسبة الحكمية التي هي مورد الاجاب والسلب كليهما لا الحكم الاجابي فقط كما كانت  
 الآن يقال هذا مبني على المعرفة العام وهو يفهم منه الاجاب فقط فتقال في اشارة الى الثاني اعني كلياته الكبرى بقوله مجموع موضوعية الاول  
 اي لا بد من كلياته موضوعية الاوسط وهو عين كلياته الكبرى لانه قد علم ان الاوسط لم يجعل موضوعا في الشكل الاول لاني الكبرى وتقال  
 ان يقول يلزم من ذلك ان يكون المراد بالعموم كلياته الحقيقية وهذا اصطلاح غريب في هذا الفن فان العموم في التيسيل منبسطا كلياته  
 وايضا يقال ان يقول المتبادر من هذه العبارة انه لا بد من ان يكون الاوسط نفسه كليا ان كان موضوعا لان يكون  
 ان يكون الاوسط فيها موضوعا كلياته وهو لا يشترط الثاني فان قلت ارادوا ان يكون له في موضوعه وجوب ملاقاته للاجبا في هذه العبارة فخرج  
 عن كون هذا بيان شرط الشكل الاول اما الشكل الثالث فقد علم انه يشترط فيه الجا للصغرى مع فعليتها كالشكل الاول كلياته احدهما من  
 الصغرى او الكبرى فاشارة الى الاول بقوله مع ملاقاته للصغرى بالفعل ايضا اي لا بد من ملاقاته الاوسط للصغرى في هذا  
 ملاقاته ايجابية فعلية كما قرناه ولا كبر يجب ان يعلم ان الملاقاته بين الاوسط والصغرى في الشكل الاول انما يكون بجعل الاوسط  
 مجموعا بالاجاب بالفعل الاوسط وفي الثالث بجعله موضوعا للصغرى مجموعا بالاجاب بالفعل ولهذا اختارنا لفظ الملاقاته لانه  
 للصغرى فان ملاقاته الاوسط للصغرى انهم من ان يكون مجموعا او موضوعا بخلاف ما قال مع ايجابه للصغرى ملاقاته لا يستلزم شرط  
 الشكل الثالث اشارة الى الثاني وهي كلياته احدى المقدستين بقوله مجموع موضوعية الاوسط اي لا بد من كلياته موضوعية الاوسط  
 ولا شك ان موضوعه للصغرى والكبرى في هذا الشكل وتقال ان يقول ان كلياته احدهما شرط والمفهوم من هذه العبارة ان كلياتهما شرط  
 فينبغي تضافر الشكل الرابع فيشترط فيه الجا بالمقدستين مع كلياته الصغرى واحتمل انما مع كلياته احدهما فاشارة بقوله مجموع موضوعية  
 الاوسط الى كلياته الصغرى لان الاوسط موضوع في صغرى هذا الشكل بقوله مع ملاقاته للصغرى لجعل جملة على الكبرى ايجابا بالمقدستين في الجا  
 الصغرى فيم تولى مع ملاقاته للصغرى بالفعل كما عرفت ايجابا الكبرى في جملة على الكبرى يعطى على قوله مع ملاقاته فيكون معنى لا بد من مجموع  
 الاوسط مع ملاقاته للصغرى مع جملة الاوسط على الكبرى وتقال ان يقول لوجوبه بالاول والاصل بدل او الفاصلة وتقال جملة على الكبرى لكان هو بالانه يفهم  
 عبارة المصنف الجا احدى المقدستين فقط شرط وليس كذلك لان الجا بها معاشر الاجاب احدهما فقط وايضا يقال ان يقول لوجوبه لانه كان  
 اولي الجمل على اثنين ثم من كون الجا او سلبا فلا يفيده المخصوص المخصوص ولا يجاب فقط بخلاف الازايات فانه الاجاب فقط وايضا يقال  
 ان يقول لفظ بالفعل انما هو في الشكل الرابع فان الجا بالفعل لا يشترط مع الشكل الرابع صلايل الاجاب فقط شرط في الثاني في نوانه  
 قد علم من قبل ان لا بد في الشكل الثاني من اختلاف المقدستين في كلياته الكبرى وهذا بشرط كلياته والكيفية وقدم ان الاوسط مجموع  
 اطر في مجموع هو للصغرى والكبرى فاشارة الى كلياته الكبرى بقوله مجموع موضوعية الكبرى فان الكبرى موضوع في كبرى هذا الشكل وبه ايضا  
 اشارة الى بعض آخر من شرط الشكل الرابع اعني كلياته احدهما على تقدير اختلاف المقدستين فان الكبرى موضوع في كبرى هذا الشكل ايضا فاشارة  
 كلياته الكبرى ايضا وتقال ان يقول ان يشترط كلياته احدهما لا كلياته الكبرى فتقال اشارة الى كلياته الصغرى ايضا في الشكل الرابع بقوله من قبل

وهو قوله مجموع موضوعية الاوسط واسرار الى اعتبار كية الاخرى كين باللفظ اما ولكن يتبين ان الاسلوب لا فائدة خروج عن القابل انما الى  
 الاختلاف المعقوف في الشكل الثاني والاربع بقوله مع منافاة نسبة وصف الى شرط الشكل الثاني بحيثية وبيان ان شرط  
 امران كل منهما احدهما من كمال الاول عند الدوام الصغرى كج ضرورية او دائمة او كون الكبرى القضيائية المستعكسة المستوية الثاني عدم  
 الممكنة الا مع الضرورية او مع الكبرى المستوية فتعبر ان اذا كانت الصغرى جدى لا تتعدى الكبرى جدى لنفسها باعتبارها في الموجبات الثالث عشرة  
 امكنة بشرط انما لا تستعمل الا مع الضرورية المطلقة ولا شك ان الممكنة الموجبة هي البتة سافية للضرورة المطلقة الموجبة والساوية نقول ايضا اذا كانت الصغرى  
 غير مستقيمة كج كون الفرض ما لا واحد في شرطها بانية فاذ كان يكون الكبرى المستوية القضيائية المستوية المذكورة وتخرج بقية ما لا ياتي فيمكنه فاذا استعملت الكبرى الضرورية  
 الاوسط مستوية على انفسها لا تحقق لنا فاة ايضا فقله مع منافاة نسبة وصف الاوسط الى ما ذكرنا ولا شك ان القول قوله مع منافاة الخ  
 كلى عام فالغاية لا بد مع منافاة النسبة مطلقا في جميع الصغرى لا يستقيم لان من وجوب ان يكون الصغرى ضرورية والكبرى ايضا ضرورية  
 ولا منافاة بينهما حيث الوجه الا ان يقال ان الصغرى الكبرى في الشكل مطلقا في الكيفية ولا شك ان بين الضرورية الموجبة والساوية منافاة  
 لكن يبقى شيء وهو ان لا منافاة بينهما حيث الوجه ضرورية ان الضرورية جهة واحدة وكلامنا انما هو في الجهة فقط الا ان يجان ابينة على المعنى  
 او كيقال العبارة مطلقة لا مستخرقة وفيما على ان قلت يكون من معنى قوله مع منافاة نسبة الخ انه لا بد ان يكون الكبرى منافاة للصغرى على الوجه  
 والسبب في بعض الصغرى بالجهة ايضا قلت في بعض عظيم لا يزم من ذلك ان يخرج اختلافات التعديس في الكيفية مرتين ايضا فقل ان اللفظ على اللفظ  
 مستبعد وبالحقيقة فاشترط ان لا يعدم استعمال الممكنة الا مع الضرورية اصح الكبرى المستوية فليس ينطبق بكافة لان الممكنة منافاة ومناقض للضرورة  
 المطلقة ولا شرطتين كما تقر في بحث التناقض فتنسب صحت الاوسط الى وصف الاكبر منافاة النسبة وصف الاوسط الى ذات الاوسط ومناقض له  
 فان قلت لم قال مع منافاة ولم يقل مع مناقضة قلت لان الممكنة ليست نقض للشرطتين في الاصطلاح فان نقض الشرطية العامة  
 الممكنة ونقض الشرطية الخاصة لا يحسب الممكنة في الفقه واما الائمة الموافقة بل نقض الضرورية المطلقة فقط على ما مر في التناقض مع انها منافاة  
 للشرطتين مستحيلة الاجتماع مما قال في بلفظ المناقاة الشئ في جميع سواء كان معنا التناقض ايضا كما في الممكنة مع الضرورية او لم تكن كما  
 غير في الشرط الا على مورد ام الصغرى الكبرى في استنباط شرطية الشكل فليال لتكشف لا حقيقة الحال فانظر على قبك شي فانضم اليه ثم  
 فقال ان لا يحصل كان الوجه المستأنف فلفظ اما في المسمى في ضرورة الاوسط فقول ما عجم موضع الاكبر لا بد من شرط ان لا يكون الا في  
 معا على ما يقع في قول وفيما بشرط الربعة ولا شك ان لا بد فيها من الشرط باجمها لا يبينها فكلما يكون الاشارة الى البصافي الربعة لا  
 مثلا اذا اراد ان يجمع شرطية الصلوة والركوة والصوم الحج معا فيسببان نقول ان الربعة بشرط الربعة لا بد فيها من الشرط او النصاب الاول لو كان غلطا  
 والاستطاعة على ما لا يراد الاول لا على ما يجزى فان قلنا وفيما بشرط الربعة لا بد فيها من الشرط او النصاب الاول لو كان غلطا  
 قطعنا التمسحان بذكر لفظ اما واو في شرط كل فنفي في بحيثية وفي عدم شرط الشكل الرابع الاخر على امرنا من شرطية صفة لكن لا بد  
 الطريقة كما لا يخفى فان قلت هذه قضية مائة اخلو قد كتبت من اثنين ثم يوردون في ادا وفيها قولهم زيدنا لا نجعلها لا نجعلها على ونحو بها كعبهم  
 قلت هذه ليست قضية مائة اخلو بل هي باو بها فيها وكونان الدين على منع اخلو كيف جرى حكمه فيا يمنع بخلو من الطرفين مع جواز اجتماعها على امر في القضيائية  
 وانما في كذا كذا في الحكم فيمنع بخلو مائة اخلو في اجتماع بشرط كلهما ضرورة ان الشرطية في الشكل الربعة ما خذوه سافاة وعرفت ان هذا هو  
 فاعلم ان حاصل معنى عبارة المسمى ومحل شرحه ان ايضا بقا في يدرج فيها جميع شرطية استاج الاشكال الربعة ما عرفت ان هذا هو







وصف الاكبر في ذلك النوع في الشكل انما في المناقاة بين اثنان لا منفرد وصف الاكبر لانه لا يشك في مقتضى النسبة الى ذات الموضوع في إمكانية الموضوع  
مع وصف الموضوع في اشتراط اساليه كغيره من حيث ان قال حيث ان في نوع الاما في رتي ليد اذهده العنايط الموحدة غاية الامكان مع شاملا الاضام في جميع  
شرا لا شك ان لا يرد كغيره ولا يسم بالامال لا انتم يتبع من شرا لا يرد كغيره كالمحبة كالاتيان بينا قبل غاظة التعليل ولسا يلزم منه ضرورة الاجمال  
على انه لو اعتبرنا لاشارة الى شرا لا يرد كغيره ولا يسم بالامال لا انتم يتبع من شرا لا يرد كغيره كالمحبة كالاتيان بينا قبل غاظة التعليل ولسا يلزم منه ضرورة الاجمال  
الاولى ان يكون قوله بالفعل قول عمدة على الاكبر لان ذلك يعتبر في هذا العمل بغايل لو قال على الاكبر كغيره لان الملقاة بمساوئ العمل كما لو وضع على سكون

## تم شرح الضابط لمولانا شيخ الاسلام

### حاشية الضابط اسم الله الرحمن الرحيم مولانا ابى الخير

قوله الى معنى الاكبر قال بعض سادات المحققين انما هو من سادات الكبري وصف الاكبر لكونه محمدا في الطوبى فان نسبوا اليه في ذات الاكبر كما ان النسبة  
اليه الصغرى انما لا يصغر منى عبارة مبالغ في هذا الضابط في ذات الاكبر وذكر الوصف ليس له غاية التكتة المذكورة وعلى يدي ذلك المصنف  
الضابط ما عرفت في آخر شرح الضابط بقوله لا يرد كغيره من سادات الكبري وصف الاكبر لكونه محمدا في الطوبى فان نسبوا اليه في ذات الاكبر كما ان النسبة  
الصغرى المحمودة العاكس الكبري المشروط العادى الخامة و كاختلاف الصغرى المطلقة العاكس الكبري المشروط العادى الخامة او العرفية العادى الخامة من سادات الكبري  
يعتبر المناقاة المذكورة ثم من كان في نفس من سادات الكبري وصف الاكبر لكونه محمدا في الطوبى فان نسبوا اليه في ذات الاكبر كما ان النسبة  
يعتبر المناقاة بمبني على يحصل المناقاة بين المقدسين العمدة المذكورة قطعا كغيره من سادات الكبري وصف الاكبر لكونه محمدا في الطوبى فان نسبوا اليه في ذات الاكبر كما ان النسبة  
المذكورة معنى اختلاف الكبري المحمودة العاكس الكبري المشروط العادى الخامة او العرفية العادى الخامة من سادات الكبري  
والا فرق بين الضرورة الوقتية والضرورة الوصفية والادام الوصفى في كونها في احدى النسبتين في كونها الامكان العالم الاطلاق والادام الوصفى  
في اشتراطه فيلزم في المناقاة المذكورة في الصغرى المحمودة العاكس الكبري المشروط العادى الخامة او العرفية العادى الخامة من سادات الكبري  
خمس ثمانية فاجعل المناقاة المذكورة على ظاهرها كمن وجودة في كثير من اختلافات المنهج فان صرحت عن هذا على ما ذكرنا كانت موجودة في كثير من الاختلافات  
بغير وجه فيقول المصنف في المناقاة المذكورة في الصغرى المحمودة العاكس الكبري المشروط العادى الخامة او العرفية العادى الخامة من سادات الكبري  
فهم بان المراد هو وصف الاكبر لكونه محمدا في الطوبى فان نسبوا اليه في ذات الاكبر كما ان النسبة  
شرا لا يرد كغيره ولا يسم بالامال لا انتم يتبع من شرا لا يرد كغيره كالمحبة كالاتيان بينا قبل غاظة التعليل ولسا يلزم منه ضرورة الاجمال  
مثلا هذا كل كاتب ليس يتحرك الا صايع يعمل سلك كمال الصايع عن ذات الكاتب لا يجوز سلك كمال الصايع عن صفت الكاتب وقوله كذا اذا كانت  
الكبرى محمودة الصغرى ضرورية بمثل ما من صنف بعضا فان المراد من سادات الكبري وصف الاكبر لكونه محمدا في الطوبى فان نسبوا اليه في ذات الاكبر كما ان النسبة  
وصف الاكبر لكونه محمدا في الطوبى فان نسبوا اليه في ذات الاكبر كما ان النسبة  
الى الوصف كما في مثله هذا كل كاتب ساكن الا صايع بالامكان فان ثبوت سكون الا صايع لذات الكاتب لا ساكن وليس ثبوت سكون الا صايع  
يوصف الكتاب بالامكان لان اشتراطه في الدليل لم يستقم العنايط وانه يشبهه مما لا يردى ومنها قوله

### تم حاشية الضابط من مولانا ابى الخير قدس سره

الشيخ الاسلام الخ









[illegible]

الصفحى غير المتكبر في غير متعكسة السواحل كانت مطلقة او مقيدة او جردية فلا نسبة لوصف الاوسط الى وصف الاكبر بل وليس  
 وصف الاوسط الى ذات الاكبر منافية لنسبة الى ذات الاصغر اذ لا منافاة بين الهمام والعزورة الوصفين اصلا فلاح كذا اذا تحقق وبشرط ان  
 المذكور ان تحتل المناقاة المذكورة وان تسمى احدتها المناقاة وشخصا فعليه لازم للاخير من باعتبار الفعلية معنى الآخران الرابع والخامس  
 مشروطان بالوقف فاذا كانت الصغر موجبة فعلية والموجبة الفعلية اقل من الحيد في منسكسة مطلقة عامتة فبسي وصف الاوسط الى ذات الاكبر  
 بالاطلاق الكبرى لما كانت متعكسة السواحل اقل من كبح في عامة فبسي وصف الاكبر بالهم ولا شك في الثاني بينهما واما اذا لم يكن الصغر  
 فعلية بل ممكنة فلا يمكن ان النسبة لوصف الاوسط الى ذات الاصغر وكذا اذا لم يكن الكبرى صفية فلا نسبة بين الوصفين بل ليس نسبة الى ذات الاكبر  
 منافية لنسبة الى ذات الاصغر اذ لا يصدق في كل من جهة الهم الوصفين فهذه المناقاة والمرتبة مع الشرطين جوذا واما السادس مشروطان من  
 التعاكس صغرا واسالته وكون كبرهما في جهة الهم فبسي وصف الاوسط الى ذات الاصغر بالهم الوصفين لان اسالته الجزئية انما تنكسر في كمال  
 احد الى الخاصيتين العرفية الخاصة فهذه النسبة بالاطلاق الذب ونسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بالهم ولا شك في ثنائيهما واما اذا لم يكن  
 صغرا متعكسة فلا نسبة لوصف الاوسط الى ذات الاصغر وكذا اذا لم يكن كبرهما في جهة الهم الوصفين فلا نسبة بين الوصفين والآن النسبة وصف اكد  
 الاصغر في الاطلاق من غير منافية لنسبة الى ذات الاصغر بالهم الوصفين فلو حصل تناقاة في علم الصغر في جهة النسبة واخرج حاصل الشق  
 الثاني انه لا بد من مجموع موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف مع تناقاة نسبية وصف الاوسط الى وصف الاكبر المذكورة في الكبرى سجا كما في الوصفية  
 او منكما في الدائمين غيرهما النسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر المذكورة في الصغر سجا كما في الشكل الثاني او المعنوية التزاما كما في منغريات  
 الضرر بالمذكورة من الشكل الرابع لم يعبر الى ذلك الا على امتثال فيما ذكرنا وان قوله لا يمكن موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف  
 مقيد بقوله مع تناقاة النوع المقيد غير صادق على من سجا من الشكل الرابع فيقي الضرب النجاسات الساس خارجا عن الشقين فاقم المضابط  
 او عن قديمه وقوله مع تناقاة النوع الباقي الذي الاكبر صغرية موضوعة وان لا يخرج عن كلف قال في ذلك البعض من شيوخ هذا الكتاب  
 المراد نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر نسبة كبره وقال فاعبر مع اسمانية وصف الاوسط الى ذات الاكبر الضابطان الاكبر الصغر في جهة  
 والاول هو وصف ثم نقص بانه لا يصح هذه المناقاة في ذات الاكبر في الوصفية والصغر فعلية وكذا اذا كانت الممكنة صغرية مع الكبرى  
 المشترطة في الهم الوصفين في الاطلاق الذي والعزورة الوصفية لا تبا في الاكبر الثاني في تم قال لان يراد بمناقاة نسبة الكبرى  
 مناقاة نوع النسبة وهما نوع الهم ينافي في نوع الاطلاق وكذا نوع الضرورة ينافي في نوع الاسكان فان لم يكن مخصوصا لهم الوصفين منافية لخصو  
 الاطلاق الذي لخصو الضرر في جهة خصوص الاكبر الثاني في تم قال على هذا يلزم دخول الاختلاف في الصغر المشترط مع الكبرى في ملكة والعرفية العامة الصغر  
 مع المطلقة في هذا الضابط لان نوع النسبة متباينان لم يكن خصوص الوصفين الذي متباينان في جهة اتصاله ان اريد تناق في خصوص النسبتين المذكورتين  
 في النسبتين يلزم دخول تضاد الصغرا الضبط مع الوصفية الكبرى في جهة اتصاله المتكافئة الصغر مع الشترطين اسمانية متجهة بل اريد ان اريد  
 تناق في نوع النسبتين يلزم دخول تضاد الصغريات الوصفية مع الكبرى الفعلية في تضاد الصغريات من غير متجهة التي تعني كلاما فان حصل تضاد معنى لوصف الاكبر  
 على وجه كبره في جهة الهم الوصفين فان حصل له نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر على نسبة الكبرى في جهة الوصفية الذات فعلية كما في كلامهم  
 بالانصاف على وجه كبره في جهة الهم الوصفين فان حصل له نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر على نسبة الكبرى في جهة الوصفية الذات فعلية كما في كلامهم  
 بالاطلاق في جهة الهم الوصفين فان حصل له نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر في جهة النسبة بين الوصفين بل بما يكون نسبة الوصفين منافية لنسبة الوصفين الى ذات





